



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 24/328
الصادر عن صندوق النقد الدولي

الكويت

مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 - البيان الصحفي، تقرير خبراء الصندوق،
ومرفق المعلومات

ديسمبر 2024

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 مع الكويت، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يلخص آراء المجلس التنفيذي كما تم التعبير عنها أثناء نظره في 4 ديسمبر 2024 في تقرير الموظفين الذي اختتم مشاورات المادة الرابعة مع الكويت.
 - تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لعرضه على المجلس التنفيذي في 4 ديسمبر 2024، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في الكويت في 9 أكتوبر 2024 حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 19 نوفمبر 2024، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
 - مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.
- وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل.

• تقرير القضايا المختارة

طبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ مع الكويت

للتنشر الفوري

واشنطن العاصمة - ٩ ديسمبر ٢٠٢٤: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة^١ مع الكويت.

لا يزال الاقتصاد في حالة ركود بسبب تخفيض إنتاج النفط في ظل اتفاق أوبك+، غير أن القطاع غير النفطي قد بدأ يتعافى، والتضخم أخذ في التراجع. وسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكماشاً بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣، نتج عن انكماش نسبته ٤,٣٪ في قطاع النفط نظراً لتخفيض الإنتاج من أوبك+، وعززه انكماش قدره ١,٠٪ في القطاع غير النفطي يرجع في المقام الأول إلى تراجع نشاط الصناعة التحويلية. وفي وقت أقرب، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١,٥٪ (محصوباً على أساس سنوي) في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، يقوده انخفاض إضافي قدره ٦,٨٪ في قطاع النفط، عوضه جزئياً انتعاش بلغت نسبته ٤,٢٪ في القطاع غير النفطي. وتراجع التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٣، انعكاساً لانخفاض التضخم الأساسي وتضخم أسعار المواد الغذائية. وتراجع التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلكين في الآونة الأخيرة ووصل إلى ٢,٦٪ (محصوباً على أساس سنوي) وذلك في سبتمبر ٢٠٢٤.

وأدى انخفاض أسعار النفط وإنتاجه إلى إضعاف الرصيد الخارجي ورصيد المالية العامة، في حين أمكن الحفاظ على الاستقرار المالي. ولا يزال الوضع الخارجي قوياً، مع تراجع فائض الحساب الجاري إلى ٣١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ وبلوغ الأصول الاحتياطية الرسمية ٤٧,٦ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٣، وهو ما يعادل ٩,٢ من أشهر الواردات المتوقعة. وتراجع رصيد المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، حيث تأرجح مسجلاً عجزاً بلغ ٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وبرغم ذلك، فإن رصيد المالية العامة للحكومة العامة - بما في ذلك الدخل التقديري لاستثمارات صندوق الثروة السيادية (الهيئة العامة للاستثمار) وتحويلات الأرباح من المؤسسات المملوكة للدولة - بلغ ٢٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وتباطأ نمو الائتمان في ٢٠٢٣ نظراً لارتفاع أسعار الفائدة، ولكن مع احتفاظ البنوك بهوامش قوية من رأس المال والسيولة، في حين ظلت القروض المتعثرة منخفضة وتُرصد لها مخصصات كافية.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ويُتوقع استمرار حالة الركود في الاقتصاد في ظل السيناريو الأساسي لعام ٢٠٢٤، ثم تعافيه على المدى المتوسط. وسوف يواصل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الانكماش بنسبة ٢,٨٪ في ٢٠٢٤ نتيجة لتخفيضات الإنتاج الإضافية من أوبك+، ثم يسجل ارتفاعا نسبته ٢,٦٪ في ٢٠٢٥ مع إلغاء هذا التخفيض. وسوف يستمر التعافي الأولي الذي يشهده القطاع غير النفطي في عام ٢٠٢٤ بالتوازي مع زيادة نمو الائتمان الحقيقي، مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٢٪ برغم ضبط أوضاع المالية العامة. وسيستمر تراجع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين حتى يصل إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٤ مع ضعف ضغوط الطلب المفرطة وهبوط أسعار الأغذية المستوردة. وسيواصل فائض الحساب الجاري التراجع ويصل إلى ٢٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط وإنتاجه إلى تقليص الفائض التجاري. وسيزيد عجز المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية إلى ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نظرا لأن انخفاض الإيرادات النفطية سيوازن ترشيد الإنفاق ويتجاوزه.

وتميل المخاطر المحيطة بهذه التوقعات الاقتصادية في السيناريو الأساسي نحو التطورات السلبية. والاقتصاد مُعرّض بدرجة كبيرة لمخاطر عالمية مختلفة بسبب اعتماده على النفط، وخاصة مخاطر تقلب أسعار السلع الأولية، وتباطؤ النمو العالمي أو تسارع وتيرته، واشتداد حدة الصراعات الإقليمية. أما المخاطر المحلية فهي مرتبطة في المقام الأول بتنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تتأخر أو تتسارع أكثر من ذلك. وهناك حاجة إلى هذه الإصلاحات لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وهو ما يمكن أن يعزز قدرته على الصمود ويحفز الاستثمار الخاص.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وبينما أشاروا إلى مرحلة الركود الحالية، رحب المديرون بظهور التعافي في القطاع غير النفطي، وتراجع التضخم، والاحتياطات الوقائية المالية الكبيرة، والتي توفر هامشا للوقاية من الصدمات المعاكسة. غير أنهم شددوا على أن ميل المخاطر المحيطة بالآفاق نحو التطورات السلبية والاعتماد الكثيف على النفط يؤكدان الحاجة إلى بذل جهود مستمرة لتنويع النشاط الاقتصادي. ورحب المديرون بتركيز السلطات على التحول إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا وشددوا على أهمية وضع حزمة شاملة ووفق تسلسل مدروس من الإصلاحات المالية والهيكلية.

وأكد المديرون الحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لتعزيز الاستدامة المالية ودعم العدالة بين الأجيال. ودعوا إلى اتخاذ منهج متوازن يركز على ترشيد الإنفاق الجاري وتعبئة الإيرادات غير النفطية، مع

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع عبر الرابط التالي على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات:

زيادة الاستثمارات في البنية التحتية. وألقى المديرين الضوء على الحاجة إلى التوسع في ضريبة دخل الشركات لتغطي كل الشركات المحلية الكبرى وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية المعتمدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وأكدوا أهمية احتواء فاتورة الأجور والإلغاء المرحلي للدعم على الطاقة والمياه، مع حماية الفئات الضعيفة. وحث المديرين على تنفيذ إطار المالية العامة متوسط الأجل لتقوية عملية التخطيط للميزانية وتنفيذها وبذل الجهود للتعجيل بسن قانون التمويل والسيولة من أجل تسهيل تمويل المالية العامة بصورة منظمة.

واتفق المديرين على أن نظام سعر الصرف المربوط لا يزال يشكل ركيزة اسمية فعالة للاقتصاد. وإذ أشار المديرين إلى أن موقف السياسة النقدية المتشدد لا يزال ملائماً، فقد أوصوا بمواصلة تعزيز انتقال أثر السياسة النقدية من خلال تعميق سوق المعاملات بين البنوك وسوق سندات الديون السيادية المحلية.

ورحب المديرين باستمرار الاستقرار في القطاع المالي وبالحرص في إدارة المخاطر النظامية. وأوصوا بالاستعاضة عن الضمان غير المحدود على الودائع المصرفية بإطار محدود لتأمين الودائع بهدف تخفيف الخطر الأدبي. ومن شأن الإلغاء التدريجي للحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي أن يساعد على دعم الكفاءة في تسعير المخاطر.

وأكد المديرين أهمية تنفيذ إصلاحات شاملة وفق تسلسل مدروس لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع النشاط الاقتصادي. وتتضمن الأولويات تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية، ومواصلة الانفتاح الاقتصادي. واتفق المديرين على أن الإصلاحات التدريجية لسوق العمل سوف تحفز النمو بقيادة القطاع الخاص. وتدابير تحسين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي حددها التقييم المتبادل لعام ٢٠٢٤ الصادر عن فريق العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، لها أهمية بالغة في تعزيز الحوكمة. وأكد المديرين الحاجة إلى مواصلة التقدم بشأن التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وشددوا كذلك على أهمية معالجة أوجه القصور في توفير البيانات، بدعم من أنشطة تنمية القدرات التي يقدمها الصندوق.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع الكويت على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

الجدول ١ - الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٢٦

توقعات				
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
(التغير %)				
٢,٢	٢,٦	٢,٨-	٣,٦-	٥,٩
٢,٠	٣,٠	٦,٩-	٤,٣-	١٢,١
٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٠-	٠,٣-
٢,٢	٢,٤	٣,٠	٣,٦	٤,٠
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,١	٣,٣
الناتج والأسعار				
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
النفطي / ١				
غير النفطي / ١				
تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط)				
التضخم الأساسي / ٢				
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
١٩,٨	٢٢,٥	٢٧,٢	٣١,٤	٣٤,٣
٩,٥	٩,٤	٩,٣	٩,٢	٩,١
٤٢,٣	٤١,٧	٣٩,٥	٣٩,٤	٣٥,٠
القطاع الخارجي				
رصيد الحساب الجاري				
الأصول الاحتياطية الرسمية (بعد أشهر الواردات)				
إجمالي الدين الخارجي				
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
٧٣,٢	٧٤,٠	٧٥,٤	٧٨,٦	٦٩,٨
٦٧,٣	٦٨,٥	٧٠,٢	٧٣,٧	٦٥,٥
٥,٩	٥,٥	٥,٢	٤,٩	٤,٣
٤٩,٧	٥٠,٢	٥٠,٧	٤٨,٧	٣٩,٤
٢٣,٤	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٩,٩	٣٠,٤
٨,٨-	٧,٩-	٥,٨-	٠,٩	٧,٢
١٦,٣	١٢,٩	٧,٣	٣,٢	٢,٩
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
٥,١	٤,٧	٣,٩	١,٨	٨,٦
٥,١	٤,٦	٢,٧	١,٠	٦,٥
مالية الحكومة / ٣				
الإيرادات / ٤				
النفطية				
أخرى / ٤				
النفقات				
صافي الإقراض (+) / الاقتراض (-) / ٤				
الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية				
إجمالي الدين الحكومي / ٥				
النقود والائتمان				
الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي				
النقود بمعناها الواسع: M2				
بنود/التكلفة				
١٦٢,٢	١٥٨,٦	١٥٩,١	١٦٣,٧	١٨٤,٠
٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٤,٨
٣١١٠,٤	٣١٠٢٩	٣١٧٥٣	٣٣٣٢١	٣٨٣٨٠

المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.

٢/ ما عدا المواد الغذائية والمشروبات غيرالكحولية.

٣/ على أساس السنة التقويمية.

٤/ بما في ذلك تقديرات دخل استثمارات الهيئة العامة للاستثمار وتحويلات الأرباح إلى صندوق الاحتياطي العام من مؤسسة البترول

الكويتية وبنك الكويت المركزي.

٥/ على افتراض استئناف الحكومة إصدار سندات الدين اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

الكويت

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤

١٩ نوفمبر ٢٠٢٤

أهم القضايا

السياق: في مايو ٢٠٢٤، أمر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بجل مجلس الأمة ووقف العمل بأجزاء من الدستور لمدة تصل إلى أربع سنوات. وتهدف السلطات إلى تنفيذ إصلاحات لدعم الانتقال إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع.

التطورات والآفاق والمخاطر: لا يزال الاقتصاد في حالة ركود، رغم بدء التعافي في القطاع غير النفطي، وتراجع التضخم في الوقت الحالي. وأدى انخفاض أسعار النفط وتراجع إنتاجه إلى ضعف الأرصدة الخارجية وأرصدة المالية العامة، في حين تسنى الحفاظ على الاستقرار المالي. ولا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق تميل إلى جانب التطورات السلبية، إلا أن هوامش الأمان المالي الضخمة تمثل مصدرا للصدوم في مواجهة الصدمات الخارجية.

سياسة المالية العامة: ينبغي ضبط أوضاع المالية العامة بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بمعدل يتراوح بين ١٪ و ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا لتعزيز العدالة بين الأجيال. ويجب إيلاء أولوية لترشيد فاتورة أجور القطاع العام، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة مع تقديم تحويلات موجهة لمستحقيها من المجموعات الضعيفة، وإعطاء دفعة للاستثمار العام في البنية التحتية، وتوسيع نطاق ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية الكبرى، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية المقررة على مستوى مجلس التعاون الخليجي.

السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: لا يزال ربط سعر الصرف يشكل ركيزة اسمية ملائمة للسياسة النقدية. وتظل المخاطر المالية النظامية قيد السيطرة والإدارة الحذرة. ويتعين مواصلة الجهود لتعزيز انتقال أثر السياسة النقدية، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتطوير قنوات الوساطة المالية.

الإصلاحات الهيكلية: تهدف السلطات إلى تنفيذ إصلاحات لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع. وهناك حاجة إلى إطلاق حزمة شاملة من الإصلاحات الهيكلية وفق تسلسل مدروس لتحسين بيئة الأعمال من خلال رفع مستوى الكفاءة، وتعزيز الشفافية، ومواصلة الانفتاح الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، ينبغي تطبيق إصلاحات سوق العمل بالتدرج لتحفيز النمو بقيادة القطاع الخاص. وينبغي الإسراع بمعالجة أوجه القصور الكبيرة التي تعوق التنفيذ الفعال للإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي حددها التقييم المتبادل الذي أجرته مجموعة العمل المالي في عام ٢٠٢٤.

تعزيز الإحصاءات: يشوب البيانات المقدمة بعض القصور الذي يعوق الرقابة إلى حد ما، وينبغي للسلطات التعجيل بمعالجته.

اعتمد هذا التقرير

زين زيدان (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى)،
وفايان فالنسيا (إدارة
الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

عُقدت المناقشات خلال الفترة من ٢٤ سبتمبر إلى ٩ أكتوبر ٢٠٢٤ في مدينة الكويت. وضم فريق البعثة فرانسيسكو بارودي (رئيساً)، ومؤيد إسماعيل، ونعيمة سماعيني، وفرانسيس فيتك (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وحضر الاجتماعات الختامية زين زيدان، نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وميرا مرعي، مستشارة المدير التنفيذي. والتقت البعثة وزيرة المالية، السيدة نورة سليمان الفصّام، والسيد باسل أحمد الهارون، محافظ بنك الكويت المركزي، والدكتورة أمثال هادي الحويلة، وزيرة الشؤون الاجتماعية، والشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، ولفيف من كبار مسؤولي القطاع العام، وممثلي القطاع الخاص، وأعضاء المجتمع المدني. وقدم كل من فيجدان بورانوقا، وإستر جورج، وتاككو إيواكي الدعم من المقر الرئيسي للصندوق.

المحتويات

٤	السياق
٤	التطورات والآفاق والمخاطر
٤	ألف- آخر التطورات الاقتصادية
٦	باء- الآفاق والمخاطر
٨	جيم- آراء السلطات
٨	المناقشات حول السياسات
٨	ألف- سياسة المالية العامة
١٣١٣	باء- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
١٥	جيم- سياسات القطاع المالي
١٦	دال- الإصلاحات الهيكلية
١٩	هاء- تعزيز الإحصاءات
٢٠	واو- آراء السلطات
٢٠	تقييم خبراء الصندوق

الأطر

- ١- تكلفة خطة الإسكان الكويتية في المالية العامة ١٢
- ٢- وضع الملاذ الآمن لدول مجلس التعاون الخليجي ١٤١٤
- ٣- تحديد أولويات الإصلاحات الهيكلية وتسلسل خطواتها لتحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥ ١٩

الأشكال البيانية

- ١- الحسابات القومية ٢٢٢٢
 - ٢- التضخم والتوظيف ٢٣
 - ٣- ميزان المدفوعات ٢٤
 - ٥- النقود والائتمان والأنشطة المصرفية ٢٦٢٦
- ٢٤

الجدول

- ١- مؤشرات اقتصادية مختارة ٢٠١٩-٢٠٢٩ ٢٧
- ٢- ميزان المدفوعات ٢٠١٩-٢٠٢٩ ٢٨
- ٣- مالية الحكومة، السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ - السنة المالية ٢٠٢٩/٢٠٣٠ ٢٩
- ٤- المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٩ ٣٠
- ٥- مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠١٣-٢٠٢٣ ٣١

المرفقات

- ١- تنفيذ توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ ٣١
- ٢- تقييم القطاع الخارجي ٣٣
- ٣- مصفوفة تقييم المخاطر ٣٦
- ٤- تقييم المالية العامة واستدامة القدرة على تحمل الدين ٣٨
- ٥- قضايا البيانات ٤٧

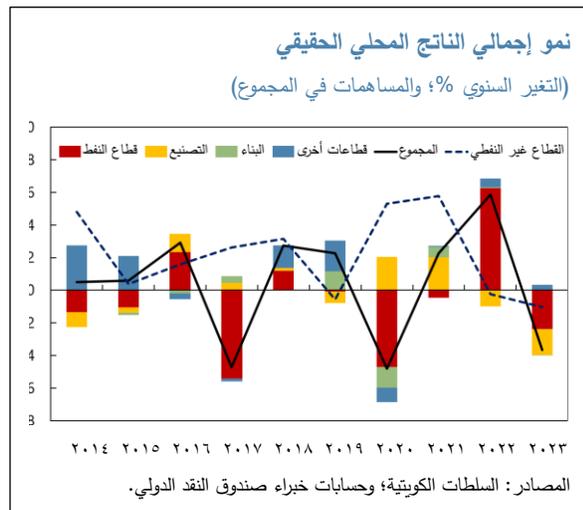
السياق

١- عقب انتهاء حالة الجمود السياسي، تهدف السلطات الكويتية إلى التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. فمذ عام ٢٠٢٠، شهدت الكويت استقالة عشر حكومات وإجراء أربعة انتخابات لمجلس الأمة في محاولات لم تكمل بالنجاح لكسر حالة الجمود السياسي بين السلطتين الحكوميتين التنفيذية والتشريعية. ونشأت تلك التوترات بسبب تكرار عرقلة قوانين إصلاح المالية العامة والإصلاح الهيكلي المقدمة من مجلس الوزراء. وقد انتهت حالة الجمود تلك في مايو ٢٠٢٤ حين أمر صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض أجزاء الدستور لمدة تصل إلى أربع سنوات. وتهدف السلطات إلى التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

٢- وتقف الكويت في مفترق طرق لتختار إما استمرارية دولة الرعاية أو التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع. ويبدى صناعات السياسات حرصا على تنويع الاقتصاد بدلا من اعتماده الكبير على النفط. ويدركون تأخر الكويت في السنوات الأخيرة عن ركب التنويع الاقتصادي الذي أحرز تقدما بالفعل في دول مجلس التعاون الخليجي النظيرة، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد ساعدت مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ على توجيه هذه الجهود، حيث ركزت المناقشات بشأن السياسات على: (١) إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع؛ و(٢) سياسات القطاعين النقدي والمالي للحفاظ على الاستقرار المالي الكلي؛ و(٣) تعزيز إحصاءات الاقتصاد الكلي لتوجيه عملية صنع السياسات.

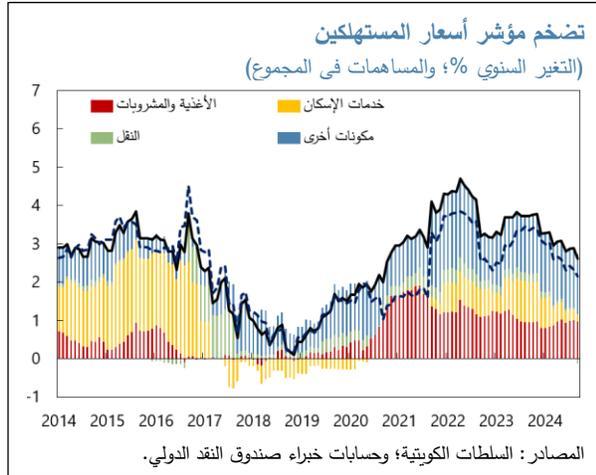
التطورات والآفاق والمخاطر

ألف- آخر التطورات الاقتصادية



٣- تعطلت وتيرة التعافي الاقتصادي من الجائحة في عام ٢٠٢٣. فقد انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس تراجعا كبيرا عقب ارتفاعه في عام ٢٠٢٢ مسجلا ٥,٩٪. وتركز هذا الهبوط الاقتصادي في قطاع النفط، الذي تشير التقديرات إلى انكماشه بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٣ نظرا لخفض إنتاج النفط بموجب اتفاق أوبك+. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن القطاع غير النفطي انكمش بنسبة ١٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس في الأساس انخفاض نشاط الصناعة التحويلية في قطاع تكرير النفط. ومؤخرا، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١,٥٪ (على أساس سنوي مقارن) في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، مدفوعا بمزيد من الانكماش قدره ٦,٨٪ في قطاع البترول، والذي أمكن تعويضه جزئيا نتيجة تعاف قدره ٤,٢٪ في القطاع غير النفطي.

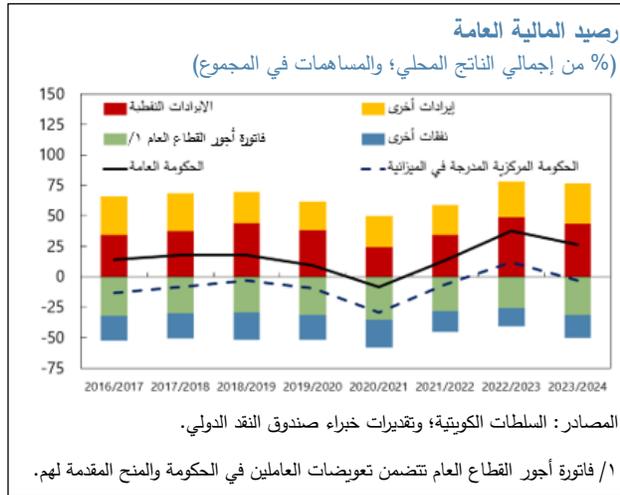
٤- ويشهد تضخم مؤشر أسعار المستهلكين تراجعا بفضل النمو القوي في مستويات التوظيف. فقد تراجع التضخم الكلي إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣ مقابل ٤٪ في عام ٢٠٢٢، مما يعكس انخفاض التضخم الأساسي وتضخم أسعار الغذاء. وفي الآونة الأخيرة، شهد التضخم الكلي مزيدا من التراجع إلى ٢,٦٪ (على أساس سنوي مقارن) في سبتمبر ٢٠٢٤ مقابل ٣,٣٪ (على



أساس سنوي (مقارن) في ديسمبر ٢٠٢٣، نظرا لانخفاض تضخم أسعار الإسكان والنقل. وفي الوقت نفسه، ارتفعت مستويات التوظيف بنسبة ٧,٥٪ في عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٢,١ مليون وظيفة، مدفوعة بزيادة قدرها ٩٪ في عدد العمالة الوافدة الذي بلغ ١,٧ مليون عامل. ومؤخرا، وتراجعت معدل نمو التوظيف إلى ٢,٥٪ (على أساس سنوي مقارن) في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ مقابل ٤,٧٪ (على أساس سنوي مقارن) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، انعكاسا لتباطؤ نمو توظيف العمالة الوافدة.

٥ - وقد ظل المركز الخارجي قويا في عام ٢٠٢٣. وتراجع

فائض الحساب الجاري إلى ٣١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ مقابل ٣٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، كما انخفض الفائض التجاري بنسبة ١٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة تراجع أسعار النفط وإنتاجه، وهو ما أمكن تعويضه إلى حد كبير نتيجة زيادة فائض الدخل بنسبة ٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبالتوازي مع ذلك، تراجع فائض الحساب المالي إلى ٣٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ مقابل ٣٤,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، مع استمرار قوة أداء الاستثمارات الخارجة للحفاظ. وبلغ حجم الأصول الاحتياطية الرسمية ٤٧,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٣، أي ما يعادل ٩,٢ شهر من الواردات المتوقعة أو ١١٧,١٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات. وعلى الرغم من فائض الحساب الجاري الكبير والاحتياطيات الهائلة، كان المركز الخارجي أضعف بكثير من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوبة على المدى المتوسط في عام ٢٠٢٣، وهو ما جاء انعكاسا لاعتماد مفرط على صادرات النفط وعدم كفاية المدخرات العامة من الإيرادات النفطية (المرفق الثاني).



٦ - وقد تراجع رصيد المالية العامة في السنة المالية

٢٠٢٣/٢٠٢٤. وتحول رصيد المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية من فائض بلغ ١١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى عجز وصل إلى ٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ويُعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي نظرا لانخفاض أسعار النفط وإنتاجه، وارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة ٩,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، منه ٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي على فاتورة أجور القطاع العام، و٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على الدعم. ورغم ذلك، بلغ رصيد المالية العامة للحكومة العامة - بما في ذلك تقديرات الدخل من استثمارات الهيئة العامة للاستثمار وتحويلات أرباح مؤسسة البترول الكويتية - ٢٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى ارتفاع أصول الهيئة العامة للاستثمار إلى ٥٠,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، في حين ظل الدين الحكومي ضئيلا مسجلا ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما يعد خطر الضغوط السيادية ككل منخفضا (المرفق الرابع).

٧- ورغم تباطؤ نمو الائتمان في عام ٢٠٢٣ نظرا لارتفاع أسعار الفائدة، أمكن الحفاظ على الاستقرار المالي. فقد تباطأ نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص غير المالي إلى ١,٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقابل ٨,٦٪ في عام ٢٠٢٢، بسبب ارتفاع أسعار الإقراض المصرفي وأسعار الفائدة الأساسية. وعلى الرغم من تشديد الأوضاع المالية، حافظت البنوك على قوة احتياطياتها الوقائية من رأس المال والسيولة في عام ٢٠٢٣، مع استمرار تدني نسبة القروض المتعثرة وكفاية المخصصات. وفي الآونة الأخيرة، ارتفع نمو الائتمان إلى ٤,٩٪ (على أساس سنوي مقارن) في سبتمبر ٢٠٢٤ مقابل ١,٨٪ (على أساس سنوي مقارن) في ديسمبر ٢٠٢٣.

٨- وكان تأثير الصراعات الدائرة في المنطقة محدودا على الاقتصاد. فنظرا لاعتماد اقتصاد الكويت على النفط، تتمثل قنوات الانكشاف الرئيسية في سعر النفط وإنتاجه اللذين لم يتأثرا بشدة حتى الآن. كذلك، لم تؤثر اضطرابات حركة الشحن في المنطقة على صادرات الكويت النفطية، ولم تنشأ عنها سوى زيادة طفيفة في أسعار وارداتها.

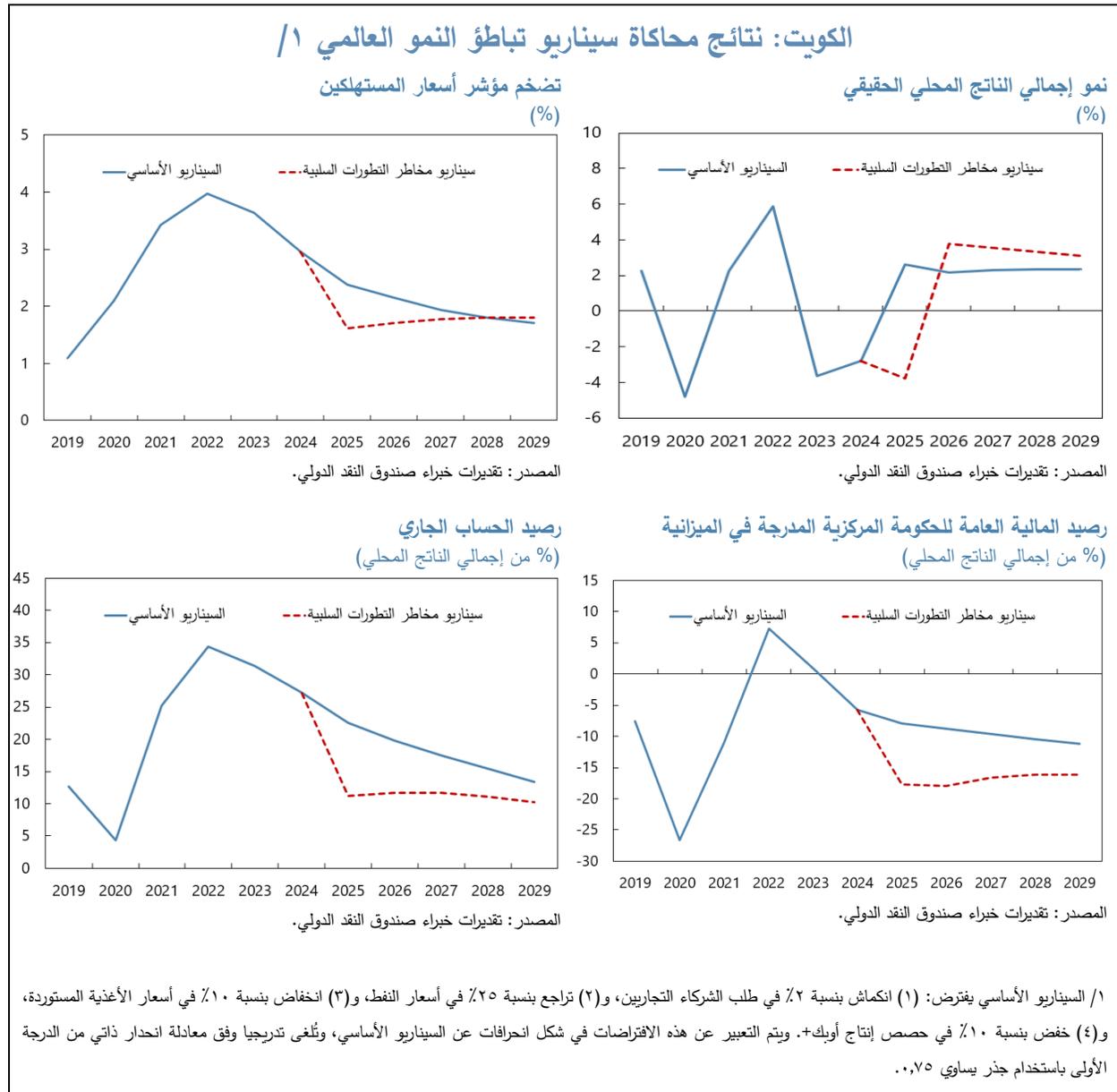
باء - الآفاق والمخاطر

٩- وفقا للسيناريو الأساسي الذي يفترض تنفيذ السياسات الحالية، يُتوقع استمرار حالة الركود خلال عام ٢٠٢٤، ليتعافى الاقتصاد لاحقا على المدى المتوسط:

- سيشهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكماشاً إضافياً بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٤ نتيجة تخفيض إنتاج النفط مجدداً بموجب اتفاقية أوبك+، قبل أن يرتفع بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٥ مع إلغاء هذه التخفيضات، ثم يزداد بوجه عام اتساقاً مع مستواه الممكن فيما بعد.
- وسوف يستمر التعافي الذي شهده القطاع غير النفطي مؤخراً في عام ٢٠٢٤ بالتوازي مع زيادة نمو الائتمان الحقيقي، مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٢٪ رغم الضبط المالي، وتقاربه تدريجياً فيما بعد من مستواه الممكن البالغ ٢,٥٪.
- وسيستمر تراجع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين حتى يصل إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٤ مع انحسار ضغوط الطلب المفرطة وهبوط أسعار الأغذية المستوردة، ثم يتقارب تدريجياً من نسبة ٢٪ مع انغلاق فجوة الناتج غير النفطي.
- كذلك، سيواصل فائض الحساب الجاري التراجع إلى ٢٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط وإنتاجه إلى تقلص الفائض التجاري، ثم ينخفض تدريجياً على المدى المتوسط بالتوازي مع أسعار النفط.
- وسيزيد عجز المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية إلى ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بسبب تجاوز انخفاض الإيرادات النفطية الأثر المتوقع من ترشيد الإنفاق، ثم يرتفع سنوياً بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط مع استمرار تراجع الإيرادات النفطية بمعدل يتجاوز ترشيد الإنفاق في ظل السياسات الحالية.
- وسيرتفع الدين الحكومي تدريجياً إلى ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط بافتراض إقرار قانون التمويل والسيولة في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بغرض تطوير سوق الدين السيادي على النحو المستهدف في السياسات.
- وسيزيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي بنسبة ٣,٩٪ في ٢٠٢٤ في ظل تعافي أنشطة القطاع غير النفطي، ثم يتسارع على المدى المتوسط بفضل أسعار الفائدة المنخفضة الناتجة عن التيسير النقدي العالمي والتي تعد ركيزة لانتعاش دورة الائتمان.

١٠ - وتميل المخاطر المحيطة بالتوقعات الاقتصادية في السيناريو الأساسي إلى جانب التطورات السلبية (المرفق الثالث):

- فالإقتصاد مُعرَّض إلى حد كبير لمخاطر عالمية مختلفة بسبب اعتماده على النفط، وخاصة مخاطر تقلب أسعار السلع الأولية، وتباطؤ النمو العالمي أو تسارعه، وتفاقم حدة الصراعات الإقليمية. وحال تحقق هذه المخاطر، تنتقل آثارها إلى الكويت، لا سيما من خلال تداعياتها على أسعار النفط وإنتاجه، على النحو الموضح في السيناريو الكمي لتباطؤ النمو العالمي.
- أما المخاطر المحلية، فترتبط في المقام الأول بتنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، التي يمكن إرجاؤها مجدداً أو التعجيل بها. وهناك حاجة إلى هذه الإصلاحات لتنويع الإقتصاد بدلاً من اعتماده على النفط، وهو ما يمكن أن يعزز قدرته على الصمود ويحفز الاستثمار الخاص.



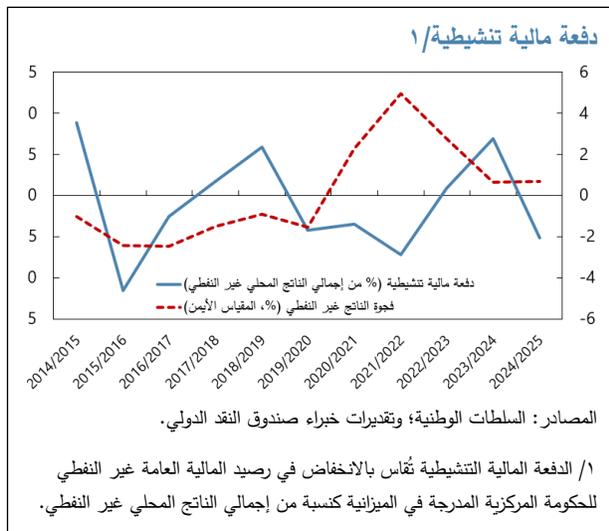
جيم - آراء السلطات

١١- اتفقت السلطات مع خبراء الصندوق بوجه عام حول الآفاق المستقبلية والمخاطر، وتقييم القطاع الخارجي، وتحليل استدامة القدرة على تحمل الدين. ولكنها كانت أكثر تفاؤلاً من خبراء الصندوق بشأن آفاق النمو غير النفطي، مستشهدة بالمشروعات العملاقة المقررة مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة الشمالية وميناء مبارك الكبير. وارتأت أن المركز الخارجي أضعف بالفعل من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوبة على المدى المتوسط في عام ٢٠٢٣، وإن كان ليس أضعف كثيراً كما جاء في تقييم خبراء الصندوق للمركز الخارجي. ووافقت السلطات على أن الكويت عرضة إلى حد كبير للمخاطر العالمية نظراً لاعتمادها على النفط، ولكنها أشارت إلى أن هوامش الأمان المالي الكبيرة ستمكن البلاد من مواجهة الصدمات المعاكسة حال تحققها. وأعربت أيضاً عن نيتها تنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية المرجوة لتتنوع الاقتصاد بدلاً من اعتماده على النفط، والذي بات ممكناً بفضل انتهاء حالة الجمود السياسي.

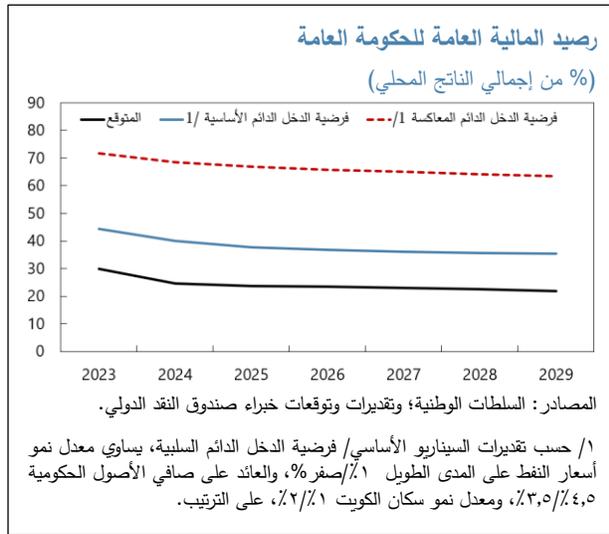
المناقشات حول السياسات

١٢- في سبيل دعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع، هناك حاجة إلى تنفيذ حزمة شاملة من إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وفق تسلسل مدروس. فيتعين إجراء الإصلاحات الهيكلية بهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز استثمارات القطاع الخاص لزيادة القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنفيذ إصلاحات المالية العامة لتعزيز العدالة بين الأجيال، مع تشجيع الكويتيين على الاستفادة من فرص العمل التي أتاحتها القطاع الخاص مؤخرًا.

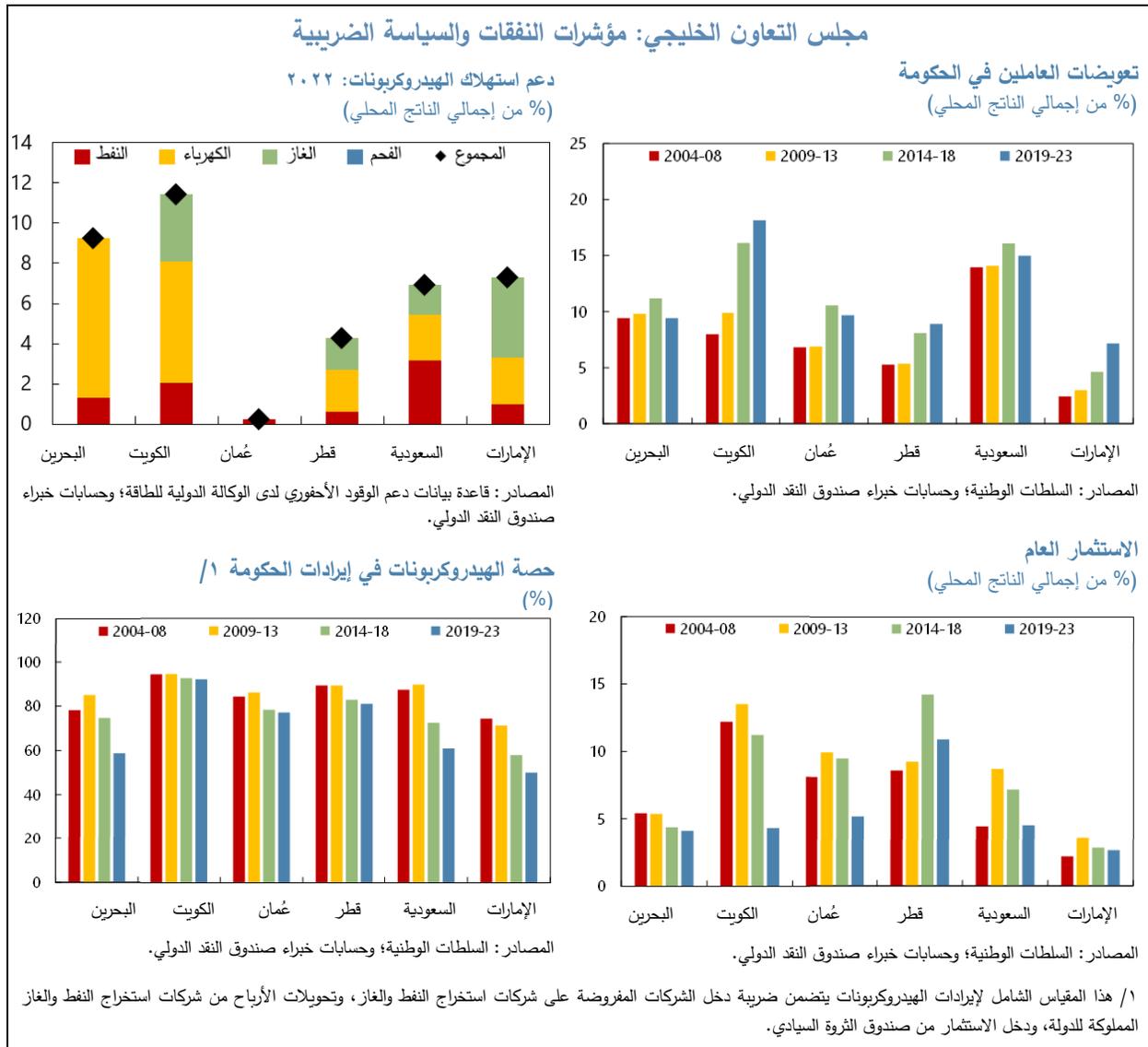
ألف - سياسة المالية العامة



١٤- ويتعين مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة بشكل كبير لتعزيز العدالة بين الأجيال. فحسب السيناريو الأساسي، يعد رصيد المالية العامة المتوقع للحكومة العامة أقل بكثير مما يلزم للحفاظ على الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. كذلك، هناك

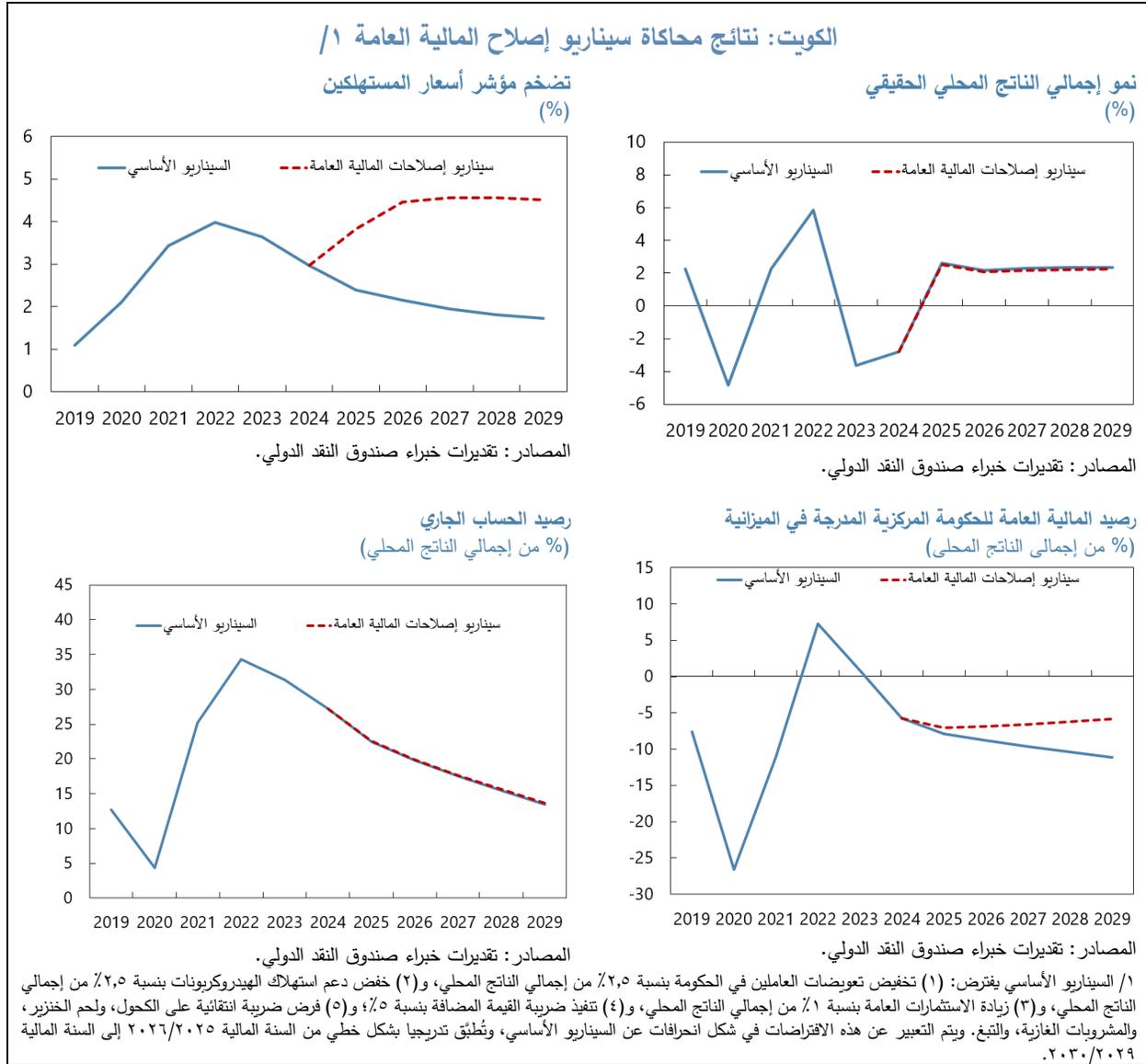


عدم يقين كبير بشأن معيار المالية العامة المُقدَّر وفق فرضية الدخل الدائم بسبب قيم المَعْلَمَات الرئيسية، لا سيما معدل نمو أسعار النفط على المدى الطويل، والعائد على صافي الأصول الحكومية، ومعدل النمو السكاني في الكويت. وتوخيا للحذر في ظل الاتجاه العام العالمي لخفض انبعاثات الكربون، يتعين ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط لتعزيز العدالة بين الأجيال من خلال بلوغ هدف فرضية الدخل الدائم في السيناريو الأساسي، إلى جانب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتنويع الاقتصاد بدلا من الاعتماد على النفط.



١٥ - وستكون هناك حاجة إلى تنفيذ إصلاحات على جانبي الإنفاق والسياسة الضريبية لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع، على النحو الموضح في السيناريو الكمي لإصلاحات المالية العامة:

- ينبغي ضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة تتراوح بين ١٪ و ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا لحين تحقق رصيد المالية العامة المستهدف وفق فرضية الدخل الدائم في السيناريو الأساسي. وسيؤدي ذلك إما إلى موازنة أو انعكاس مسار الزيادة السنوية المتوقعة بنسبة ١٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عجز المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية على المدى المتوسط، دون حدوث انخفاض كبير في النمو.
- وقد سجلت تعويضات العاملين في الحكومة ارتفاعا كبيرا خلال العقد الماضي لتصبح الأعلى على الإطلاق عبر دول مجلس التعاون الخليجي. واتساقا مع سياسات الحكومة السابقة، ينبغي وضع آلية لتحديد أجور القطاع العام بحيث يتم كبح معدل نمو الأجور دون معدل التضخم، وذلك بهدف خفض التدرج لفرق الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص البالغ ٤١٪، مع ضرورة وضع حد أقصى لعدد التعيينات ليساوي حالات التقاعد بهدف خفض نسبة التوظيف في القطاع العام بشكل مطرد، بحيث يبلغ كلاهما المستويات السائدة في البلدان مرتفعة الدخل.
- ودعم الطاقة في الكويت هو الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وينبغي إلغاء هذا الدعم بالتدرج من خلال زيادة أسعار التجزئة للوقود والكهرباء والمياه على مراحل وصولا إلى مستويات استرداد التكلفة، مع توفير التحويلات الموجهة لمستحقيها من الفئات الضعيفة عبر نظام المساعدات الاجتماعية الحالي.
- وكان الاستثمار العام قد سجل هبوطا على مدار العقد الماضي، ليقترب من أدنى المستويات المسجلة عبر منطقة مجلس التعاون الخليجي. وينبغي زيادة الاستثمار العام بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا بهدف التحسين الكمي والنوعي للبنية التحتية وصولا إلى مستويات البلدان مرتفعة الدخل. ومن شأن ذلك أن يحد أيضا من الآثار الانكماشية على الاقتصاد بسبب ضبط أوضاع المالية العامة.
- ولا تزال نسبة الهيدروكربونات في الإيرادات الحكومية هي الأعلى في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وامتثالا للاتفاق بشأن الحد الأدنى العالمي لضريبة الشركات الذي قاده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تخطط الحكومة لتوسيع نطاق ضريبة دخل الشركات - التي يقتصر تطبيقها حاليا على شركات استخراج النفط والشركات الأجنبية - بحيث تُطبق على جميع الشركات المحلية الكبرى. كذلك، ينبغي أن تطبق الكويت ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ والضريبة الانتقائية المقررة على مستوى مجلس التعاون الخليجي بهدف تعزيز تعبئة الإيرادات غير النفطية.

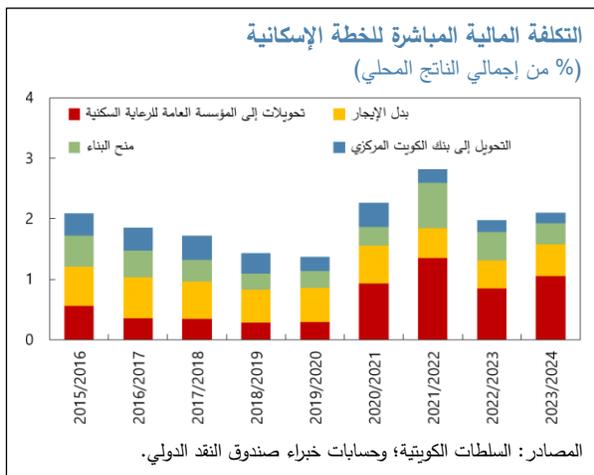


١٦ - وينبغي تعزيز إدارة سياسة المالية العامة من خلال إصلاحات الإدارة المالية العامة لدعم التحول الهيكلي للاقتصاد.

- ولضمان اتساق عمليات تخطيط الميزانية وتنفيذها مع أهداف سياسة المالية العامة، ينبغي لوزارة المالية وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة - بما في ذلك إطار لقواعد المالية العامة يتضمن حداً أقصى للدين العام وهدفاً لرصيد المالية العامة غير النفطية للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية - يركز على إطار اقتصادي كلي متوسط الأجل. وينبغي تعزيز قدرات وحدة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية للاستعانة بها في صنع سياسة المالية العامة وتقييم الإصلاحات المقترحة. فعلى سبيل المثال، يمكن لوحدة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية عقب تحديثها أن تساعد في تقييم مجموع التكاليف التي تتحملها المالية العامة نتيجة الدعم المالي المقدم من الحكومة لقطاعات معينة، مثل قطاع الإسكان (الإطار ١).
- وينبغي التعجيل بسن قانون التمويل والسيولة لتسهيل تمويل المالية العامة بشكل منظم. ففي ظل عدم وجود قانون جديد يسمح بإصدار الدين السيادي، أو صلاحيات قانونية للسحب من الأرصدة الضخمة في صندوق الأجيال القادمة، لجأت السلطات إلى السحب من صندوق الاحتياطي العام الأصغر حجماً لتمويل المالية العامة.

الإطار ١ - تكلفة خطة الإسكان الكويتية في المالية العامة

تشكل خطة الإسكان في الكويت حجر الأساس لعقدتها الاجتماعي، وتبرز بين دول مجلس التعاون الخليجي لسخائها الشديد. فجميع الأسر الكويتية التي لا تمتلك سكنا كريما في الوقت الحالي يحق لها بموجب القانون الحصول على قطعة أرض لبناء منزل، وقرض بقيمة ٧٠ ألف دينار كويتي بدون فائدة من بنك الائتمان الكويتي بغرض البناء أو التجديد أو شراء منزل، وما يصل إلى ٣٠ ألف دينار لمواد البناء المدعومة. ويمكن للأسر، بدلا من ذلك، اختيار الحصول على منازل أو شقق تبنيها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، التي تتولى أيضا تطوير الأحياء وإنشاء البنية التحتية الداعمة، بما فيها المستشفيات والمدارس. وعلاوة على ذلك، يحق للأسر الحصول على بدل إيجار شهري بقيمة ١٥٠ دينارا كويتيا لحين الحصول على الأرض أو المسكن المخصص لها. ومنذ عام ٢٠٢٢، شملت قائمة الانتظار للحصول على المساكن أو الأراضي التي توفرها الحكومة ٩١ ألف أسرة.



وبلغت التكلفة المالية السنوية المباشرة لخطة الإسكان المدرجة في الميزانية نحو ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط على مدى فترة تسع سنوات من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وتشمل هذه القيمة: (١) تحويلات إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتغطية خسائر التشغيل، باستثناء بدل الإيجار، و(٢) بدل الإيجار الذي تصرفه المؤسسة للأسر، و(٣) منح البناء، و(٤) تحويلات إلى بنك الائتمان الكويتي لتغطية أسعار الفائدة المدعومة على القروض. ويمثل ما سبق تقديرات للتكلفة المباشرة للخطة الإسكانية في المالية العامة، والتي قد تُعتبر حدا أدنى نظرا لأنها تستبعد التكاليف المحتملة لإعادة رسملة بنك الائتمان الكويتي أو المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

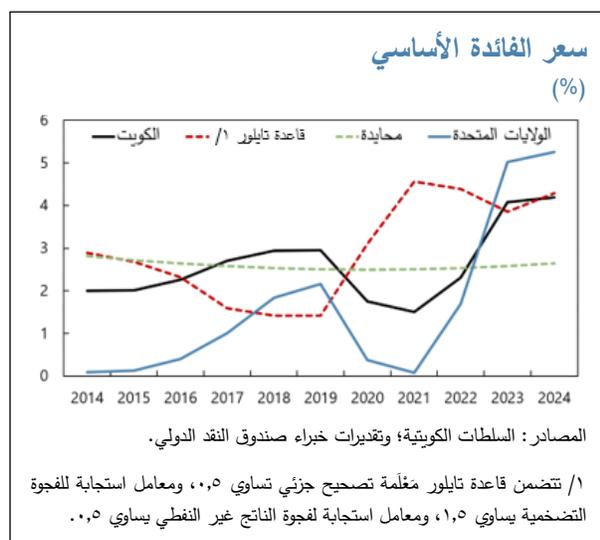
كذلك يشمل مجموع التكلفة المالية لهذه الخطة قيمة الأراضي التي تخصصها الحكومة للمؤسسة مجانا، مما يعكس تكلفة الفرصة البديلة لمنح الأراضي بدلا من بيعها في المزادات العلنية. فتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن بيع الأراضي المخصصة على مدى فترة التسعة أعوام من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بأسعار السوق كان ليحقق إيرادات بقيمة ١,٩٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي سنويا في المتوسط^١ ويمكن اعتبار هذه التقديرات لتكلفة الفرصة البديلة لمبيعات الأراضي الضائعة حدا أعلى نظرا لتضخم السعر السوقي للأراضي بسبب محدودية العرض.

وبالجمع بين تقديري التكلفة المالية المباشرة لخطة الإسكان وتكلفة الفرصة البديلة لمبيعات الأراضي، يبلغ مجموع تكلفتها السنوية على الحكومة نحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.

^١ يستند هذا التقدير إلى بيانات تخصيص الأراضي والمنازل الواردة في [النشرة السنوية للإحصاءات الاجتماعية لعام ٢٠٢٢](#)، وأسعار الأراضي المنشورة في تقارير الأسواق.

باء - السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

١٧- لا يزال ربط سعر الصرف بسلة عملات غير معلنة يشكل ركيزة اسمية ملائمة للسياسة النقدية. فقد ساهم ذلك في انخفاض التضخم واستقراره لسنوات طويلة، وهو ما أمكن تحقيقه جزئياً من خلال توفير بعض الاستقلالية للسياسة النقدية التي يتم توظيفها في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي الكلي. وقد عزز نظام سعر الصرف أيضاً وضع الكويت كملاذ آمن عالمي، حيث أدى إلى تخفيض تكلفة التمويل واستقرارها (الإطار ٢). ويقتضي استمرار نجاح السياسة النقدية الحفاظ على استقلالية بنك الكويت المركزي. كذلك ينبغي تنفيذ الضبط المالي اللازم لتعزيز العدالة بين الأجيال - بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية المرجوة لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد - بهدف تقوية المركز الخارجي ودعم ربط سعر الصرف. ويجري تعزيز السياسة النقدية في الوقت الحالي من خلال تنمية القدرات على إعداد نماذج الاقتصاد الكلي في بنك الكويت المركزي بدعم من برامج تنمية القدرات التي يقدمها الصندوق. وينبغي تقوية آلية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تعميق سوق المعاملات بين البنوك وسوق الديون السيادية المحلية، مع الإلغاء التدريجي للحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي.



١٨- ويُعد موقف السياسة النقدية التقييدي ملائماً.

فخلال دورة التشديد النقدي من الربع الأول من عام ٢٠٢٢ إلى الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، رفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٢٧٥ نقطة أساس، أي أقل كثيراً مقارنة بزيادة أسعار فائدة الاحتياطي الفيدرالي التي بلغت ٥٢٥ نقطة أساس خلال الفترة نفسها. وفي الأونة الأخيرة، خفضت الكويت سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٢٥ نقطة أساس في سبتمبر ٢٠٢٤ عقب تنفيذ الاحتياطي الفيدرالي تخفيضاً قدره ٥٠ نقطة أساس. وخلال هذه الفترة، كان سعر الفائدة الأساسي في الكويت أقل من نظيره في الولايات المتحدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، ولم تتعرض البلاد لتراجع قيمة عملتها مقابل الدولار أو لضغوط بسبب تدفق الودائع إلى الخارج. ويتسق سعر الفائدة الأساسي

حالياً مع قاعدة تايلور، ويتجاوز مستواه المحايد. وحسب السيناريو الأساسي، ينبغي أن تتبع عملية تطبيع السياسة النقدية توجهات البنوك المركزية العالمية في ظل استمرار تراجع معدلات التضخم وانغلاق فجوة الناتج غير النفطي.

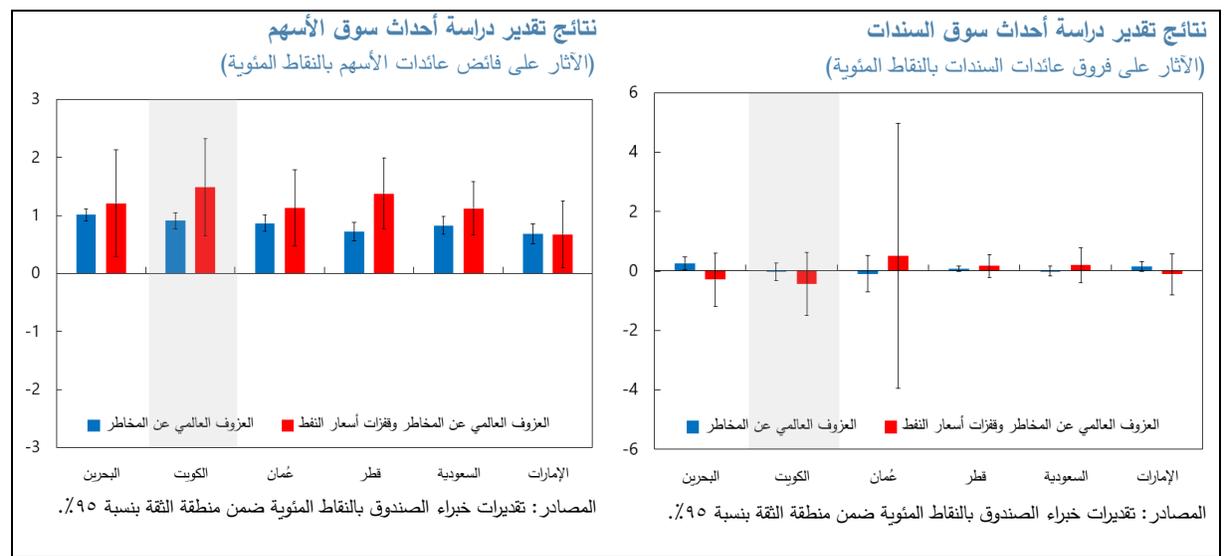
الإطار ٢ - وضع الملاذ الآمن لدول مجلس التعاون الخليجي

الأصول الصادرة عن بلدان الملاذ الآمن عادة ما تكون قيمتها ثابتة أو متزايدة في أوقات الضغوط المالية العالمية. والولايات المتحدة هي الملاذ الآمن التقليدي، حيث يسارع المستثمرون العالميون للحصول على سندات السيادية بحثاً عن ملاذ آمن خلال فترات تزايد العزوف العالمي عن المخاطر.

ويتناول هذا الإطار وضع الملاذ الآمن لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على أسواق الأسهم والسندات فيها. وتستخدم دراسات الأحداث لتقدير آثار زيادة العزوف العالمي عن المخاطر على عائدات السندات والأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بمثيلاتها الأمريكية. ونظراً لطبيعة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة على النفط، ننظر أيضاً في الأحداث المشتركة التي تجمع بين زيادة العزوف العالمي عن المخاطر وارتفاع أسعار النفط.

وتتكون مجموعة البيانات من مشاهدات يومية لفائض عائدات السندات والأسهم في البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، في جميع أيام التداول خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٠٤ إلى ٢٣ إبريل ٢٠٢٤. وبيانات عائدات السندات مستمدة من مؤشر جي بي مورغان المركب لمنطقة الشرق الأوسط الذي يرصد مجموعة من المحافظ واسعة النطاق لسندات الدين الخارجي المقومة بالدولار الأمريكي التي تصدرها الكيانات السيادية والكيانات شبه السيادية والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي. ويُعبّر عن عائدات سندات دول مجلس التعاون الخليجي كفروق مقابل عائدات سندات الخزنة الأمريكية التي يتبقى على تاريخ استحقاقها نفس المدة. وفائض عائدات الأسهم هو التغيرات اليومية بالنسبة المئوية في المؤشرات المعيارية لأسعار الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، مطروحاً منها التغير اليومي بالنسبة المئوية في مؤشر ستاندارد آند بورز ٥٠٠ لأسعار الأسهم.

وتم تنفيذ دراسات الأحداث عن طريق قياس انحدار فروق عائدات السندات وفائض عائدات الأسهم على متغيرات صورية للأحداث ذات الاهتمام. ولمراعاة عدم تزامن ساعات التداول، يُحسب متوسط فروق عائدات السندات وفائض عائدات الأسهم على مدار يومي التداول في وقت وقوع الحدث وبعده. وتُحدّد أحداث العزوف العالمي عن المخاطر بناءً على متغير صوري يتم تفعيله عندما تتجاوز الزيادة بالنسبة المئوية في مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار انحرافين معياريين. وتُحدّد الأحداث المشتركة التي تجمع بين زيادة العزوف العالمي عن المخاطر وارتفاع أسعار النفط عن طريق تقاعل هذا المتغير الصوري مع متغير صوري آخر يتم تفعيله عندما تتجاوز الزيادة بالنسبة المئوية في السعر الفوري لخام برنت انحرافين معياريين. وتُقدر نماذج الانحدار في فرادى البلدان وأسواق الأصول باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ذات الأخطاء المعيارية الراسخة.



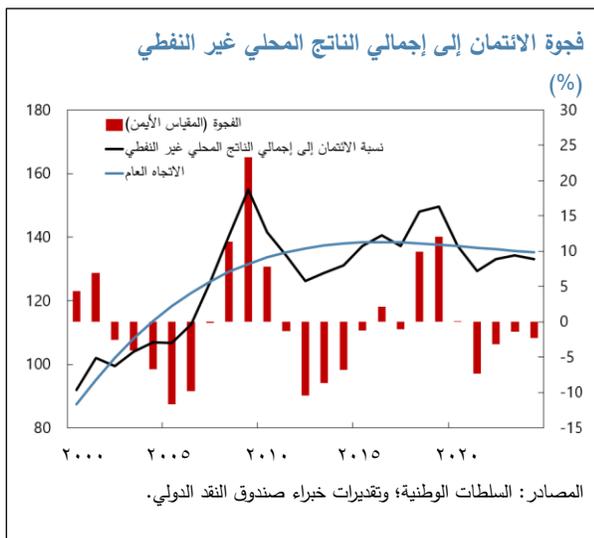
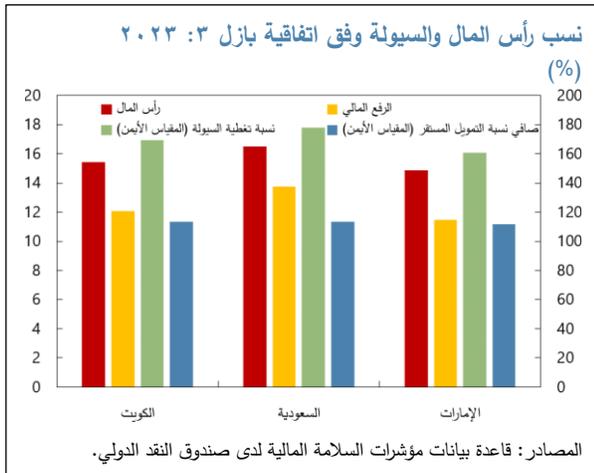
وتشير نتائج تقدير دراسة أحداث أسواق الأسهم والسندات إلى أن المستثمرين العالميين يميلون إلى معاملة دول مجلس التعاون كملاد آمن في أوقات الضغوط المالية العالمية. ووضعها كملاد آمن مماثل للوضع الذي تتمتع به الولايات المتحدة إن لم يكن أفضل، حيث تتشابه مع الولايات المتحدة من حيث أداء أسواق السندات، وتتفوق عليها من حيث أداء سوق الأسهم. وعلاوة على ذلك، يزداد تفوق أسواق الأسهم عادة خلال أحداث العزوف العالمي عن المخاطر حال تزامنها مع قفزات أسعار النفط، وتسجل الكويت أعلى تقدير بالنقاط بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمنح وضع الملاد الآمن العالمي مزايا كبيرة لمجموعة البلدان المختارة التي تتمتع بهذا الوضع، بفضل انخفاض تكاليف التمويل للأسر والشركات والحكومات واستقرارها مقارنة بالبلدان الأخرى. وينبغي لصناع السياسات في الكويت الحفاظ على وضع البلاد كملاد آمن من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي المحلي عبر تنفيذ السياسات الحذرة ضمن أطر مؤسسية سليمة.

جيم - سياسات القطاع المالي

١٩ - **أمكن الحفاظ على الاستقرار المالي حتى الآن.** وتحتفظ بنوك الكويت باحتياطيات وقائية قوية من رأس المال والسيولة - تضاهي ما لدى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - لتلبية المتطلبات التنظيمية الاحترازية. كما تمتلك ميزانيات عمومية ضخمة تتيح لها التوسع في تقديم الائتمان للاقتصاد الحقيقي، إلا أن الطلب مقيد بسبب استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. وقد تعافت ربحية البنوك عقب انخفاضها خلال الجائحة بفضل ارتفاع صافي هامش الفائدة، مع استمرار تدني نسبة القروض المتعثرة بسبب ممارسات الإقراض المتحفظة وكفاية المخصصات.

٢٠ - **ولا تزال المخاطر النظامية تحت السيطرة وتدار بحصافة.** وقد بدأت دورة الائتمان في التحسن تدريجياً عقب هبوطها بفعل الجائحة، حيث تشير التقديرات إلى أن سد فجوة الائتمان أصبح وشيكاً. وتبين من نتائج أحدث اختبارات الضغط التي أجراها بنك الكويت المركزي أن نسب الرسالة والسيولة في الجهاز المصرفي عموماً تجاوزت الحد الأدنى الإلزامي وفق متطلبات اتفاقية بازل ٣، وظلت أوجه القصور محدودة على مستوى البنوك الفردية. ويعد الموقف التيسيري لحد ما للسياسة الاحترازية الكلية ملائماً نظراً لاحتواء المخاطر النظامية وضعف نمو الائتمان. ويمكن لبنك الكويت المركزي النظر في إعادة تصنيف جزء من هامش الأمان الرأسمالي الخاص بالبلاد كهامش أمان رأسمالي موجب ومحاييد مضاد للاتجاهات الدورية. وينبغي له أيضاً أن يستمر في إجراء مراجعات منتظمة لمدى كفاية النطاق

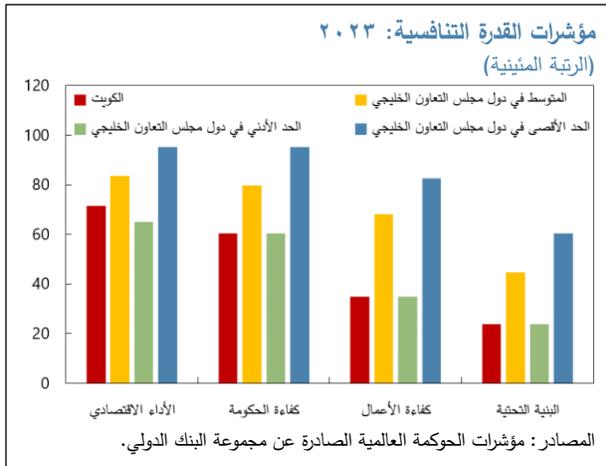


التنظيمي المالي ومجموعة أدوات السياسة الاحترازية الكلية. وأخيراً، ينبغي لبنك الكويت المركزي مواصلة العمل على تحديد البنوك الضعيفة عن طريق الرقابة المكثفة القائمة على المخاطر، وإخضاعها لمتطلبات تنظيمية معززة لمعالجة مواطن الضعف.

٢١- وهناك حاجة إلى الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي لتعزيز كفاءة قنوات الوساطة المالية. وينبغي الاستعاضة عن ضمان الودائع المصرفية غير المحدود بإطار للتأمين المحدود على الودائع للتصدي للخطر الأدبي. وعلاوة على ذلك، ينبغي إلغاء الحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي بالتدرج لدعم كفاءة تسعير المخاطر.

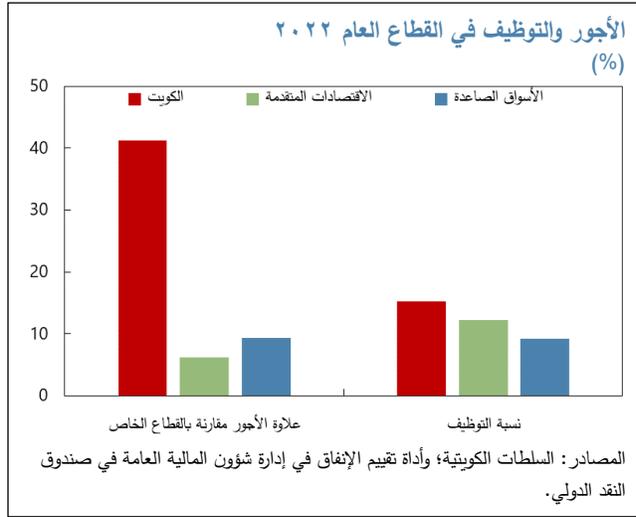
دال - الإصلاحات الهيكلية

٢٢- يتعين تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات الهيكلية وفق تسلسل مدروس لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد. ويأتي في طليعة الأولويات تحسين بيئة الأعمال من خلال رفع مستوى الكفاءة، وتعزيز الشفافية، ومواصلة الانفتاح الاقتصادي (الإطار ٣). وفي الوقت نفسه، ينبغي تطبيق إصلاحات سوق العمل بالتدرج لتحفيز النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص. وسيسهم تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية في تحقيق نمو هائل في القطاع غير النفطي وزيادة فرص التوظيف في القطاع الخاص.^١

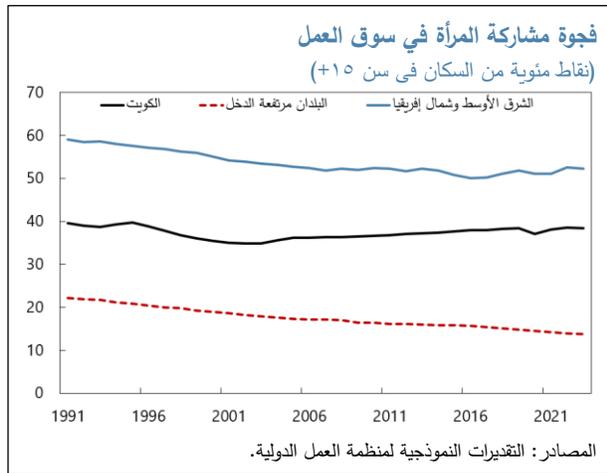


٢٣- وينبغي مواصلة تحسين بيئة الأعمال لزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص. ولمواكبة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ينبغي أن يكون تعزيز كفاءة الحكومة وتحسين مستوى البنية التحتية العامة من أولويات الإصلاحات. و لرفع مستوى كفاءتها، ينبغي للحكومة إجراء تقييمات للتأثير التنظيمي بالتشاور مع الجمهور العام، ودمج الخدمات العامة الرقمية عبر الوزارات، ومواصلة تبسيط إجراءات تأسيس الشركات. ولزيادة الشفافية، ينبغي اعتماد معايير شاملة لتدقيق الميزانيات العمومية للشركات، وتعزيز عملية الإفصاح عن المعاملات العقارية في السوق الثانوية. ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات - استناداً إلى التعديل الأخير على قانون التجارة الذي يسمح بالملكية الأجنبية الكاملة للفروع المحلية للشركات الأجنبية - مع ضرورة تخفيف القيود على ملكية الأجانب للأراضي. وأخيراً، ينبغي التوسع في بيع الأراضي العامة لأغراض التطوير العقاري السكني والتجاري.

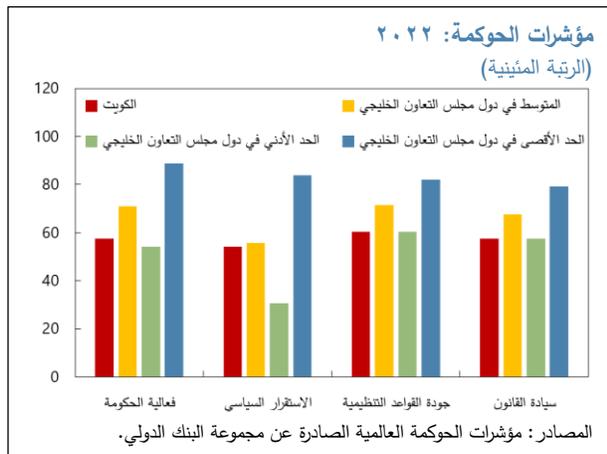
^١ راجع تقرير القضايا المختارة "Advancing Economic Diversification in Kuwait: Reform Prioritization and Sequencing".



٢٤- ويتعين إجراء إصلاحات كبيرة في سوق العمل لتشجيع تنوع الاقتصاد. ولتحفيز المواطنين الكويتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، ينبغي أن تكون تعويضات العاملين وظروف العمل أكثر اتساقا بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني بما يتسق مع احتياجات القطاع الخاص أن يسهم في زيادة إنتاجية العمالة عن طريق الحد من عدم التوافق بين المهارات ومتطلبات السوق. وينبغي دعم توظيف العاملين الوافدين من أصحاب المهارات بوضع برامج تأسيرات موجهة وإصلاح أطر رعاية الوظائف، والتشجيع على نقل المعرفة.



٢٥- وهناك مجال لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. فقد بلغت الفجوة في مشاركة المرأة في سوق العمل ٤٠ نقطة مئوية تقريبا في المتوسط على مدى العقود الثلاثة الماضية، وهي أقل بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا أن هذه الفجوة لم تنقلص خلال هذه الفترة على الرغم من سد الفجوة في الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث. وينبغي تشجيع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق زيادة تحسين بيئة عمل النساء، بوسائل منها التطبيق الكامل للشروط القانونية بشأن رعاية الأطفال في القطاع الخاص.



٢٦- وهناك حاجة أيضا إلى المزيد من الإصلاحات لمعالجة مواطن ضعف الحوكمة. وأداء الكويت مماثل لنظرائها من دول مجلس التعاون الخليجي على مختلف مؤشرات الحوكمة. وقد أحرزت السلطات تقدما في تنفيذ استراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد، ولا سيما تعزيز حماية المبلّغين عن الفساد، وامتنال الكثير من موظفي الحكومة لمتطلبات إقرار الذمة المالية. غير أنه ينبغي تحسين إدارة القضايا في المحاكم لزيادة فعالية النظام القضائي. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الإشراف على القطاع المالي عن طريق نقل صلاحية منح تراخيص البنوك من وزارة المالية إلى بنك الكويت المركزي، بما يتماشى

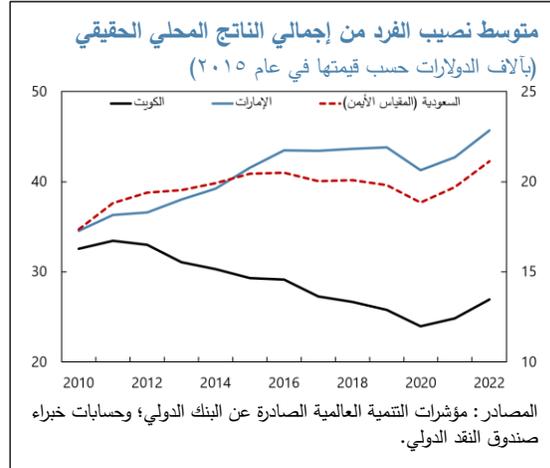
مع مبادئ بازل الأساسية. وأخيراً، ينبغي تعزيز شفافية المالية العامة من خلال إعداد تقارير أكثر شمولاً عن المالية العامة، وتوسيع نطاق إحصاءات حسابات المالية العامة وزيادة دقتها، ونشر الوثائق التي توضح تدابير السياسات المتضمنة في الميزانية.

٢٧- **ويتعين إجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.** وقد حدد التقييم المتبادل الذي أجرته مجموعة العمل المالي لعام ٢٠٢٤ أوجه قصور كبيرة في فعالية تنفيذ الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - خاصة التدابير الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب - وينبغي الإسراع بمعالجتها. ويتعين على السلطات أيضاً تعميق فهمها للجرائم التي تنشأ عنها عائدات تُستخدم لاحقاً في أنشطة غسل الأموال، بما في ذلك الفساد، وتحديد أولويات سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال المرحلة المقبلة.

٢٨- **وعلاوة على ذلك، ينبغي تعجيل الجهود المبذولة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره.** وقد أحرزت السلطات تقدماً في تنفيذ "خطة التكيف الوطنية" لعام ٢٠١٩، والتي حددت تدابير لمواجهة آثار ارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر. ورغم ذلك، تجاوزت الحكومة الإطار الزمني المقرر للانتهاء من صياغة استراتيجية الكويت لخفض الكربون لتحقيق أهداف خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي أعلنتها في السابق. وعلى وجه الخصوص، التزمت الكويت بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بخفض انبعاثاتها بمقدار ٧,٤٪ عن السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٣٥، وتعهدت أيضاً في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب ٢٧) بالوصول بصافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر في قطاع النفط بحلول عام ٢٠٥٠، وعلى مستوى الاقتصاد ككل بحلول عام ٢٠٦٠. ويشكل مشروع مجمع "الشقايا" للطاقة الشمسية الذي تبلغ طاقته الإنتاجية ٥ جيغا واط مساهمة كبيرة في هذا الصدد، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٣٠. وخلال الفترة المقبلة، ينبغي إيلاء أولوية للإلغاء التدريجي لدعم الطاقة وتنفيذ المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية المخصصة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

الإطار ٣ - تحديد أولويات الإصلاحات الهيكلية وتسلسل خطواتها لتحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥

تحول محدودية التنوع الاقتصادي دون تحسين مستويات المعيشة. فعلى مدى العقدين الماضيين، تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الكويت، رغم ارتفاعه في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويقضي تحسين مستويات المعيشة تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات الهيكلية وفق تسلسل مدروس لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد في ضوء التجارب الدولية، مع ضرورة تصميم الإصلاحات بما يتلاءم مع الظروف المحلية.



وتهدف رؤية ٢٠٣٥ إلى تنويع الاقتصاد الكويتي عن طريق إعادة تنظيم وضع البلاد كمركز مالي وتجاري إقليمي. وعلى الرغم من خطط التنمية الوطنية المتتالية لتنفيذ هذه الرؤية، لا يزال التقدم المحرز في تنويع الاقتصاد محدوداً. وأشار تقرير التقييم الصادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في يونيو ٢٠٢٤ إلى تجاوز الجدول الزمني المقرر لتنفيذ رؤية ٢٠٣٥. ووفقاً للتقرير، يُعزى ضعف التقدم المحرز نحو تنويع الاقتصاد إلى عوامل رئيسية تشمل التحديات الإدارية، وتركيز الإنفاق الحكومي على الرواتب والدعم، وانخفاض الإنتاجية، وتجزئة سوق العمل. وأرجع تقرير التقييم وجود سوق العمل المزدوجة إلى تفضيل الكويتيين العمل في القطاع العام، نظراً لارتفاع الأجور والمزايا مقارنة بالقطاع الخاص. وأكد أيضاً على أهمية تحفيز النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص عن طريق تحسين بيئة الأعمال، مع ضرورة اضطلاع الحكومة بدور داعم في هذا السياق.

وترتبط رؤية ٢٠٣٥ الإصلاحات الهيكلية بمشروعات التنمية، ولكنها لا تحدد الأولويات أو التسلسل اللازم. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الإصلاحات الهيكلية من الجيل الأول ينبغي تنفيذها في البداية لتحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار الخاص، مما يعظم مكاسب النمو غير النفطي نتيجة لإصلاحات سوق العمل والانتماء^١. ولتحسين بيئة الأعمال، تتمثل الأولويات في زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة القواعد التنظيمية، وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات. ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من المهم أيضاً السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات والأراضي. وللاستفادة الكاملة من الجيل الأول من الإصلاحات الهيكلية، ينبغي تحقيق المزيد من الاتساق بين حوافز العمل على مستوى القطاعين العام والخاص عن طريق تطبيق إصلاحات تدريجية في سوق العمل، كما يجب تعزيز كفاءة الوساطة المالية من خلال إلغاء الحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي بالتدريج.

^١ راجع تقرير القضايا المختارة "Advancing Economic Diversification in Kuwait: Reform Prioritization and Sequencing".

هاء - تعزيز الإحصاءات

٢٩ - يشوب البيانات المقدمة من السلطات بعض القصور الذي يعوق الرقابة إلى حد ما (المرفق الخامس). وينبغي للسلطات معالجة أوجه القصور هذه بشكل عاجل.

٣٠ - وتنطوي الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة والقطاع الخارجي على أوجه قصور كبيرة تعوق الرقابة. فعلى وجه الخصوص، لا تتوفر أي تفاصيل حتى الآن عن عناصر النفقات في الحسابات القومية لعام ٢٠٢٣، كما أدى التأخر لعدة سنوات في نشر بيانات إجمالي الناتج المحلي في أعقاب الجائحة إلى إرباك عمليات الرقابة وصنع السياسات. ولمعالجة أوجه القصور في إعداد الحسابات القومية، هناك حاجة ملحة إلى زيادة التمويل المتاح للإدارة المركزية للإحصاء لاستعادة قدراتها واستئناف المسح الإحصائي السنوي للمؤسسات الذي لم يتم إجراؤه منذ عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، فإن استبعاد دخل الاستثمار الذي تحققه الهيئة العامة للاستثمار وتحويلات أرباح المؤسسات المملوكة للدولة من إحصاءات مالية الحكومة يعوق تحليل سياسة المالية العامة. وأخيراً، يؤدي حذف الأصول الأجنبية في حيازة الهيئة العامة للاستثمار من إحصاءات وضع الاستثمار الدولي إلى عدم اتساق الأرصدة والتدفقات مع إحصاءات ميزان المدفوعات.

٣١- وتشوب إحصاءات الأسعار والإحصاءات النقدية والمالية بعض أوجه القصور، ولكنها كافية بشكل عام لأغراض الرقابة. غير أن استبعاد مؤشرات أسعار الإقراض المصرفي وأسعار العقارات من الإحصاءات النقدية والمالية يعوق القياس الدقيق للأوضاع المالية وتقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

واو- آراء السلطات

٣٢- اتفقت السلطات مع رأي خبراء الصندوق بشأن ضرورة تنفيذ حزمة شاملة من إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وفق تسلسل مدروس لتعزيز العدالة بين الأجيال وزيادة النمو الممكن غير النفطية. وقد أيدت بشكل عام عناصر حزمة الضبط المالي على المدى المتوسط التي اقترحتها خبراء الصندوق، وأعربت عن نيتها ترشيد النفقات الجارية وتعبئة الإيرادات غير النفطية. وقد اتفقت السلطات أيضا مع كثير من الإصلاحات الهيكلية التي أوصى بها خبراء الصندوق، وتتمثل أولويتها في دعم تحقيق نمو قوي ومستدام وشامل. وقد أدركت ضرورة تعزيز الإحصاءات الاقتصادية الكلية لدعم عملية صنع القرار على أسس مستنيرة وتحليل الاقتراحات بشأن الإصلاحات. وقد طلبت السلطات الدعم من صندوق النقد لتنمية قدراتها على معالجة أوجه القصور في إحصاءات الحسابات القومية التي حددها تقييم كفاية البيانات.

٣٣- وأيدت السلطات تقييم خبراء الصندوق بشأن سياسات القطاعين النقدي والمالي الحذرة - إلى جانب هوامش الأمان المالي الكبيرة - التي تشكل مصدرا للاستقرار المالي الكلي. غير أنها اعترضت على تقييم خبراء الصندوق حول الحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي التي يرى الخبراء أنها تعوق كفاءة تسعير المخاطر، وأشارت إلى عدم وجود ارتباط بينهما. وترى السلطات أن الحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي ملائمة للكويت، وأشارت إلى تطبيق أنظمة مماثلة في بلدان أخرى ذات خصائص اقتصادية مشابهة.

تقييم خبراء الصندوق

٣٤- لا يزال الاقتصاد في حالة ركود بسبب خفض إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+، غير أن التعافي قد بدأ في القطاع غير النفطي، والتضخم أخذ في التراجع. وأدى انخفاض أسعار النفط وإنتاجه إلى إضعاف الأرصدة الخارجية وأرصدة المالية العامة، في حين تسنى الحفاظ على الاستقرار المالي. وفي ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد على النفط، تبرز الحاجة إلى مواصلة الجهود لتنويع الاقتصاد، ولا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق المستقبلية تميل إلى جانب التطورات السلبية. ومن ناحية أخرى، تشكل هوامش الأمان المالي الكبيرة المتراكمة بفضل إيرادات النفط مصدرا للقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات.

٣٥- ويرحب خبراء الصندوق بتطلع السلطات إلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع. ولتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى تنفيذ حزمة من إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وفق تسلسل مدروس. فيتعين إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمار الخاص من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنفيذ إصلاحات المالية العامة لتعزيز العدالة بين الأجيال، مع ضرورة تحفيز الكويتيين على الاستفادة من فرص العمل التي أتاحتها القطاع الخاص مؤخرا.

٣٦- ويتعين ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط لتعزيز العدالة بين الأجيال. ولضمان الضبط المالي المتوازن، ينبغي تنفيذ حزمة من التدابير لترشيد النفقات الجارية وتعبئة الإيرادات غير النفطية - التي يوازنها جزئيا ارتفاع حجم الاستثمار العام في البنية التحتية - بوتيرة تتراوح بين ١٪ و ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة. ويتعين ترشيد فاتورة أجور القطاع العام عن طريق تقييد نمو الأجور دون مستوى التضخم ووضع حد أقصى لعدد التعيينات بحيث لا يتجاوز حالات التقاعد. كذلك، ينبغي إلغاء دعم الطاقة والمياه بالتدريج من خلال زيادة أسعار التجزئة

للقود والكهرباء والمياه على مراحل حتى تبلغ مستويات استرداد تكلفتها مع توفير التحويلات الموجهة لمستحقيها من فئات المجتمع الضعيفة. ويجب أيضا توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية الكبرى، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ والضريبة الانتقائية المعمول بهما على مستوى مجلس التعاون الخليجي.

٣٧- **وينبغي تعزيز تنفيذ سياسة المالية العامة من خلال إصلاحات الإدارة المالية العامة.** ولضمان اتساق عمليات تخطيط الميزانية وتنفيذها مع أهداف سياسة المالية العامة، ينبغي لوزارة المالية وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة - بما في ذلك إطار لقواعد المالية العامة يتضمن حدا أقصى للدين العام وهدفا لرصيد المالية العامة غير النفطي للحكومة - يركز على إطار اقتصادي كلي متوسط الأجل. ولتسهيل تمويل المالية العامة وفق إطار واضح، لا بد من التعجيل بسن قانون التمويل والسيولة.

٣٨- **ولا يزال ربط سعر الصرف بسلة عملات غير معلنة يشكل ركيزة اسمية ملائمة للسياسة النقدية.** ويتيح نظام سعر الصرف لبنك الكويت المركزي قدرا من استقلالية السياسة النقدية، كما ساهم في انخفاض التضخم واستقراره لسنوات طويلة. وفي عام ٢٠٢٣، كان المركز الخارجي أضعف بكثير من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوبة على المدى المتوسط. كذلك ينبغي تنفيذ الضبط المالي المرجو لتعزيز العدالة بين الأجيال - بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد - من أجل تقوية المركز الخارجي ودعم ربط سعر الصرف. وينبغي تقوية آلية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تعميق سوق المعاملات بين البنوك وسوق سندات الديون السيادية المحلية، مع الإلغاء التدريجي للحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي.

٣٩- **ولا تزال المخاطر النظامية قيد السيطرة والإدارة الحذرة.** وقد بدأت دورة الائتمان في التحسن تدريجيا عقب هبوطها بفعل الجائحة، في حين تشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى أن النظام المصرفي لديه القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. وينبغي لبنك الكويت المركزي الاستمرار في إجراء مراجعات منتظمة لمدى كفاية النطاق التنظيمي المالي ومجموعة أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية، مع إخضاع البنوك لرقابة مكثفة قائمة على المخاطر. وينبغي الاستعاضة تدريجيا عن ضمان الودائع المصرفية غير المحدود بإطار للتأمين المحدود على الودائع للتصدي للخطر الأدبي، مع إلغاء الحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي بالتدرج لدعم الكفاءة في تسعير المخاطر.

٤٠- **وهناك حاجة إلى تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات الهيكلية وفق تسلسل مدروس لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد.** ويأتي في طليعة الأولويات تحسين بيئة الأعمال من خلال رفع مستوى الكفاءة، وتعزيز الشفافية، ومواصلة الانفتاح الاقتصادي. وينبغي أن تشمل أولويات الإصلاحات تعزيز كفاءة الحكومة، وتحسين مستوى البنية التحتية العامة، والسماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات، وزيادة عمليات بيع الأراضي العامة لأغراض التطوير العقاري. وفي الوقت نفسه، ينبغي تطبيق إصلاحات سوق العمل بالتدرج لتحفيز النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للسلطات تحفيز المواطنين الكويتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص من خلال زيادة اتساق تعويضات العاملين وظروف العمل بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أيضا وضع برامج تأشيرات موجهة وإصلاح أطر كفاءة الوظائف لدعم توظيف العاملين الوافدين من ذوي المهارات. وأخيرا، ينبغي الإسراع بمعالجة أوجه القصور الكبيرة التي تعوق فعالية تنفيذ الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي حددها التقييم المتبادل الذي أجرته مجموعة العمل المالي لعام ٢٠٢٤.

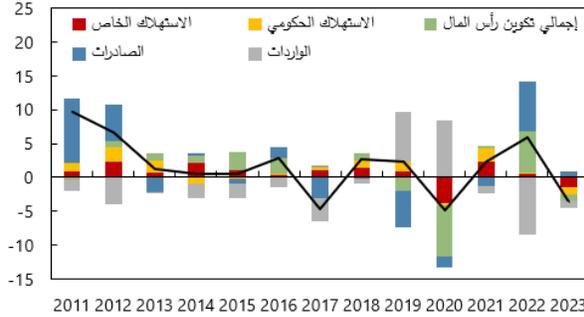
٤١- **وتشوب البيانات التي تقدمها السلطات بعض أوجه القصور التي تعوق الرقابة إلى حد ما.** وينبغي للسلطات معالجة هذا القصور بشكل عاجل، ولا سيما الجوانب المتعلقة بإحصاءات الحسابات القومية.

٤٢- **ويوصي الخبراء بعقد مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية التي تبلغ مدتها ١٢ شهرا.**

الشكل البياني ١ - الكويت: الحسابات القومية

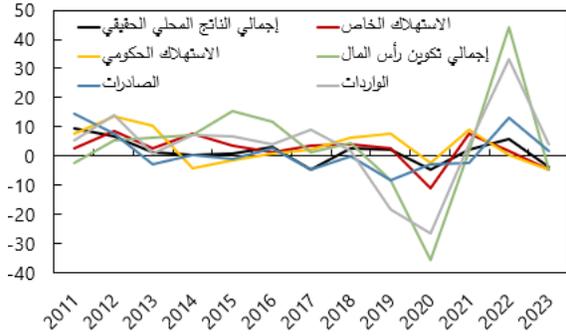
التعافي الاقتصادي من الجائحة تعطل في عام ٢٠٢٣.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب مكونات النفقات
(التغير السنوي %؛ المساهمات في المجموع)



المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

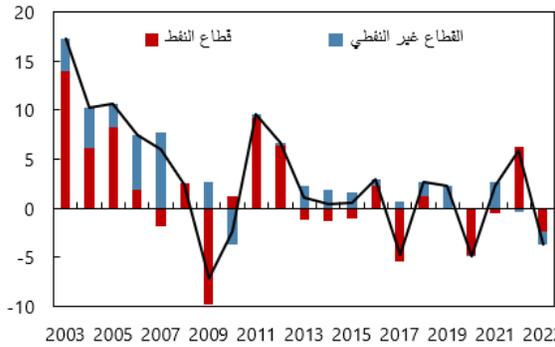
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب مكونات النفقات
(التغير السنوي %)



المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

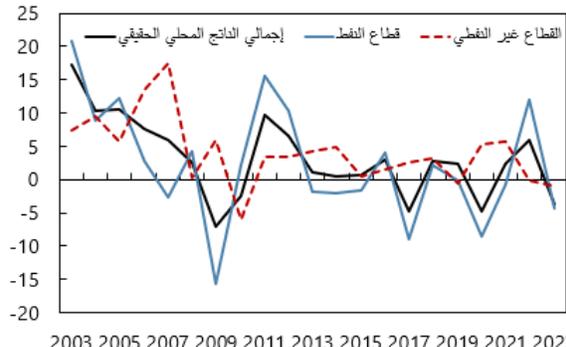
النشاط الاقتصادي الحقيقي تراجع في عام ٢٠٢٣ نتيجة لتخفيض إنتاج النفط في ظل أوبك+.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع
(التغير السنوي %، المساهمات في المجموع)



المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

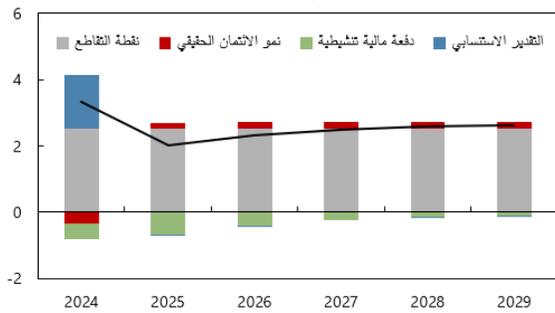
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع
(التغير السنوي %)



المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

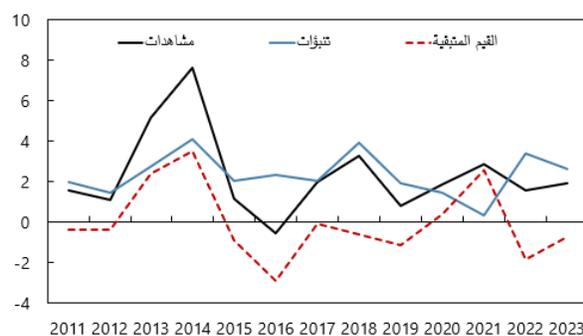
ضعف نمو الائتمان وضبط أوضاع المالية العامة يقيدان النمو غير النفطي في ٢٠٢٤.

توقعات النمو غير النفطي غير المرتبط بالصناعات التحويلية
(التغير السنوي %؛ المساهمات في المجموع)



المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

تقديرات النمو غير النفطي غير المرتبط بالصناعات التحويلية
(التغير السنوي %)

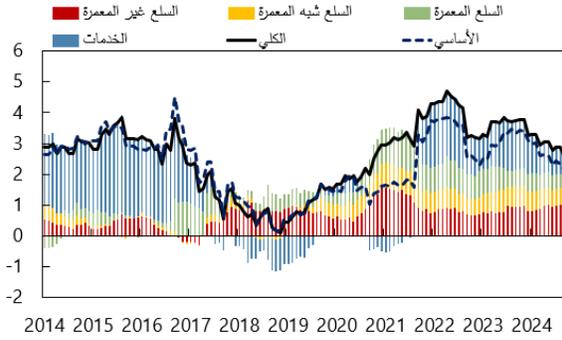


المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢ - الكويت: التضخم والتوظيف

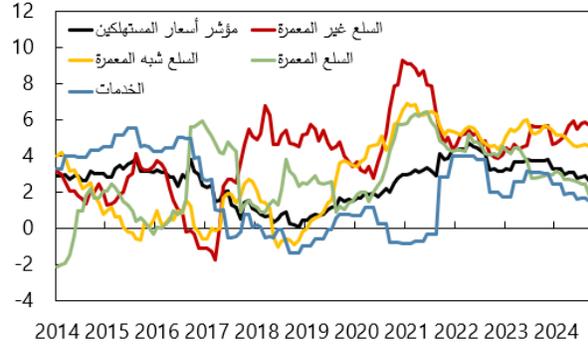
التضخم الكلي والأساسي في مؤشر أسعار المستهلكين أخذاً بتراجعا.

التضخم في مؤشر أسعار المستهلك (التغير السنوي %، المساهمات في المجموع)



المصادر: السلطات الكويتية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

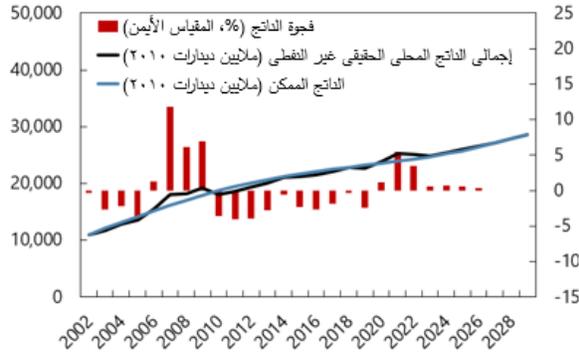
التضخم في مؤشر أسعار المستهلك (التغير السنوي %)



المصادر: السلطات الكويتية.

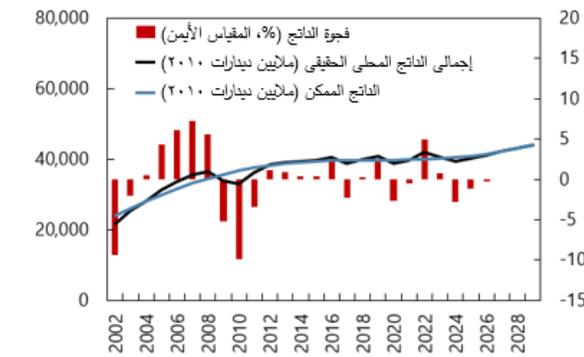
القطاع غير النفطي يعمل في مستوى أعلى قليلاً من مستواه الممكن.

فجوة الناتج غير النفطي



المصادر: السلطات الكويتية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

فجوة الناتج

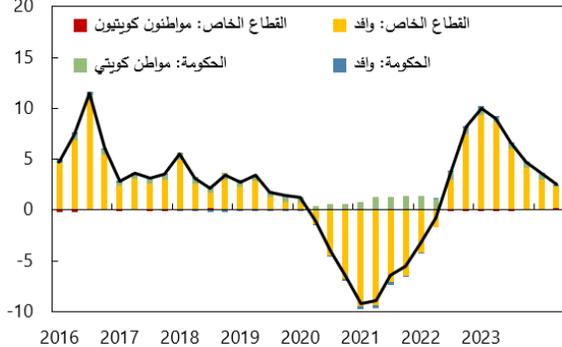


المصادر: السلطات الكويتية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

انتعاش التوظيف بعد الجائحة كان متركزاً بين الوافدين في القطاع الخاص.

نمو التوظيف

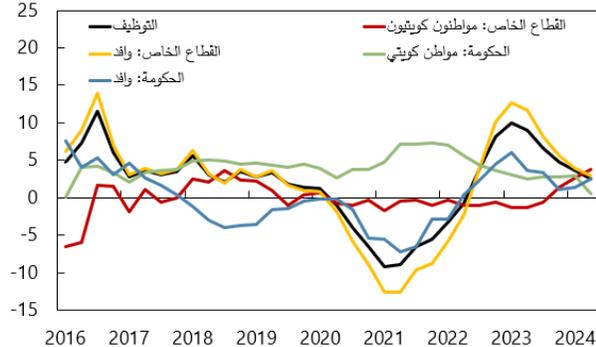
(التغير السنوي %، المساهمات في المجموع)



المصادر: السلطات الكويتية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

نمو التوظيف

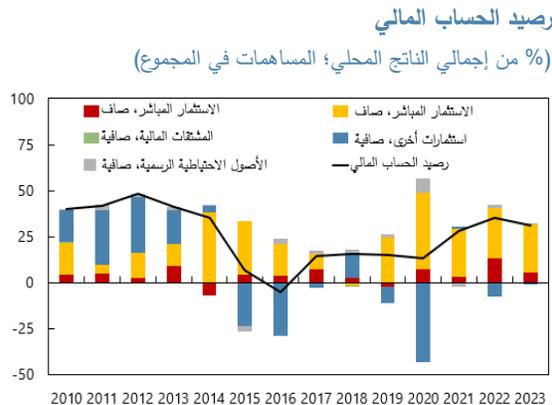
(التغير السنوي %)



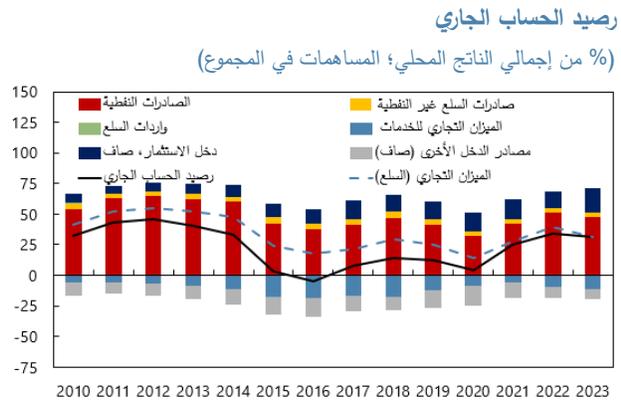
المصادر: السلطات الكويتية.

الشكل البياني ٣ - الكويت: ميزان المدفوعات

ظل فائض الحساب الجاري كبيراً في عام ٢٠٢٣ نتيجة لارتفاع الصادرات النفطية، وهو ما دعم قوة استثمارات الحافظة الموجهة إلى الخارج



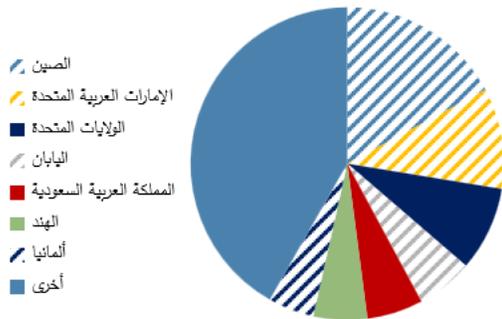
المصادر: السلطات الكويتية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.



المصادر: السلطات الكويتية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

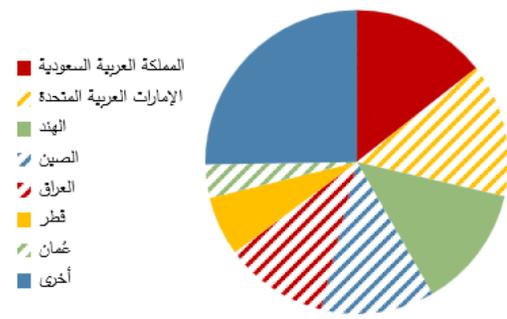
تدفقات التجارة تتسم بتركيزها بين الاقتصادات المجاورة وتلك المؤثرة على النظام.

حصص الواردات الثنائية: ٢٠١٩-٢٠٢١ (متوسط)



المصادر: إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

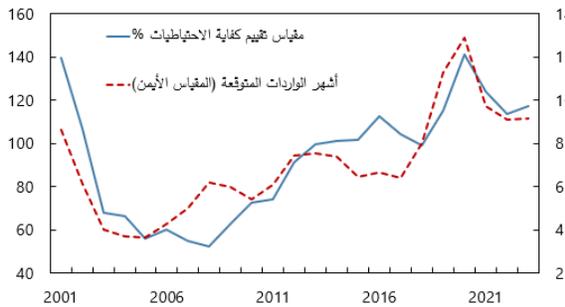
حصص الصادرات الثنائية: ٢٠١٩-٢٠٢١ (متوسط)



المصادر: إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

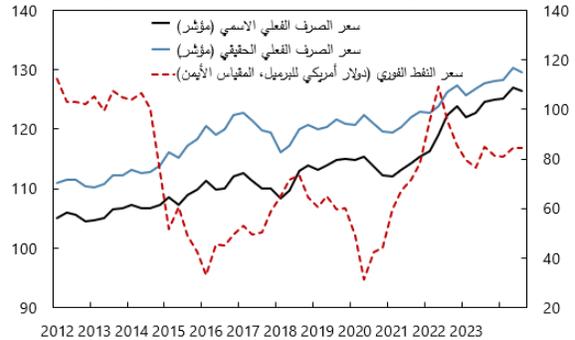
ارتفع سعر الدينار الكويتي بالقيمة الفعلية الاسمية والحقيقية، ولكن تغطية الاحتياطيات لا تزال غير كافية.

الأصول الاحتياطية الرسمية



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

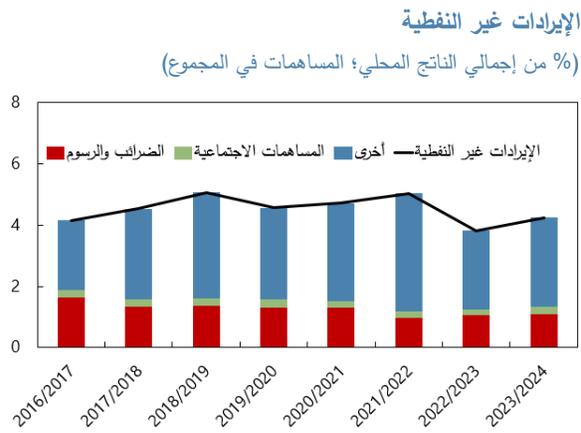
سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقابل سعر الصرف الفعلي الاسمي



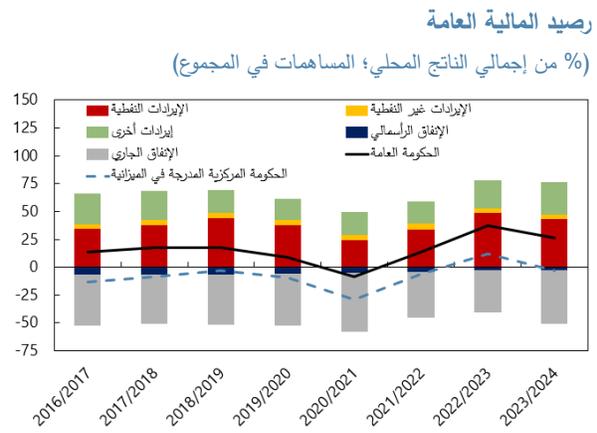
المصادر: صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ - الكويت: مالية الحكومة

تراجع رصيد المالية العامة في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نتيجة لانخفاض إيرادات النفط وارتفاع النفقات الجارية.

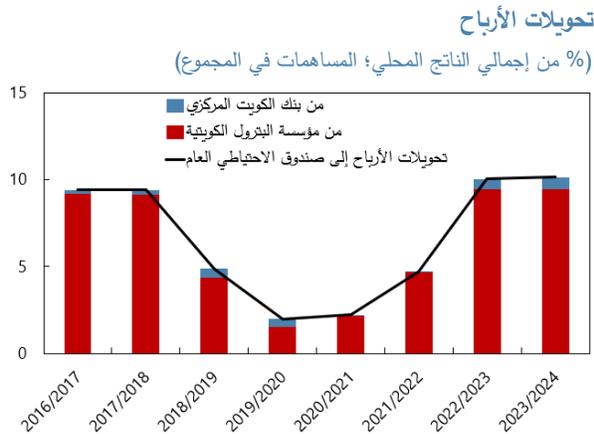


المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

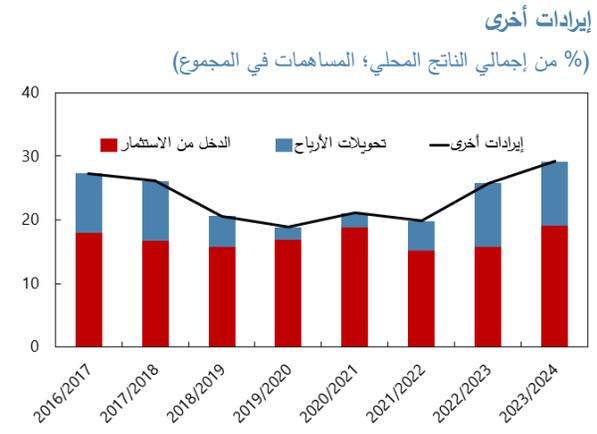


المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

تشير التقديرات إلى ارتفاع الدخل من استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

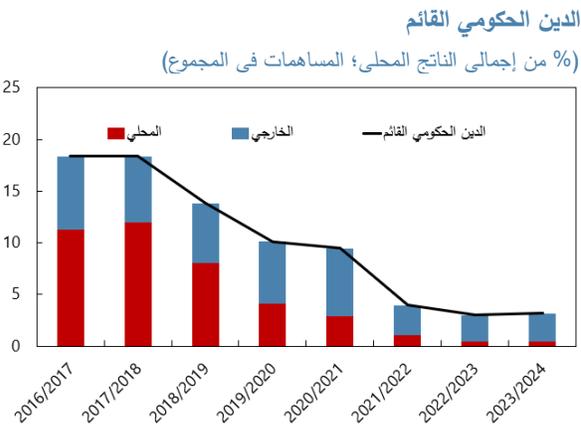


المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

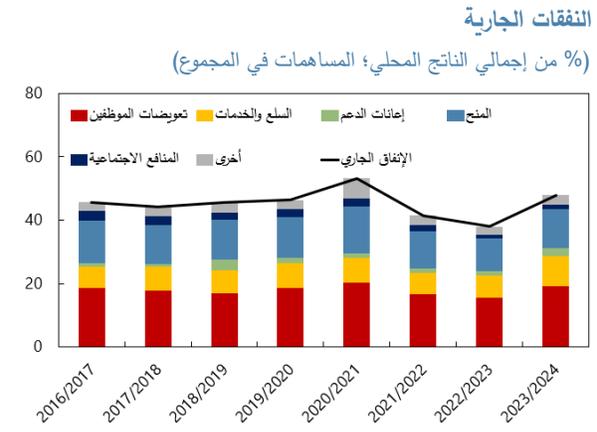


المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

زيادة النفقات الجارية في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، في حين ظل الدين الحكومي ضئيلاً.



المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

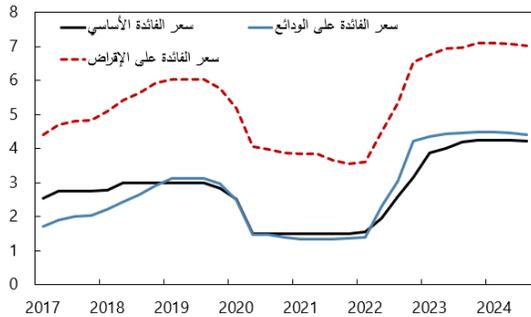


المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥ - الكويت: النقود والائتمان والعمل المصرفي

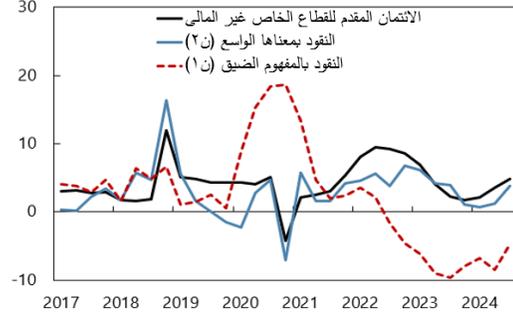
انخفض نمو النقود والائتمان في ٢٠٢٣ في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

أسعار الفائدة (%)



المصادر: السلطات الكويتية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

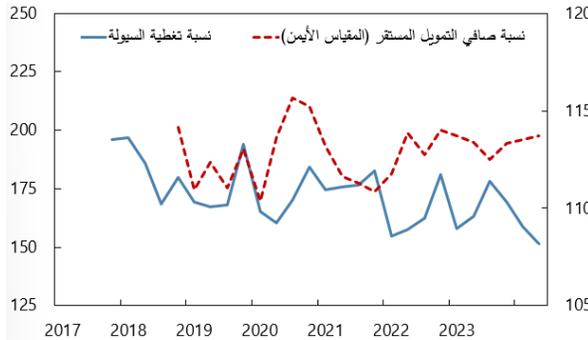
نمو النقود والائتمان (%)



المصادر: السلطات الكويتية.

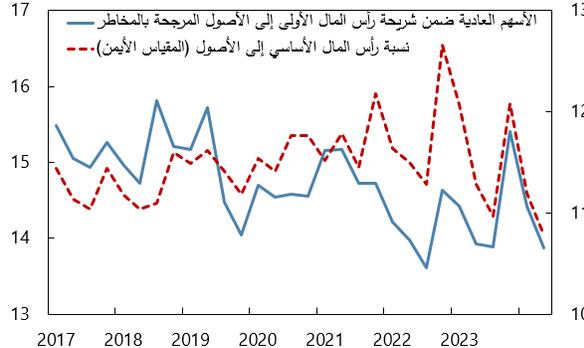
احتفظت البنوك بهوامش أمان قوية من رأس المال والسيولة.

السيولة (%)



المصادر: السلطات الكويتية.

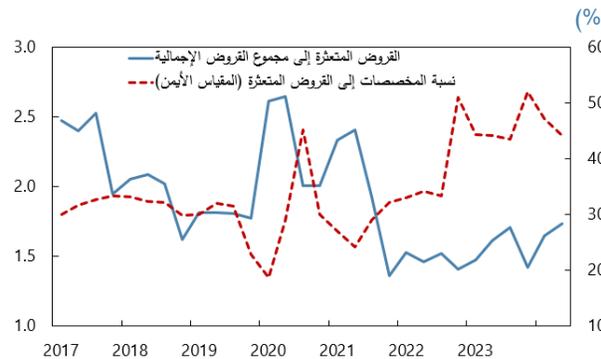
نسبة كفاية رأس المال (%)



المصادر: السلطات الكويتية.

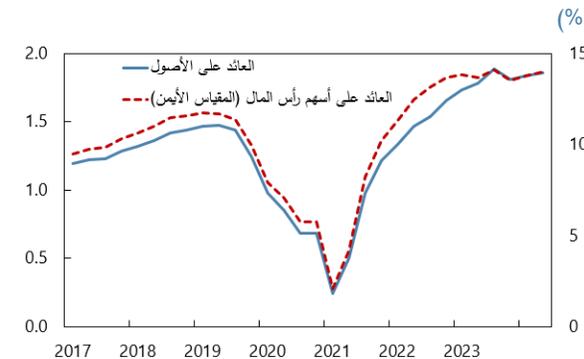
تعافت ربحية البنوك من المستويات المنخفضة التي بلغت في فترة الجائحة، مع استمرار تدني نسبة القروض المتعثرة وكفاية مخصصاتها.

جودة الأصول (%)



المصادر: السلطات الكويتية.

الإيرادات والربحية (%)



المصادر: السلطات الكويتية.

الجدول ١ - الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٩

توقعات										
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
(التغير %)										
٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٣,٦	٥,٩	٢,٣	٤,٨	٢,٣
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٦,٩	٤,٣	١٢,١	٠,٩	٨,٥	٠,١
٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٠	٠,٣	٥,٨	٥,٣	٠,٦
١,٧	١,٨	١,٩	٢,٢	٢,٤	٣,٠	٣,٦	٤,٠	٣,٤	٢,١	١,١
١,٨	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,١	٣,٣	٢,٢	١,٦	١,١
(مليون برميل يوميا، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٤	٢,٤	٢,٧
١,٨	١,٨	١,٨	١,٧	١,٧	١,٦	١,٨	١,٨	١,٨	١,٩	٢,٠
٦٥,٩	٦٦,٥	٦٧,٤	٦٩,١	٧١,٦	٧٩,٩	٨٤,٣	١٠١,٠	٧٠,٣	٤١,٣	٦٤,٣
(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
١٣,٤	١٥,٤	١٧,٥	١٩,٨	٢٢,٥	٢٧,٢	٣١,٤	٣٤,٣	٢٥,٢	٤,٤	١٢,٧
١,٨	٣,٧	٥,٨	٨,١	١٠,٨	١٥,٥	١٩,٦	٢٩,٩	٢١,٤	٥,٤	١٢,٤
٤٨,٧	٤٩,٢	٤٩,٨	٥٠,٧	٥١,٩	٥٤,٦	٥٨,٣	٦٠,٣	٥١,٧	٤٣,٧	٥٢,١
٣٥,٣	٣٦,١	٣٧,١	٣٨,٣	٣٩,٨	٤٢,٩	٤٧,٧	٥١,١	٤٢,٤	٣٢,٢	٤١,٧
١٣,٥	١٣,١	١٢,٨	١٢,٤	١٢,١	١١,٧	١٠,٦	٩,٢	٩,٣	١١,٥	١٠,٤
٤٧,٠	٤٥,٥	٤٤,٠	٤٢,٥	٤١,٠	٣٩,١	٣٨,٧	٣٠,٤	٣٠,٣	٣٨,٣	٣٩,٦
١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٨	٤,٤	٣,٧	١,١	٠,٢
٩,٨	٩,٧	٩,٦	٩,٥	٩,٤	٩,٣	٩,٢	٩,١	٩,٧	١٢,٩	١١,٣
٤٨,٣	٤٧,٠	٤٤,٤	٤٢,٣	٤١,٧	٣٩,٥	٣٩,٤	٣٥,٠	٣٩,٦	٤٦,٤	٣٧,٩
(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
٧١,٤	٧٢,٠	٧٢,٦	٧٣,٢	٧٤,٠	٧٥,٤	٧٨,٦	٦٩,٨	٥٦,٥	٥٨,٧	٦٠,٨
٦٥,٣	٦٥,٩	٦٦,٦	٦٧,٣	٦٨,٥	٧٠,٢	٧٣,٧	٦٥,٥	٥١,٥	٥٣,٣	٥٥,٨
٦,٢	٦,١	٦,٠	٥,٩	٥,٥	٥,٢	٤,٩	٤,٣	٥,٠	٥,٤	٥,٠
٤٩,٥	٤٩,٦	٤٩,٦	٤٩,٧	٥٠,٢	٥٠,٧	٤٨,٧	٣٩,٤	٤٨,١	٦٦,٥	٤٩,٨
٤٤,٩	٤٤,٩	٤٥,٠	٤٥,١	٤٥,٦	٤٦,٥	٤٦,٠	٣٦,٥	٤٤,٠	٥٧,٠	٤٤,٣
٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٢	٢,٧	٢,٩	٤,١	٥,٥	٥,٦
٢١,٩	٢٢,٤	٢٣,٠	٢٣,٤	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٩,٩	٣٠,٤	٨,٥	٣,٨	١٠,٩
١١,٢	١٠,٤	٩,٦	٨,٨	٧,٩	٥,٨	٠,٩	٧,٢	١١,٠	٢٦,٦	٧,٦
٥٤,٧	٥٥,٤	٥٦,٢	٥٧,٦	٦٠,٠	٦٤,٠	٦٦,٦	٦٠,٤	٦١,١	٦٨,٩	٧١,٩
٢٥,٠	٢٤,٠	١٩,٨	١٦,٣	١٢,٩	٧,٣	٣,٢	٢,٩	٧,٢	١٠,٢	١٠,٥
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
٥,٤	٥,٤	٥,٣	٥,١	٤,٧	٣,٩	١,٨	٨,٦	٥,٤	٤,٣	٤,٣
٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,١	٤,٦	٢,٧	١,٠	٦,٥	٣,٨	٧,٣	١,٥
...	٤,١	٢,٣	١,٥	١,٨	٣,٠
بنود للتكرار										
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)										
١٧٨,١	١٧٢,١	١٦٦,٨	١٦٢,٢	١٥٨,٦	١٥٩,١	١٦٣,٧	١٨٤,٠	١٤٨,٥	١١١,٠	١٤٠,٩
٥,٥	٥,٤	٥,٣	٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٢	٤,٣	٤,٥
٣٢,١٨٦	٣١,٧٣٤	٣١,٣٥٥	٣١,١٠٤	٣١,٠٢٩	٣١,٧٥٣	٣٣,٣٢١	٣٨,٣٨٠	٣٥,٢٠٥	٢٥,٦١١	٣١,٥٥٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٣,٥	٥,٤	١,٢	٢,٤
...	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٠
متوسط										
المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.										
١/ على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.										
٢/ ما عدا الغذاء والمشروبات غير الكحولية										
٣/ على أساس السنة التقييمية.										
٤/ يشمل تقديرات الدخل من استثمارات الهيئة العامة للاستثمار وتحولات الأرباح إلى صندوق الاحتياطي العام من مؤسسة البترول الكويتية وبنك الكويت المركزي التي تُستبعد من الميزانية وتُسند إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.										
٥/ على افتراض استئناف الحكومة إصدار سندات الدين اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.										

الجدول ٢ - الكويت: ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٩

توقعات											
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
(مليارات الدولارات الأمريكية)											
٢٣,٩	٢٦,٥	٢٩,٢	٣٢,١	٣٥,٧	٤٣,٣	٥١,٤	٦٣,١	٣٧,٤	٤,٨	١٧,٩	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٦	٢٨,٥	٣٠,٥	٣٢,٨	٣٥,٨	٤٢,٨	٥١,٢	٧٢,٠	٤٠,٥	١٥,٦	٣٥,٣	الميزان التجاري للسلع
٧١,٤	٧٠,٣	٦٩,٥	٦٩,٤	٧٠,١	٧٥,١	٨٤,٢	١٠٠,٣	٦٨,٤	٤٠,١	٦٤,٧	الصادرات
٦٢,٨	٦٢,١	٦١,٨	٦٢,٥	٦٣,١	٦٨,٣	٧٨,١	٩٤,٠	٦٣,٠	٣٥,٨	٥٨,٧	النفطية
٨,٦	٨,٢	٧,٧	٧,٤	٧,٠	٦,٨	٦,١	٦,٣	٥,٤	٤,٣	٦,٠	غير النفطية
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٥	السلع المعاد تصديرها
٤٤,٨	٤١,٨	٣٩,١	٣٦,٦	٣٤,٣	٣٢,٣	٣٣,٠	٢٨,٤	٢٧,٩	٢٤,٥	٢٩,٤	الواردات
٢٣,٥-	٢٢,١-	٢٠,٧-	١٩,٦-	١٨,٦-	١٨,١-	١٩,١-	١٦,٩-	٨,٧-	٩,٦-	١٧,٨-	الميزان التجاري للخدمات
٤,٩-	٤,٦-	٤,٤-	٤,١-	٣,٩-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٦-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٧-	النقل
١٥,٦-	١٤,٦-	١٣,٨-	١٣,٠-	١٢,٣-	١٢,٠-	١٢,٦-	١٢,١-	٤,٣-	٥,٠-	١١,٠-	السفر
٣,٠-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٥-	١,٧-	١,٥-	٢,٢-	٤,١-	أخرى
٣٤,٤	٣٣,٢	٣٢,٢	٣١,٣	٣٠,٦	٣٠,٧	٣٢,٣	٢٦,١	٢٤,٣	١٦,٤	٢٠,٣	دخل الاستثمار، صاف
٤٠,٦	٣٩,٣	٣٨,٠	٣٧,٠	٣٦,٢	٣٦,٣	٣٧,٧	٣١,١	٢٧,٦	١٩,٦	٢٣,٥	المقروضات
٦,٣	٦,١	٥,٩	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,٠	٣,٣	٣,٢	٣,٢	المدفوعات
١٣,٦-	١٣,١-	١٢,٧-	١٢,٤-	١٢,١-	١٢,١-	١٣,٠-	١٨,٠-	١٨,٧-	١٧,٦-	١٩,٩-	مصادر الدخل الأخرى، صاف
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٥	١,٤	٠,٨	٠,٣	رصيد الحساب الرأسمالي
٢٣,٨	٢٦,٤	٢٩,١	٣٢,٠	٣٥,٦	٤٤,٥	٥٠,٦	٦٤,٣	٤١,٥	١٤,٧	٢١,٣	رصيد الحساب المالي
٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,٤	٣,٩	٤,١	٩,١	٢٣,٩	٤,١	٧,٧	٣,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
٣,٤	٣,٧	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٢	١١,٢	٢٤,٦	٤,٧	٧,٩	٢,٧-	في الخارج
١,٢	١,٢	١,١	١,١	١,١	١,١	٢,١	٠,٨	٠,٦	٠,٢	٠,٤	في الكويت
١٨,٥	٢٠,٠	٢٢,١	٢٤,٤	٢٦,٨	٢٨,٠	٤٢,٩	٥٠,٧	٣٩,٥	٤٦,٧	٣٤,٥	استثمار المخظة، صاف
١,٥-	١,٢-	٠,٧-	٠,٣-	٠,١	٠,٣	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	المشتقات المالية، صافية
٠,٥-	٠,١-	٠,٣	٠,٧	١,١	١,٣	١,٦-	١,٤-	١,١	٤٨,٢-	١٢,٩-	استثمارات أخرى، صافية
٥,٢	٥,١	٤,٥	٣,٨	٣,٧	١,٠,٨	٠,٥-	٣,٧	٣,٢-	٨,٣	٢,٧	الأصول الاحتياطية الرسمية، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣	٠,٧-	٠,٦	٢,٧	٩,٠	٣,٢	صافي السهو والخطأ
٥,٢	٥,١	٤,٥	٣,٨	٣,٧	١,٠,٨	٠,٥-	٣,٧	٣,٢-	٨,٣	٢,٧	الرصيد الكلي
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)											
١٣,٤	١٥,٤	١٧,٥	١٩,٨	٢٢,٥	٢٧,٢	٣١,٤	٣٤,٣	٢٥,٢	٤,٤	١٢,٧	رصيد الحساب الجاري
١٥,٠	١٦,٦	١٨,٣	٢٠,٢	٢٢,٦	٢٦,٩	٣١,٢	٣٩,١	٢٧,٣	١٤,٠	٢٥,١	الميزان التجاري للسلع
٤٠,١	٤٠,٨	٤١,٧	٤٢,٨	٤٤,٢	٤٧,٢	٥١,٤	٥٤,٥	٤٦,١	٣٦,١	٤٥,٩	الصادرات
٣٥,٣	٣٦,١	٣٧,١	٣٨,٣	٣٩,٨	٤٢,٩	٤٧,٧	٥١,١	٤٢,٤	٣٢,٢	٤١,٧	النفطية
٤,٨	٤,٧	٤,٦	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٣,٩	٤,٢	غير النفطية
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	السلع المعاد تصديرها
٢٥,٢	٢٤,٣	٢٣,٤	٢٢,٦	٢١,٦	٢٠,٣	٢٠,٢	١٥,٤	١٨,٨	٢٢,٠	٢٠,٩	الواردات
١٣,٢-	١٢,٨-	١٢,٤-	١٢,١-	١١,٧-	١١,٤-	١١,٧-	٩,٢-	٥,٩-	٨,٦-	١٢,٦-	الميزان التجاري للخدمات
٢,٨-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٤-	١,٧-	١,٩-	٢,١-	١,٩-	النقل
٨,٨-	٨,٥-	٨,٦-	٨,٠-	٧,٨-	٧,٦-	٧,٧-	٦,٦-	٢,٩-	٤,٥-	٧,٨-	السفر
١,٧-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	١,٤-	١,٦-	٠,٩-	١,٠-	٢,٠-	٢,٩-	أخرى
١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٨	١٤,٢	١٦,٤	١٤,٨	١٤,٤	دخل الاستثمار، صاف
٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٣,٠	١٦,٩	١٨,٦	١٧,٧	١٦,٧	المقروضات
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٢	٢,٩	٢,٣	المدفوعات
٧,٦-	٧,٦-	٧,٦-	٧,٦-	٧,٦-	٧,٦-	٧,٩-	٩,٨-	١٢,٦-	١٥,٩-	١٤,١-	مصادر الدخل الأخرى، صافية
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٣	١,٠	٠,٧	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
١٣,٤	١٥,٣	١٧,٤	١٩,٧	٢٢,٤	٢٧,٩	٣٠,٩	٣٤,٩	٢٧,٩	١٣,٢	١٥,٢	رصيد الحساب المالي
١,٢	١,٥	١,٨	٢,١	٢,٤	٢,٦	٥,٥	١٣,٠	٢,٨	٦,٩	٢,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٨	٣,١	٣,٢	٦,٨	١٣,٤	٣,١	٧,١	١,٩-	في الخارج
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	١,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٣	في الكويت
١,٠,٤	١١,٦	١٣,٢	١٥,٠	١٦,٩	١٧,٦	٢٦,٢	٢٧,٦	٢٦,٦	٤٢,١	٢٤,٥	استثمار المخظة، صاف
٠,٩-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	المشتقات المالية، صافية
٠,٣-	٠,١-	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠-	٧,٦-	٠,٨	٤٣,٤-	٩,١-	استثمارات أخرى، صافية
٢,٩	٣,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٦,٨	٠,٣-	٢,٠	٢,٢-	٧,٥	١,٩	الأصول الاحتياطية الرسمية، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٤-	٠,٣	١,٨	٨,١	٢,٣	صافي السهو والخطأ
٢,٩	٣,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٦,٨	٠,٣-	٢,٠	٢,٢-	٧,٥	١,٩	الرصيد الكلي
بنود للتكرار											
٧٢,٨	٦٧,٦	٦٢,٥	٥٨,٠	٥٤,١	٥٠,٥	٤٧,٦	٤٨,٢	٤٥,٢	٤٨,٣	٣٩,٩	الأصول الاحتياطية الرسمية (مليارات الدولارات)
٩,٨	٩,٧	٩,٦	٩,٥	٩,٤	٩,٣	٩,٢	٩,١	٩,٧	١٢,٩	١١,٣	الأصول الاحتياطية الرسمية (بعد أشهر الواردات)
٤٨,٣	٤٧,٠	٤٤,٤	٤٢,٣	٤١,٧	٣٩,٥	٣٩,٤	٣٥,٠	٣٩,٦	٤٦,٤	٣٧,٩	إجمالي الدين الخارجي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
...	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٠	سعر الصرف (الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي؛ متوسط)
...	١٢٣,٦	١٢٠,٤	١١٣,٧	١١٤,٠	١١٤,٢	سعر الصرف الفعلي الاسمي (١٩٩٧ = ١٠٠)
...	١٢٥,١	١٢١,٢	١٢١,٢	١٢٠,٩	١٢٠,٩	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (١٩٩٧ = ١٠٠)
...	٨٢,٤	١٠٠,٠	٦١,٢	٤٠,٨	٦١,٧	معدلات التبادل التجاري (٢٠١٠ = ١٠٠)

المصادر: السلطات الكويتية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣- الكويت: مالية الحكومة، السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠-السنة المالية ٢٠٢٩/٢٠٣٠

توقعات											
	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
	٢٠٣٠	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
	(بمليار دينار كويتي)										
الإيرادات /٢	٣٩,٢	٣٨,٢	٣٧,٣	٣٦,٥	٣٥,٨	٣٦,٣	٣٨,٢	٤٢,٩	٢٨,١	١٨,٣	٢٤,٩
النفطية	١٨,٠	١٧,٨	١٧,٧	١٧,٧	١٨,٠	١٩,١	٢١,٥	٢٦,٧	١٦,٢	٨,٨	١٥,٤
غير النفطية	٢,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٤	١,٧	١,٩
الضرائب والرسوم /٣	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥
المساهمات الاجتماعية	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
أخرى	١,٩	١,٨	١,٧	١,٧	١,٦	١,٥	١,٥	١,٤	١,٨	١,٢	١,٢
أخرى /٢	١٨,٢	١٧,٥	١٦,٨	١٦,٢	١٥,٥	١٤,٩	١٤,٦	١٤,١	٩,٥	٧,٧	٧,٧
دخل الاستثمار	١٢,٢	١٢,١	١١,٦	١١,١	١٠,٥	١٠,٠	٩,٥	٨,٦	٧,٢	٦,٩	٦,٨
تحويلات الأرباح	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٥,١	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,٥	٢,٢	٠,٨	٠,٨
المصروفات	٢٧,٣	٢٦,٣	٢٥,٥	٢٤,٨	٢٤,٤	٢٤,٦	٢٥,٢	٢٢,٤	٢١,٦	٢١,٣	٢١,١
الجارية	٢٤,٧	٢٣,٩	٢٣,١	٢٢,٥	٢٢,١	٢٢,٣	٢٣,٩	٢٠,٨	١٩,٧	١٩,٦	١٨,٨
تعويضات الموظفين	١٠,٠	٩,٧	٩,٤	٩,١	٩,٠	٩,٠	٩,٦	٨,٥	٨,٠	٧,٤	٧,٦
السلع والخدمات	٤,١	٣,٩	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٧	٤,٧	٣,٨	٣,٢	٢,٩	٣,٢
إعانات الدعم	١,١	١,١	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٣	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦
المنح	٦,٤	٦,٢	٦,٠	٥,٩	٥,٧	٥,٨	٦,٢	٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,٣
المنافع الاجتماعية	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٧	١,٠	٠,٨	١,٠
أخرى	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٥	١,٤	١,٤	٢,٤	١,٢
الرأسمالية	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٣	١,٥	١,٩	١,٧	٢,٣
صافي الإفراض (+)/الائراض (-) /٢	١٢,٠	١١,٩	١١,٨	١١,٧	١١,٥	١١,٧	١٣,٠	٢٠,٦	٦,٥	٣,٠	٣,٧
الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	٦,٢	٥,٧	٥,١	٤,٥	٤,٠	٣,٦	١,٦	٦,٤	٣,٠	١,٠	٣,٩
ما عدا الإيرادات النفطية	٢٤,٣	٢٣,٥	٢٢,٨	٢٢,٢	٢٢,٠	٢٢,٣	٢٣,١	٢٠,٣	١٩,٢	١٩,٦	١٩,٣
التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة	٠,١	٠,٠	٠,٠	١,٧
صافي التمويل	٦,٢	٥,٧	٥,١	٤,٥	٤,٠	٣,٢	١,٦	٦,٤	٣,٠	١,٠	٥,٦
إصدار سندات الدين الحكومي الصافي /٤	٠,٣	١,٢	٠,٧	١,٤	١,٤	٢,٦	٠,١	٠,٢	٠,٦	٠,٦	١,٧
أخرى	٦,٦	٤,٥	٤,٣	٣,١	٢,٦	٠,٦	١,٦	٦,١	٣,٥	١١,٤	٧,٤
	(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الإيرادات /٢	٧١,٣	٧١,٨	٧٢,٤	٧٣,٠	٧٣,٤	٧٤,٥	٧٦,٦	٧٨,٣	٥٨,٩	٤٩,٧	٦١,٣
النفطية	٣٢,٨	٣٣,٦	٣٤,٤	٣٥,٥	٣٦,٨	٣٩,٣	٤٣,١	٤٨,٧	٣٤,٠	٢٤,٠	٣٧,٩
غير النفطية	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٢	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٣,٨	٥,٠	٤,٧	٤,٦
الضرائب والرسوم /٣	١,٧	١,٧	١,٦	١,٦	١,٣	١,٢	١,٢	١,١	١,٠	١,٣	١,٣
المساهمات الاجتماعية	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
أخرى	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣,١	٢,٩	٢,٦	٣,٨	٣,٢	٣,٠
أخرى /٢	٣٣,١	٣٢,٩	٣٢,٧	٣٢,٣	٣١,٨	٣٠,٧	٢٩,٢	٢٥,٨	١٩,٩	٢١,١	١٨,٩
دخل الاستثمار	٢٢,٩	٢٢,٧	٢٢,٥	٢٢,١	٢١,٦	٢٠,٥	١٩,١	١٥,٧	١٥,٢	١٨,٨	١٦,٩
تحويلات الأرباح	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	١٠,١	١٠,٠	٤,٧	٢,٢	٢,٠
المصروفات	٤٩,٥	٤٩,٥	٤٩,٥	٤٩,٦	٤٩,٩	٥٠,٤	٥٠,٥	٤٠,٨	٤٥,٣	٥٨,٠	٥٢,١
الجارية	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٥,٠	٤٥,٢	٤٥,٧	٤٧,٩	٣٨,٠	٤١,٤	٥٣,٣	٤٦,٤
تعويضات الموظفين	١٨,٢	١٨,٢	١٨,٢	١٨,٣	١٨,٤	١٨,٦	١٩,٢	١٥,٥	١٦,٨	٢٠,٣	١٨,٧
السلع والخدمات	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٩,٤	٧,٠	٦,٧	٧,٨	٧,٩
إعانات الدعم	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٥	١,٣	١,٥	١,٥
المنح	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٨	١١,٩	١٢,٣	١٠,٣	١١,٦	١٤,٨	١٢,٩
المنافع الاجتماعية	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٤	١,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٤
أخرى	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٠	٢,٥	٢,٨	٦,٥	٣,٠
الرأسمالية	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٢,٦	٢,٨	٣,٩	٤,٧	٥,٧
صافي الإفراض (+)/الائراض (-) /٢	٢١,٨	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٣,٤	٢٣,٥	٢٤,١	٢٦,١	٣٧,٥	١٣,٦	٨,٣	٩,٢
الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	١١,٣	١٠,٦	٩,٨	٨,٩	٨,٣	٦,٦	٣,١	١١,٧	٦,٣	٢,٩	٩,٧
ما عدا الإيرادات غير النفطية (% من)	٥٤,٥	٥٥,٢	٥٥,٩	٥٧,٠	٥٩,١	٦٢,٧	٦٧,٩	٦٠,٩	٦٠,١	٦٧,٢	٧٠,٧
التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة	٠,١	٠,٠	٠,٠	٤,٢
صافي التمويل	١١,٣	١٠,٦	٩,٨	٨,٩	٨,٣	٦,٦	٣,١	١١,٦	٦,٣	٢,٩	١٣,٩
إصدار سندات الدين الحكومي الصافي /٤	٠,٦	٢,٢	١,٤	٢,٩	٢,٩	٥,٤	٠,١	٠,٤	١,٢	١,٧	٤,٢
أخرى	١١,٩	٨,٤	٨,٤	٦,١	٥,٤	١,٢	٣,٢	١١,٢	٧,٤	٣١,٠	١٨,١
بنود للتكوة											
إجمالي الدين الحكومي /٤	٢٤,٩	٢٥,١	٢٠,٧	١٦,٩	١٤,٣	٨,٦	٣,٢	٣,٠	٣,٩	٩,٥	١٠,١
المحلي	١٣,١	١٤,٢	١٢,٤	١١,٣	٨,٦	٥,٨	٠,٤	٠,٥	١,٠	٢,٩	٤,١
الخارجي	١١,٨	١٠,٩	٨,٣	٥,٦	٥,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٦,٦	٦,٠

المصادر: السلطات الكويتية؛ وتغييرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تبدأ السنة المالية في ١ إبريل وتنتهي في ٣١ مارس.

٢/ يشمل تقديرات الدخل من استثمارات الهيئة العامة للاستثمار وتحويلات الأرباح إلى صندوق الاحتياطي العام من مؤسسة البترول الكويتية وبنك الكويت المركزي التي تُستبعد من الميزانية وتستند إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣/ على أساس افتراض توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية الكبرى في ١ يناير ٢٠٢٥.

٤/ على أساس افتراض استئناف إصدار سندات الدين الحكومي اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

الجدول ٤ - الكويت: المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٩

توقعات											
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
(مليار دينار كويتي)											
٤١,٦	٣٩,٢	٣٦,٨	٣٤,٣	٣١,٧	٢٨,٦	٢٥,٢	٢٣,٥	١٨,٩	٢١,٦	١٩,٢	صافي الأصول الأجنبية
١٨,٢	١٦,٩	١٥,٦	١٤,٥	١٣,٥	١٢,٦	١٣,٠	١٣,٢	١٢,٠	١٣,٨	١١,٣	البنك المركزي
١٨,٣	١٧,٠	١٥,٧	١٤,٦	١٣,٦	١٢,٧	١٣,١	١٣,٢	١٢,١	١٣,٩	١١,٤	الأصول
٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	الخصوم
٢٣,٥	٢٢,٣	٢١,٢	١٩,٩	١٨,٢	١٦,٠	١٢,٢	١٠,٤	٦,٩	٧,٨	٨,٠	المصارف التجارية
٣٨,٢	٣٦,٤	٣٤,٥	٣٢,٦	٣٠,٥	٢٨,١	٢٤,٩	٢٢,٧	١٧,٩	١٦,٤	١٦,٧	الأصول
١٤,٨	١٤,٠	١٣,٤	١٢,٨	١٢,٣	١٢,٢	١٢,٧	١٢,٤	١١,٠	٨,٦	٨,٧	الخصوم
٨١,٤	٧٧,٠	٧٢,٩	٦٩,٢	٦٦,٠	٦٣,٥	٦٣,٠	٦٢,٠	٥٩,٣	٥٧,٠	٥٤,٦	الأصول المحلية
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٢	البنك المركزي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	المطالبات على الحكومة
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٢	المطالبات على القطاعات الأخرى
٨١,٢	٧٦,٩	٧٢,٧	٦٩,٠	٦٥,٩	٦٣,٣	٦٢,٨	٦١,٧	٥٩,١	٥٦,٩	٥٤,٣	المصارف التجارية
٦٠,٢	٥٧,١	٥٤,٢	٥١,٥	٤٩,٠	٤٦,٨	٤٥,٢	٤٤,١	٤٠,٩	٣٨,٨	٤٠,٤	مطالبات على القطاع الخاص غير المالي
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	١,١	١,٤	٢,٤	المطالبات على الحكومة
٢٠,٦	١٩,٤	١٨,٢	١٧,٢	١٦,٥	١٦,٢	١٧,٢	١٧,١	١٧,٢	١٦,٧	١١,٦	المطالبات على القطاعات الأخرى
١٢٣,٠	١١٦,٢	١٠٩,٧	١٠٣,٥	٩٧,٧	٩٢,١	٨٨,٣	٨٥,٦	٧٨,٢	٧٨,٦	٧٣,٨	الخصوم المحلية
١٨,٤	١٧,١	١٥,٨	١٤,٧	١٣,٧	١٢,٨	١٣,٣	١٣,٥	١٢,٢	١٣,٩	١١,٥	البنك المركزي
٩,٦	٨,٧	٧,٩	٧,٢	٦,٦	٦,٠	٦,١	٥,٨	٦,٣	٧,٧	٥,٣	القاعدة النقدية
٨,٨	٨,٣	٧,٩	٧,٥	٧,١	٦,٩	٧,٢	٧,٧	٥,٨	٦,٢	٦,٢	أخرى
١٠٤,٧	٩٩,٢	٩٣,٩	٨٨,٩	٨٤,٠	٧٩,٣	٧٥,٠	٧٢,١	٦٦,٠	٦٤,٧	٦٢,٣	المصارف التجارية
١٠,٠	٩,٥	٩,١	٨,٧	٨,٥	٨,٥	٩,١	٩,٩	١٠,٤	١٠,١	٨,٦	ودائع القطاع الخاص تحت الطلب
٩٤,٧	٨٩,٦	٨٤,٨	٨٠,١	٧٥,٥	٧٠,٨	٦٥,٩	٦٢,١	٥٥,٦	٥٤,٦	٥٣,٧	أخرى
بنود للتكرار											
٥,٤	٥,٤	٥,٣	٥,١	٤,٧	٣,٩	١,٨	٨,٦	٥,٤	٤,٣-	٤,٣	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص غير المالي (التغير %)
٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,١	٤,٦	٢,٧	١,٠	٦,٥	٣,٨	٧,٣-	١,٥-	النقود بمعناها الواسع: ن ٢ (التغير %)
٦,٠	٥,٩	٥,١	٣,٧	١,٦	٥,٣-	٧,٨-	٤,٦-	٢,٣	١٨,٥	٠,٣	النقود بمعناها الضيق: ن ١ (التغير %)
...	٤,١	٢,٣	١,٥	١,٨	٣,٠	سعر الفائدة الأساسي (%) / ٢
...	٤,٤	٢,٧	١,٣	١,٧	٣,١	سعر الفائدة على الودائع المصرفية: سنة واحدة (%) / ٢
...	٦,٩	٥,٠	٣,٧	٤,٣	٦,٠	سعر الفائدة على القروض المصرفية: سنة واحدة (%) / ٢
المصادر: السلطات الكويتية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.											
١/ القيم في نهاية الفترة.											
٢/ القيم في متوسط الفترة.											

الجدول ٥ - الكويت: مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي ٢٠٢٣-٢٠١٣

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
(%)											
كفاية رأس المال											
١٥,٤	١٤,٦	١٤,٧	١٤,٦	١٤,٠	١٥,٢	١٥,٣	الأسمه العادية ضمن شريحة رأس المال الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٤,١	٤,٢	٤,٤	٦,٦	٦,٦	٥,٦	٦,٤	٧,٤	٨,٧	١٠,٤	١٢,٦	نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال
١٩,٩	١٩,٢	١٩,٢	١٩,٠	١٧,٢	١٨,٣	١٨,٤	١٨,٦	١٧,٥	١٦,٩	١٨,٩	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٧,٦	١٧,٠	١٧,١	١٦,٦	١٥,٤	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٧	١٦,١	١٥,٦	١٧,١	نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٢,١	١٢,٧	١٢,٢	١١,٨	١١,٢	١١,٦	١١,٤	١١,٥	١٠,٨	١٠,٣	١١,١	نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول
السيولة											
٢٤,٢	٢٤,٨	٢٧,٠	٢٧,٥	٢٨,١	٣٠,٧	٣٠,٩	٣١,٤	٣١,٧	٣٢,٧	٣٠,٣	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
١٧,٣	١٩,٠	٢٠,٨	٢١,٣	٢١,٧	٢٣,٦	٢٣,٧	٢٤,١	٢٤,٣	٢٤,٧	٢٢,٥	نسبة الأصول السائلة إلى الأصول الكلية
١٦٩,٣	١٨٠,٩	١٨٢,٨	١٨٤,٢	١٩٣,٨	١٧٩,٩	١٩٦,١	نسبة تغطية السيولة
١١٣,٣	١١٤,٠	١١٠,٩	١١٥,٢	١١٣,٠	١١٤,٢	نسبة صافي التمويل المستقر
الإيرادات والربحية											
٦٨,١	٧٠,٤	٦٧,٨	٧١,٩	٦٨,٢	٧٢,٠	٦٩,٣	٦٩,٣	٦١,٠	٦٠,٤	٦٠,٣	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
٤١,٠	٤٠,٣	٤٠,٨	٣٩,٧	٣٩,٥	٣٧,٠	٣٨,٨	٤١,١	٤٠,٧	٤٢,٩	٤٥,٠	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل
١,٨	١,٧	١,٢	٠,٧	١,٢	١,٤	١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,١	العائد على الأصول
١٣,٥	١٣,٧	١٠,٢	٥,٧	٩,٩	١١,٦	١٠,٣	٩,٣	٩,٩	٩,٨	٨,١	العائد على أسهم رأس المال
جودة الأصول											
١,٤	١,٤	١,٤	٢,٠	١,٨	١,٦	١,٩	٢,٢	٢,٤	٢,٩	٣,٦	القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية
٥٢,٠	٥١,١	٣٢,٢	٣٠,١	٢٢,٨	٢٩,٨	٣٣,٣	٣٢,٩	٣٢,٧	٣٥,٢	٣١,٧	نسبة المخصصات إلى القروض المتعثرة
بنود للتذكير											
٩٥,٠	٩٢,٩	٩٦,٤	٩٩,٣	٩٤,٦	٩١,٧	٩٣,٩	٩١,٨	٩٢,٣	٩٦,٥	١٠٠,٥	ودائع العملاء إلى مجموع القروض
٣٥,٨	٣٥,٧	٣٢,٥	٣١,٧	٣٢,٥	٣٠,١	٣٠,٦	٢٩,١	٣٠,٥	٢٦,٠	٢٨,٢	نسبة القروض المقومة بالنقد الأجنبي إلى مجموع القروض
١٣٥,٢	١٣٩,٧	١١٢,٢	١٠٤,٧	١١٤,٧	٩٢,٥	٨٩,٥	٨٧,١	٧٦,٢	٧١,٤	٥٩,٣	نسبة المركز الإجمالي للأصول في المشتقات المالية إلى رأس المال
١٣٥,٢	١٣٩,٨	١١٢,١	١١١,٦	١١٤,٦	٩٢,٥	٨٩,٥	٨٧,٠	٧٦,٢	٧١,٤	٥٩,١	نسبة إجمالي مركز الخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال
٧٩,٨	٧٩,٣	٨٣,٢	٩٨,٥	١٠٦,١	١٠٤,٦	١٠٥,٥	٩٤,٧	١٠١,١	٩٧,١	٨٧,٢	نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال
٥٠,٧	٥٣,١	٥٤,٤	٥٣,٣	٥٤,٣	٥٤,٤	٥٦,٠	٥٣,٤	٤٩,٣	٤٧,٣	٤١,٧	نسبة مصروفات الموظفين إلى المصروفات على غير الفوائد
١٢,٢	٩,٢	١١,٨	٧,٠	١١,٤	٦,٥	٨,٤	٩,٤	١٥,٥	١٦,٠	١٢,٥	نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل
المصادر: السلطات الكويتية.											
١/ على أساس توحيد البيانات.											

المرفق الأول - تنفيذ توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

التوصية	الوضع الحالي
سياسة المالية العامة	
تنفيذ ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط من خلال ترشيد النفقات الجارية الذي يركز على فاتورة أجور القطاع العام ودعم الطاقة، إلى جانب تعبئة الإيرادات غير النفطية عن طريق توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية، مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.	غير مُنفذة. تم إعداد تشريع يحدد جميع إصلاحات المالية العامة هذه عدا تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتقديمه لمجلس الأمة، ولكن لم يتم سنُّه حتى الآن.
وضع إطار المالية العامة متوسط الأجل، بما في ذلك إطار قواعد المالية العامة، الذي يركز على إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأجل.	غير مُنفذة. طلبت وزارة المالية دعم صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات لوضع إطار المالية العامة متوسط الأجل الذي يركز على إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأجل.
سن قانون الدين العام الجديد لدعم تمويل المالية العامة بصورة منتظمة.	غير مُنفذة. لم يتم حتى الآن سن قانون التمويل والسيولة الذي أُعيدت تسميته.
تعزيز شفافية المالية العامة عن طريق استئناف نشر بيانات المالية العامة شهريا، ونشر الميزانية العمومية للهيئة العامة للاستثمار.	مُنفذة جزئياً. استأنفت وزارة المالية نشر بيانات المالية العامة شهريا، ولكنها لم تنشر الميزانية العمومية للهيئة العامة للاستثمار، وهو ما يتطلب تعديلا دستوريا.
السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي	
الاستعاضة عن ضمان الودائع المصرفية غير المحدود بإطار للتأمين المحدود على الودائع.	غير مُنفذة. لم يتم سن تشريع للاستعاضة عن ضمان الودائع غير المحدود.
إلغاء الحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي.	غير مُنفذة. لم يقر بنك الكويت المركزي حتى الآن بإلغاء الحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي.
تعميق سوق المعاملات بين البنوك وسوق سندات الديون السيادية المحلية.	غير مُنفذة. يتطلب إصدار سندات الديون السيادية سن قانون التمويل والسيولة.
الإصلاحات الهيكلية	
تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز إنتاجية العمالة والنمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص.	مُنفذة جزئياً. تمت صياغة تشريع يوضح كثيرا من الإصلاحات الهيكلية الموصى بها وتقديمه لمجلس الأمة ولكن لم يتم سنُّه حتى الآن، باستثناء التعديل على قانون التجارة الذي يسمح بالملكية الأجنبية الكاملة للفروع المحلية للشركات الأجنبية.

المرفق ٢ - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: كان المركز الخارجي أضعف بكثير من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المُحَبَّذَة على المدى المتوسط في عام ٢٠٢٣. وعلى الرغم من أن المركز الخارجي للكويت ظل قويا بفضل ارتفاع إيرادات تصدير النفط التي حققت فوائض كبيرة في الحساب الجاري وارتفاع صافي مركز الأصول الأجنبية، ينبغي لهذا المركز أن يكون أقوى لضمان استدامة المركز الخارجي على المدى الطويل.

الاستجابات المحتملة من خلال السياسات: لتعزيز الرصيد الخارجي وصولا إلى مستوى يتسق مع الأساسيات الاقتصادية والسياسات المُحَبَّذَة، ينبغي للكويت تنفيذ ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا على المدى المتوسط لتعزيز العدالة بين الأجيال، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط. ولا يزال ربط سعر الصرف بسلة عملات غير معلنة يشكل ركيزة اسمية ملائمة للسياسة النقدية، حيث يواصل دعم انخفاض التضخم واستقراره.

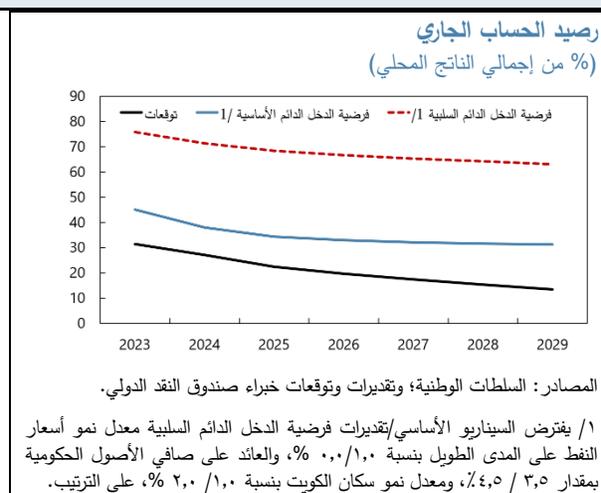
الأصول والخصوم الأجنبية: المركز والمسار^١

خلفية: بلغ صافي مركز الأصول الأجنبية باستثناء الذهب ١,١٣٢.٦ مليار دولار (٦٩١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٩٩٢ مليار دولار (٥٣٩,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٢. وارتفع مجموع الأصول الأجنبية باستثناء الذهب ليصل إلى ١,٢٣١.٤ مليار دولار (٧٥٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ١,٠٩٠.٥ مليار دولار (٥٩٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٢، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى ارتفاع أصول أسهم الحافظة. وارتفع مجموع الخصوم الأجنبية إلى ٩٨,٧ مليار دولار (٦٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٩٨,٥ مليار دولار (٥٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٢.

التقييم. صافي مركز الأصول الأجنبية مرتفع، ومن المتوقع أن يسجل ارتفاعا مطردا على المدى المتوسط. وتعكس هذه الآفاق المستقبلية القوية فوائض الحساب الجاري المتوقعة بأرقام ثنائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط، نظرا لارتفاع إيرادات تصدير النفط وإيرادات الدخل الاستثماري.

٢٠٢٣ (% إجمالي الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي:	إجمالي الأصول:	أصول في شكل ديون: ٢٩٥,٩	إجمالي الخصوم:	خصوم الدين: ٤٣,٣
٦٩١,٨	٦٩١,٨	٧٥٢,١	٢٩٥,٩	٦٠,٣	٤٣,٣

الحساب الجاري



خلفية. تراجع فائض الحساب الجاري إلى ٣١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، هبوطا من ٣٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. ويُعزى هذا الأمر بصفة أساسية إلى انخفاض إيرادات تصدير النفط، التي تراجعت إلى ٤٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ مقابل ٥١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، نظرا لخفض إنتاج النفط من أوليك+.

التقييم. كان فائض الحساب الجاري أقل بكثير من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المُحَبَّذَة على المدى المتوسط في عام ٢٠٢٣، وهو ما يُعزى جزئيا إلى عدم كفاية المدخرات العامة من إيرادات تصدير النفط. ويُقدَّر منهج الحساب

الجاري في التقييم المبسط للتوازن الخارجي (EBA-lite) رصيد الحساب الجاري المعدل بنسبة ٣١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، مقابل معيار الحساب الجاري بنسبة ٤٦,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويعني هذا وجود فجوة في الحساب الجاري قدرها

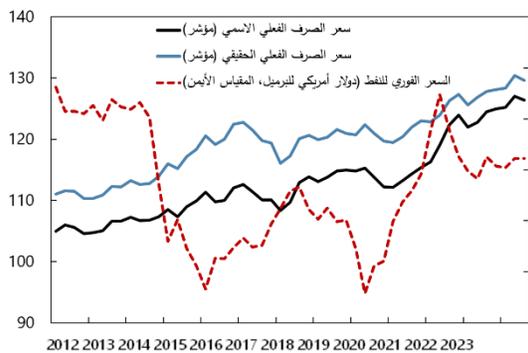
- ١٥,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي - تشكل منها فجوة السياسات ذات الصلة - ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي نظرا لانخفاض رصيد المالية العامة عن المستوى المرغوب - وفجوة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي قدرها ٤٤,٠٪. ويقدّر منهج استمرارية المركز الخارجي القائم على الاستهلاك في البلدان المصدرة للنفط معيار الحساب الجاري بنسبة ٤٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، لتعزيز العدالة بين الأجيال من خلال توفير إندخار كافٍ للحفاظ على الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويعني هذا وجود فجوة في الحساب الجاري قدرها - ١٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، وفجوة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي قدرها ٤٠,٦٪. إلا أن معيار الحساب الجاري المُقدّر في إطار فرضية الدخل الدائم عرضة لحالة مرتفعة من عدم اليقين ذات صلة بقيم المُعلّفات الرئيسية، وخاصة معدل نمو أسعار النفط على المدى الطويل، والعائد على صافي الأصول الحكومية، ومعدل نمو سكان الكويت.

الكويت: نتائج نموذج التقييم المبسط للتوازن الخارجي، ٢٠٢٣			
نموذج الحساب الجاري ١/	نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي ١/	نموذج استمرارية المركز الخارجي ٢/	
	الحقيقي ١/	الخارجي ٢/	(% من إجمالي الناتج المحلي)
٣١,٤		٣١,٤	الحساب الجاري-الفعلي
٠,٢		٠,٢	المساهمات الدورية (من النموذج) (-)
٠,١-		٠,١-	الكوارث الطبيعية والنزاعات (-)
٣١,٢		٣١,٢	الحساب الجاري المُعَدّل
٤٦,٣		٤٥,١	معيار الحساب الجاري (من النموذج) ٣/ ٤/
١٥,٠-	٩,٨-	١٣,٩-	فجوة الحساب الجاري
٣,٥-			منها فجوة السياسات النسبية
٠,٣-		٠,٣-	المرونة
٤٤,٠	٢٨,٧	٤٠,٦	فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)

١/ على أساس منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي ٢٠٢٠.
 ٢/ منهج استمرارية المركز الخارجي القائم على الاستهلاك في البلدان المصدرة للنفط.
 ٣/ مُعدّل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك تعديلات الاتساق متعدد الأطراف.
 ٤/ لنموذج استمرارية المركز الخارجي، غير المُعدّل لاستبعاد العوامل الدورية، يحافظ على الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد.

سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الفعلي الاسمي مقابل سعر الصرف الفعلي الحقيقي



المصدر: صندوق النقد الدولي.

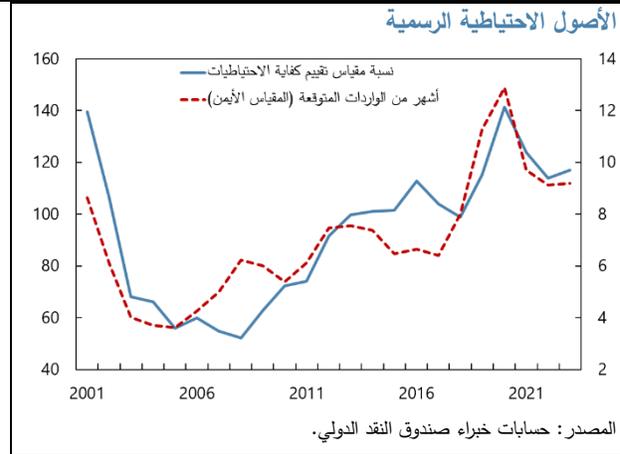
خلفية. سعر الصرف مربوط بسلة عملات غير معلنة. ولأكثر من عقد، سجل الدينار الكويتي اتجاها تصاعديا معتدلا بالقيمة الفعلية الاسمية والحقيقية. ففي عام ٢٠٢٣، ارتفع بنسبة ٢,٦٪ بالقيمة الفعلية الاسمية، وبنسبة ١,٦٪ بالقيمة الفعلية الحقيقية. التقييم. حسب منهج سعر الصرف الحقيقي في التقييم المبسط للتوازن الخارجي (EBA-lite)، تُقدّر الفجوة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٢٨,٧٪ في عام ٢٠٢٣، مما يعني وجود فجوة في الحساب الجاري تبلغ - ٩,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات والتدابير على مستوى السياسات

خلفية: لا تزال التدفقات الرأسمالية الخارجة القوية مستمرة لأن الهيئة العامة للاستثمار استثمرت إيرادات تصدير النفط المرتفعة في الخارج. وقد انخفض فائض الحساب المالي إلى ٣٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ مقابل ٣٤,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢.

التقييم: يصعب تحليل تدفق رأس المال بسبب أوجه عدم اتساق الأرصدة والتدفقات بين إحصاءات ميزان المدفوعات وبيانات وضع الاستثمار الدولي الرسمية، لأن هذه البيانات ذات نطاق تغطية محدود، وتستبعد الأصول في حيازة الهيئة العامة للاستثمار. وتحد قوة المركز الخارجي من مخاطر الارتفاع الحاد في التدفقات الرأسمالية الخارجة ومواطن الضعف المرتبطة بها.

التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات



خلفية. بلغت قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية ٤٧,٦ مليار دولار (٩,٢ أشهر من الواردات المتوقعة، أو ١١٧,١٪ من معيار تقييم كفاية الاحتياطيات) في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٤٨,٢ مليار دولار (٩,١ أشهر من الواردات المتوقعة، أو ١١٣,٨٪ من معيار تقييم كفاية الاحتياطيات) في نهاية عام ٢٠٢٢. كذلك ارتفعت قيمة أصول صناديق الثروة السيادية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار نيابة عن الحكومة لتصل إلى ٨٠١ مليار دولار (٤٨٩٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٧٦٩ مليار دولار (٤١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٢٢.^٢

التقييم. الأصول الاحتياطية الرسمية كافية لتغطية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات المتوقعة - التي تقع ضمن النطاق الكافي الذي يبلغ ١٠٠-١٥٠٪ من معيار تقييم كفاية الاحتياطيات - ويُتَوَقَّع أن تظل هكذا على المدى المتوسط. وهي تُستكمل بأصول أجنبية كبيرة في حيازة الهيئة العامة للاستثمار.

^١ مصدر البيانات: إصدار ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٤ من دراسة: Lane, Philip R. and Gian Maria Milesi-Ferretti, "External Wealth of Nations Database" (استنادا إلى دراسة Lane, Philip R. and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2018, "The External Wealth of Nations Revisited". (International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis", IMF Economic Review, 66, 189-222).

^٢ مصدر البيانات: Global SWF Annual Reports.

المرفق ٣ - مصفوفة تقييم المخاطر^٢

المخاطر واحتمالية التحقق	الأثر الاقتصادي	استجابات السياسات
المخاطر العالمية		
مرتفعة	مرتفعة	
تقلبات أسعار السلع الأولية. تؤدي تقلبات العرض والطلب (بسبب الصراعات، وقيود الصادرات، وقرارات أوبك+)، والتحول الأخضر، على سبيل المثال) إلى حدوث تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية، وضغوطا على الرصيد الخارجي ورصيد المالية العامة، وانعدام الأمن الغذائي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتداعيات عابرة للحدود، وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي.	يمكن أن يؤدي ارتفاع/انخفاض أسعار النفط إلى تقوية/إضعاف رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي وفي الوقت نفسه ارتفاع/انخفاض معدل النمو. ومن شأن ارتفاع/انخفاض الضغوط على السعة الإنتاجية المحلية وأسعار الأغذية المستوردة أن يؤدي إلى ارتفاع/انخفاض معدل التضخم.	ينبغي لضبط أوضاع/تنشيط المالية العامة تحقيق استقرار النمو غير النفطي والتضخم، الذي يعززه تشديد/تيسير السياسة النقدية ضمن حدود الاستقلالية. وستعزز إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط القدرة على الصمود في مواجهة هذه المخاطر.
متوسطة	مرتفعة	
تباطؤ النمو العالمي. تباطأ النمو في الاقتصادات الكبرى - لأسباب من بينها تعطل سلاسل الإمداد، أو تشديد السياسة النقدية، أو زيادة حالات إفلاس الشركات، أو إنكماش القطاع العقاري بدرجة أكبر من المتصور - مما أحدث تداعيات سلبية تنتقل عبر القنوات التجارية والمالية محدثة حالات توقف مفاجئة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.	يمكن لانخفاض الطلب العالمي على النفط أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار، مما يتسبب في خفض إنتاج النفط من أوبك+. ومن شأن هذا الأمر أن يضعف رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي مع الحد من النمو.	ينبغي لتنشيط المالية العامة أن يدعم النمو غير النفطي، الذي يعززه تيسير السياسة النقدية ضمن حدود الاستقلالية. وستعزز إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية بعيدا عن النفط القدرة على الصمود في مواجهة هذه المخاطر.
منخفضة	متوسطة	
تسارع النمو العالمي. المفاجآت الإيجابية على جانب العرض، وتيسير السياسة النقدية، ومكاسب الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي، و/أو الأداء الأقوى لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تزيد الطلب العالمي والنشاط التجاري، وتؤدي إلى تيسير أوضاع التمويل العالمية.	من شأن زيادة الطلب العالمي على النفط أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، مما يسبب زيادات كبيرة في إنتاج النفط من أوبك+. ويمكن أن يعزز هذا الأمر رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي، وأن يزيد النمو.	ينبغي لضبط أوضاع المالية العامة أن يحقق استقرار النمو غير النفطي، وهو ما يعززه التشديد النقدي ضمن حدود الاستقلالية. وستعزز إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط القدرة على الصمود في مواجهة هذه المخاطر.

^٢ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تغير مسار السيناريو الأساسي تغييرا جوهريا. والاحتمالية النسبية للمخاطر المذكورة هي تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى العام للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات الوطنية. وقد تتفاعل مخاطر الأحداث التي لا يتنافى وقوع إحداها مع وقوع الأخرى وتتحقق معا.

	منخفضة	مرتفعة
<p>ينبغي لضبط أوضاع المالية العامة أن يحقق استقرار النمو غير النفطي ومعدل التضخم، وهو ما يعززه التشديد النقدي ضمن حدود الاستقلالية. وستعزز إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية لتنوع الاقتصاد بعيدا عن النفط القدرة على الصمود في مواجهة هذه المخاطر.</p>	<p>سيعزز ارتفاع أسعار النفط رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي، ويزيد معدل النمو. ويمكن أن تؤدي زيادة الضغوط على السعة الإنتاجية المحلية وأسعار الأغذية المستوردة إلى ارتفاع معدل التضخم.</p>	<p>زيادة حدة الصراعات الإقليمية. يؤدي تفاقم الصراع في غزة وإسرائيل أو انتشاره، والحرب الروسية في أوكرانيا، و/أو الصراعات الإقليمية الأخرى أو الإرهاب إلى تعطيل أنشطة التجارة (على سبيل المثال، الطاقة، والأغذية، والسياحة، وسلاسل التوريد)، وتحويلات العاملين في الخارج، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، وأنظمة المدفوعات، وزيادة تدفقات اللاجئين.</p>
المخاطر المحلية		
	مرتفعة	متوسطة
<p>ينبغي للحكومة أن تشرح مزايا هذه الإصلاحات بوضوح للشعب لحشد التأييد اللازم لها، وتحسين مستوى الحوكمة في الوقت نفسه.</p>	<p>يمكن لمزيد من تأجيل هذه الإصلاحات أن يعوق تنوع الاقتصاد، ويزيد مخاطر السياسة المالية العامة المسيرة للاتجاهات الدورية، ويقوض ثقة المستثمرين. ومن شأن هذا الأمر أن يزيد مواطن الضعف في مواجهة المخاطر العالمية، وأن يخنق القطاع الخاص.</p>	<p>تأجيل إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية. تواجه إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية لتنوع الاقتصاد بعيدا عن النفط مزيدا من التأجيل، أو يتم تقليص نطاقها وفعاليتها.</p>
	مرتفعة	متوسطة
<p>ينبغي للحكومة أيضا أن تقوي شبكة الأمان الاجتماعي لدعم الفئات المتضررة.</p>	<p>يمكن للتعجيل بتنفيذ هذه الإصلاحات أن يعزز تنوع الاقتصاد، وأن يزيد ثقة المستثمرين. ويزيد هذا الأمر القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر العالمية، ويعزز استثمارات القطاع الخاص.</p>	<p>تسارع إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية. تنفذ الحكومة بشكل عاجل إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تنوع الاقتصاد بعيدا عن النفط، مع استمرار حل مجلس الأمة.</p>

٤ ٤ ٤ ٦ ٨ ٨ ١٣ ١٥ ١٦ ١٩ ٢٠ ٢٠ ١٢ ١٤ ١٩ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٦

الملحق الرابع - تقييم المالية العامة واستدامة القدرة على تحمل الديون

الكويت: مخاطر الضغوط السيادية

الآفاق	الإشارة التلقائية	التقييم النهائي	التعليقات:
الكلية	...	منخفضة	مخاطر الضغوط السيادية ككل منخفضة بسبب انخفاض مواطن التعرض لمخاطر الدين العام على المدى المتوسط وال المدى الطويل.
متوسطة الأجل	منخفضة	منخفضة	المخاطر متوسطة المدى منخفضة اتساقا مع الإشارة التلقائية، بسبب الانخفاض الشديد في مستوى الدين العام والحجم الكبير من أصول الهيئة العامة للاستثمار (صندوق الثروة السيادي).
الرسم المروحي إجمالي الاحتياجات التمويلية اختيارات تحمل الضغوط	مرتفعة	منخفضة	...
طويلة الأجل	...	منخفضة	المخاطر طويلة الأجل منخفضة برغم ارتفاع نفقات الرعاية الصحية المرتبطة بشيخوخة السكان والضمان الاجتماعي، بسبب الانخفاض الشديد في مستوى الدين العام والحجم الكبير من أصول الهيئة العامة للاستثمار (صندوق الثروة السيادي).
تقييم الاستدامة ٢/	غير ضروري للبلدان الخاصة لأعمال الرقابة	غير ضروري للبلدان الخاصة لأعمال الرقابة	لا

استقرار مستوى الدين في السيناريو الأساسي

ملخص تقييم تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين

التعليق: مخاطر الضغوط السيادية ككل منخفضة بسبب انخفاض مواطن التعرض لمخاطر الدين العام في جميع الآفاق الزمنية. في ظل السيناريو الأساسي، يُتوقع ارتفاع الدين الحكومي بالتدريج من نسبة ضئيلة قدرها ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٣ إلى ٢٥,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠٢٩، يقوده أحد أهداف السياسات لتطوير سوق الدين السيادي بعد سن قانون التمويل والسيولة. تحتفظ الحكومة بهوامش أمان مالي كبيرة يمكنها أن تدعم تمويل المالية العامة، ولا سيما أصول الهيئة العامة للاستثمار (صندوق الثروة السيادي) بقيمة تقديرية تبلغ ٤٨٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٣.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مخاطر الضغوط السيادية هي مفهوم أوسع نطاقا من مفهوم استدامة القدرة على تحمل الدين. ولا يمكن تسوية الديون التي لا يمكن الاستمرار في تحملها إلا من خلال تدابير استثنائية (مثل إعادة هيكلة الديون). وفي المقابل، نجد أن الكيانات السيادية يمكن أن تتعرض للضغوط دون أن تكون ديونها بالضرورة في حدود لا يمكن الاستمرار في تحملها، ومن الممكن معالجة مثل هذا الوضع بتدابير مختلفة لا تنطوي على إعادة هيكلة الديون، مثل الضبط المالي والتمويل الجديد.

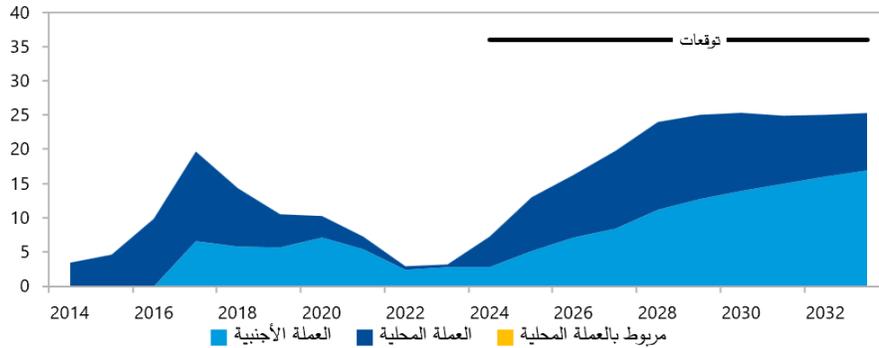
١/ التقييم في الأجل القريب لا ينطبق على الحالات التي تنطوي على صرف موارد بموجب اتفاق مع الصندوق. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو في الحالات الداخلة في اتفاقات وقائية مع الصندوق، يتم إجراء التقييم في الأجل القريب لكنه لا يُنشر.

٢/ إجراء تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين اختياري بالنسبة للحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط والإزامي في الحالات التي تنشأ فيها اتفاقات مع الصندوق. وتُلغى قبل النشر الإشارة التلقائية عن تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو حالات الاتفاقات مع الصندوق في حدود الاستفادة الاعتيادية من موارده، تلغى قبل النشر المحذرات التي تشير إلى احتمالية استدامة القدرة على تحمل الدين (أي "احتمالية مرتفعة" أو "لكن بدون احتمالية مرتفعة").

الكويت: نطاق تغطية الديون والإفصاحات

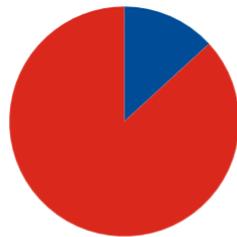
التعليقات:		الحكومة		القطاع العام غير		القطاع العام		أخرى																																																																								
<p>١- نطاق تغطية الديون في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين ١ /</p> <p>١أ- إن كانت حكومة مركزية، فهل الكيانات بخلاف الحكومة المركزية غير مهمة؟</p> <p>٢- القطاعات الفرعية المعتمدة في التغطية المختارة في (١) أعلاه:</p>																																																																																
<p>قطاعات فرعية يرصدها السيزاريو</p>																																																																																
<table border="1"> <tr> <td rowspan="8">القطاع العام المدمج</td> <td rowspan="8">القطاع العام غير المالي</td> <td rowspan="8">الحكومة العامة: تغطيات</td> <td rowspan="8">الحكومة المركزية</td> <td>١</td> <td>الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية</td> <td>نعم</td> <td>مدرجة</td> </tr> <tr> <td>٢</td> <td>الصناديق خارج الميزانية (EBFs)</td> <td>نعم</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٣</td> <td>صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)</td> <td>نعم</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٤</td> <td>حكومات الولايات</td> <td>نعم</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٥</td> <td>الحكومات المحلية</td> <td>نعم</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٦</td> <td>الشركات العامة غير المالية</td> <td>لا</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٧</td> <td>البنك المركزي</td> <td>نعم</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٨</td> <td>الشركات العامة المالية الأخرى</td> <td>لا</td> <td></td> </tr> </table>										القطاع العام المدمج	القطاع العام غير المالي	الحكومة العامة: تغطيات	الحكومة المركزية	١	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	نعم	مدرجة	٢	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	نعم		٣	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	نعم		٤	حكومات الولايات	نعم		٥	الحكومات المحلية	نعم		٦	الشركات العامة غير المالية	لا		٧	البنك المركزي	نعم		٨	الشركات العامة المالية الأخرى	لا																																				
القطاع العام المدمج	القطاع العام غير المالي	الحكومة العامة: تغطيات	الحكومة المركزية	١	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	نعم	مدرجة																																																																									
				٢	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	نعم																																																																										
				٣	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	نعم																																																																										
				٤	حكومات الولايات	نعم																																																																										
				٥	الحكومات المحلية	نعم																																																																										
				٦	الشركات العامة غير المالية	لا																																																																										
				٧	البنك المركزي	نعم																																																																										
				٨	الشركات العامة المالية الأخرى	لا																																																																										
<p>٣- تغطية الأدوات:</p> <table border="1"> <tr> <td>نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ٣/</td> <td>حسابات أخرى مستحقة الدفع ٢/</td> <td>سندات الدين</td> <td>القروض</td> <td>العملة والودائع</td> </tr> </table>										نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ٣/	حسابات أخرى مستحقة الدفع ٢/	سندات الدين	القروض	العملة والودائع																																																																		
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ٣/	حسابات أخرى مستحقة الدفع ٢/	سندات الدين	القروض	العملة والودائع																																																																												
<p>٤- المعايير المحاسبية:</p> <table border="1"> <tr> <td>أساس النقد</td> <td>أساس غير النقدي ٤/</td> <td>القيمة الاسمية ٥/</td> <td>القيمة الظاهرية ٦/</td> <td>القيمة السوقية ٧/</td> </tr> </table>										أساس النقد	أساس غير النقدي ٤/	القيمة الاسمية ٥/	القيمة الظاهرية ٦/	القيمة السوقية ٧/																																																																		
أساس النقد	أساس غير النقدي ٤/	القيمة الاسمية ٥/	القيمة الظاهرية ٦/	القيمة السوقية ٧/																																																																												
<p>٥- توحيد الديون عبر القطاعات</p> <table border="1"> <tr> <td>موحدة</td> <td>غير موحدة</td> </tr> </table>										موحدة	غير موحدة																																																																					
موحدة	غير موحدة																																																																															
<p>رموز الألوان: ■ التغطية المختارة ■ غير مشمولة بالتغطية الموصى بها ■ لا تنطبق</p>																																																																																
<p>إبلاغ البيانات بشأن جيازات الدين بين أجهزة الحكومة</p>																																																																																
<table border="1"> <tr> <th rowspan="2">المجموع</th> <th colspan="8">جهة حائزة</th> </tr> <tr> <th>الحكومة المركزية في الميزانية (EBFs)</th> <th>الصناديق خارج الميزانية (EBFs)</th> <th>صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)</th> <th>حكومات الولايات</th> <th>الحكومات المحلية</th> <th>شركات عامة غير مالية</th> <th>البنك المركزي</th> <th>شركات عامة مالية أخرى</th> </tr> <tr> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> </tr> <tr> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> </tr> <tr> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> </tr> <tr> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> </tr> <tr> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> </tr> <tr> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> <td>صفر</td> </tr> </table>										المجموع	جهة حائزة								الحكومة المركزية في الميزانية (EBFs)	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	حكومات الولايات	الحكومات المحلية	شركات عامة غير مالية	البنك المركزي	شركات عامة مالية أخرى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	جهة حائزة																																																																															
	الحكومة المركزية في الميزانية (EBFs)	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	حكومات الولايات	الحكومات المحلية	شركات عامة غير مالية	البنك المركزي	شركات عامة مالية أخرى																																																																								
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر																																																																								
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر																																																																								
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر																																																																								
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر																																																																								
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر																																																																								
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر																																																																								
<p>١/ CG = الحكومة المركزية؛ GG = الحكومة العامة؛ NFPs = القطاع العام غير المالي؛ PS = القطاع العام.</p> <p>٢/ يمكن استخدام رصيد المتأخرات كمتغير بديل في حالة عدم توافر بيانات أساس الاستحقاق عن الحسابات الدائنة الأخرى.</p> <p>٣/ نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة تتضمن غالباً خصوم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين.</p> <p>٤/ تشمل غالباً القيد على أساس الاستحقاق، وأساس الالتزام، ومستحق السداد، وخلافه.</p> <p>٥/ القيمة الاسمية في أي لحظة هي المبلغ المستحق على الدين إلى الدائن. وتعكس قيمة الأداة عند إنشائها وأي تنقذات اقتصادية لاحقة (مثل المعاملات، وسعر الصرف، وتغيرات التقييم الأخرى بخلاف تغيرات سعر السوق، وتغيرات الحجم الأخرى).</p> <p>٦/ قيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ الأصل غير المخصص الواجب سداه عند (أو قبل) الاستحقاق.</p> <p>٧/ القيمة السوقية لأدوات الدين هي القيمة كما لو تم اقتناؤها من خلال معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وسندات الدين المتداولة هي فقط الأدوات التي تكون لها قيم سوقية مشاهدة.</p> <p>التعليق: تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين يغطي الحكومة العامة، التي تضم الصناديق خارج الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي. لا توجد حكومات ولايات أو حكومات محلية في الكويت، بيانات المالية العامة للقطاع العام الأوسع غير متاحة في الوقت الحاضر. ويعمل خبراء الصندوق مع السلطات لتوسيع نطاق تغطية بيانات المالية العامة لتضم القطاع العام الأوسع.</p>																																																																																

الكويت: مؤشرات هيكل الدين العام
الدين حسب العملة (% من إجمالي الناتج المحلي)



ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

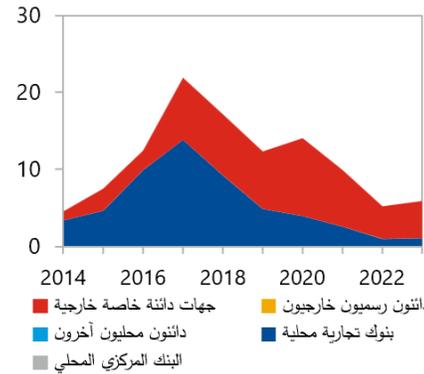
الدين العام حسب متطلبات القانون المعمول به، ٢٠٢٣ (%)



- القانون المحلي
- القانون الخارجي ما عدا تعدد الأطراف
- متعدد الأطراف

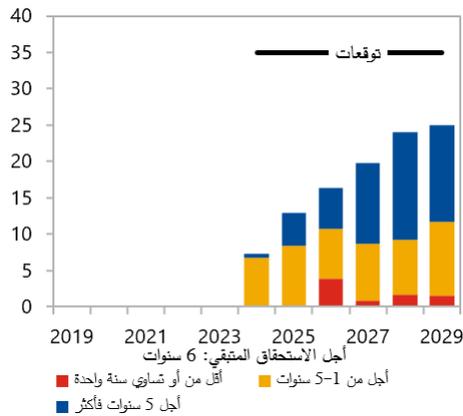
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب الجهة الحائزة (% من إجمالي الناتج المحلي)



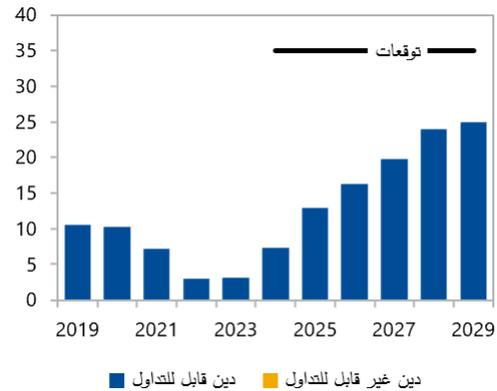
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب أجل الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)



ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين حسب الأدوات (% من إجمالي الناتج المحلي)



ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

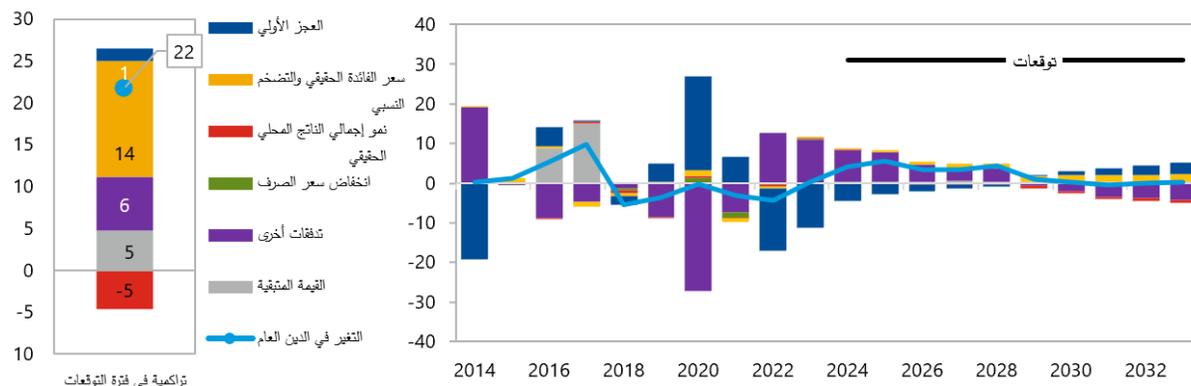
التعليق: كل المؤشرات مُبلّغة على أساس السنة التقويمية.

الكويت: السيناريو الأساسي

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

التوقعات الموسعة				التوقعات على المدى المتوسط						فعلية	
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
٢٥,٣	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٥,٣	٢٥,٠	٢٤,٠	١٩,٨	١٦,٣	١٢,٩	٧,٢	٣,٢	الدين العام
٠,٣	٠,١	٠,٤-	٠,٣	١,٠	٤,٢	٣,٥	٣,٤	٥,٧	٤,١	٠,٢	التغير في الدين العام
٠,٢-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٠	٠,٦	٣,٨	٢,٩	٣,٠	٥,٢	٣,٨	٠,٢	مساهمة التدفقات المحددة
٣,٠	٢,٣	١,٦	٠,٩	٠,٣	٠,٣-	١,١-	١,٨-	٢,٦-	٤,٦-	١١,٣-	العجز الأولي
٤٥,٨	٤٦,٥	٤٧,٢	٤٧,٩	٤٨,٦	٤٩,٣	٥٠,٢	٥١,٢	٥٢,٦	٥٥,٢	٥٩,٩	الإيرادات بخلاف الفوائد
٤٨,٨	٤٨,٨	٤٨,٨	٤٨,٨	٤٨,٩	٤٩,٠	٤٩,١	٤٩,٤	٥٠,٠	٥٠,٦	٤٨,٦	المصروفات بخلاف الفوائد
١,١	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٥	ديناميكيات الدين التلقائية
١,٧	١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	١,٣	١,١	٠,٨	٠,٧	٠,١	٠,١	سعر الفائدة الحقيقي والتضخم النسبي
١,٨	١,٨	١,٧	١,٧	١,٦	١,٤	١,١	١,١	٠,٨	٠,٢	٠,٣	سعر الفائدة الحقيقي
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	التضخم النسبي
٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١	٠,١	معدل النمو الحقيقي
...	٠,٣	سعر الصرف الحقيقي
٤,٣-	٣,٨-	٣,٥-	٢,٠-	٠,٧-	٣,٢	٣,٣	٤,٣	٧,٤	٨,٢	١١,٠	تدفقات محددة أخرى
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الالتزامات الاحتمالية
٢٢,٩-	٢٣,٠-	٢٣,٠-	٢٢,٩-	٢٢,٩-	٢٢,٧-	٢٢,٤-	٢٢,٠-	٢١,٤-	٢٠,٢-	١٨,٧-	إيرادات الفائدة (ناقص)
١٨,٦	١٩,٢	١٩,٥	٢١,٠	٢٢,٢	٢٥,٩	٢٥,٧	٢٦,٣	٢٨,٨	٢٨,٤	٢٩,٧	معاملات أخرى
٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٠	مساهمة القيمة الباقية
١١,٠-	١٢,١-	١٢,٩-	١٤,٨-	١٥,٨-	١٧,٩-	١٦,٦-	٢١,٦-	٢٢,٦-	٢٤,١-	٢٩,٧-	إجمالي الاحتياجات التمويلية
٩,٠	٨,٦	٨,٥	٧,٢	٦,٨	٥,١	٦,٩	٢,٢	١,٤	٠,٧	٠,٢	منها: خدمة الدين
٥,٣	٥,٣	٥,٤	٤,٥	٤,٤	٣,٢	٣,٠	١,٤	١,١	٠,٦	٠,٢	بالعملة المحلية
٣,٧	٣,٣	٣,٠	٢,٧	٢,٤	١,٩	٣,٩	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,١	بالعملة الأجنبية
											للتذكرة:
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٢,٨-	٣,٦-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
١,٢	١,١	١,١	١,١	١,١	٠,٩	٠,٥	٠,١	٢,٩-	٠,٣-	٧,٤-	التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)
٣,٦	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٢	٠,٣-	٣,١-	١٠,٧-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
٨,٨	٨,٥	٨,٢	٨,١	٧,٩	٨,٢	٧,٨	٧,٣	٧,٨	٦,٤	٣,٠	سعر الفائدة الفعلي (%)

المساهمة في تغيرات الدين العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)



التعليق: كل المؤشرات مُبلّغة على أساس السنة التقويمية. تدفقات أخرى تشمل تحويلات الحكومة إلى الهيئة العامة للاستثمار والعكس.

الكويت: تقييم المخاطر في الأجل المتوسط



اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المُفَعَّلة (اختبارات الضغوط غير المُفَعَّلة باللون الرمادي)

الكوارث الطبيعية الالتزامات الاحتمالية أسعار الصرف أسعار السلع الأولية أزمة مصرفية

تحليل المخاطر في الأجل المتوسط

المساهمة	الوزن المرجحي	القيمة العادية	القيمة
0.4	0.5	0.9	4.0
0.0	0.5	0.0	-1.2
		0.4	

مؤشر الرسم المروحي للدين

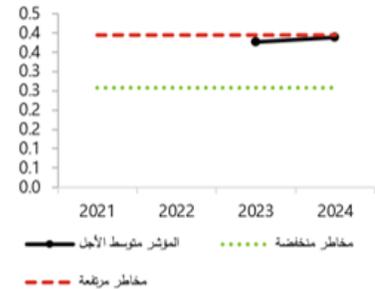
مؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية

المؤشر متوسط المدى

إشارة المخاطر: ٥ / عادية

التقييم النهائي: منخفضة

المؤشر متوسط الأجل (رقم المؤشر)



احتمالية عدم اكتشاف الأزمة، ٢٠٢٤-٢٠٢٩، في حالة عدم التنبؤ بالأزمة: ٢٧,٣٪
احتمالية الإضرار الكادح، ٢٠٢٤-٢٠٢٩، في حالة التنبؤ بالأزمة: ١٠,٢٪

التعليق: حسب ما ورد في المذكرة الإرشادية لخبراء الصندوق بعنوان 'إطار تحليل المخاطر السيادية واستدامة القدرة على تحمل الدين للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق'، الإشارة التقائية التي تصدر من مؤشر الرسم المروحي للدين عالية، لكن تقييمها يشير إلى أنها منخفضة، نظرا لامتلاك الحكومة احتياطيات وقاتية كبيرة من الأصول المالية تتجاوز ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، و ١٠٠٪ من الدين العام.

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ للاطلاع على تفاصيل حساب المؤشرات، راجع المرفق الرابع في المذكرة التوجيهية لخبراء الصندوق حول إطار المخاطر السيادية واستدامة القدرة على تحمل الدين، لعام ٢٠٢٢ (Staff Guidance Note on the Sovereign Risk and Debt Sustainability Framework).

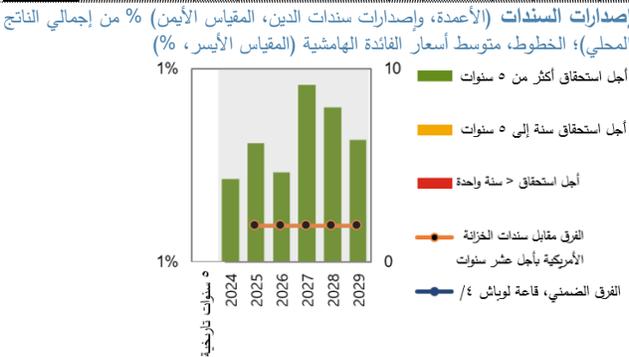
٢/ مجموعة المقارنة هي بلدان الأسواق الصاعدة للمصدر للسلع الأولية ولديها برامج يتابعها خبراء الصندوق.

٣/ تعيد الإشارة بأن المخاطر منخفضة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أقل من ١,١٣؛ وأن المخاطر مرتفعة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أعلى من ٢,٠٨؛ وبخلاف ذلك فإن المخاطر معتدلة.

٤/ تعيد الإشارة بأن المخاطر منخفضة إذا كان مؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية أقل من ٧,٦؛ وأن المخاطر مرتفعة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أعلى من ١٧,٩؛ وبخلاف ذلك فإن المخاطر معتدلة.

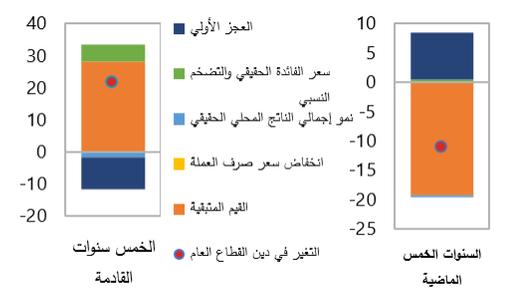
٥/ تعيد الإشارة بأن المخاطر منخفضة إذا كان مؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية أقل من ٠,٢٦؛ وأن المخاطر مرتفعة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أعلى من ٠,٤٠؛ وبخلاف ذلك فإن المخاطر معتدلة.

الكويت: مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي

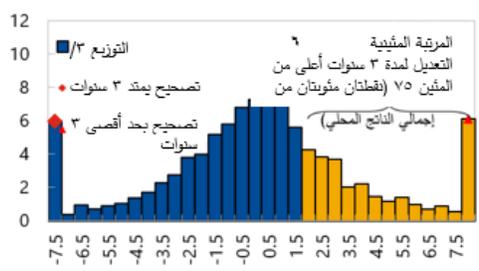


تعديلات فجوة الناتج حسب البيانات التاريخية ٢/

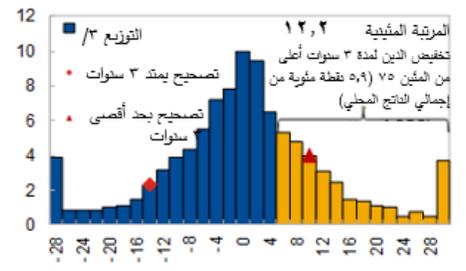
التدفقات المنشئة للدين العام (من إجمالي الناتج المحلي)



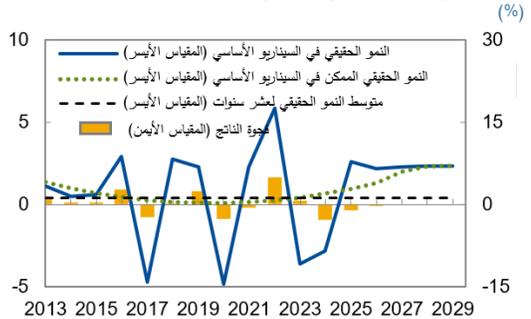
تصحيح يغطي ثلاث سنوات في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية (من إجمالي الناتج المحلي)



تخفيض الدين لمدة ٣ سنوات (من إجمالي الناتج المحلي)

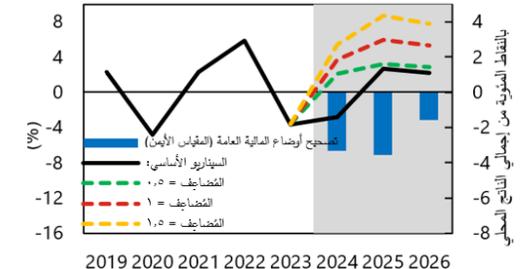


نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



التصحيح المالي ومسارات النمو الممكنة

(الخطوط، والنمو الحقيقي باستخدام مضاعف (المقياس الأيسر)؛ الأعمدة، الضبط المالي (المقياس الأيمن))



التعليق: يُقدّر رصيد المالية العامة الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية على أساس افتراض أن مرونة النفقات صفر ومرونة الإيرادات ١ إزاء فجوة الناتج.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التوقعات في بيانات سابقة من أعداد أكتوبر وإبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

٢/ محسوبة كالرتبة المثيبتة لتعديلات فجوة الناتج في البلد المعني (التي تُعرّف كالفرق بين الوقت الحقيقي/تقديرات الفترة القادمة).

٣/ تغطي البيانات المشاهدات السنوية من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة القادرة على النفاذ إلى الأسواق. % من العينة على المحور الرأسي.

٤/ قاعدة Laubach (٢٠٠٩) هي قاعدة خطية تفترض زيادة الفروق على عائد السندات بحوالي ٤ نقاط أساس استجابة لزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي المتوقعة.

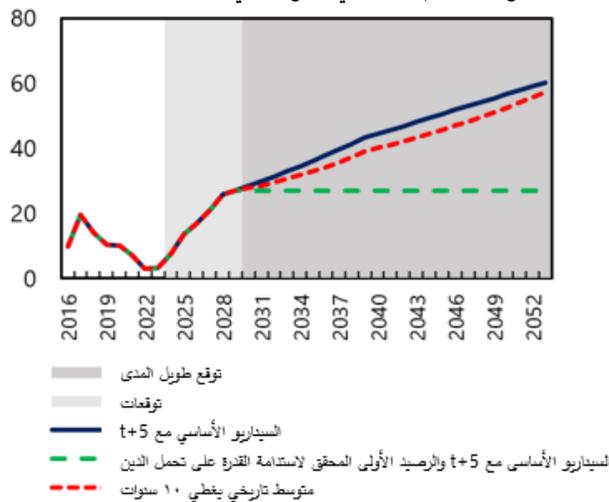
الكويت: تفعيل الوحدات

الموارد الطبيعية	تغير المناخ: التكيف تغير المناخ: التخفيف	معاشات التقاعد الصحة	استهلاك كبير الحجم
------------------	---	-------------------------	--------------------

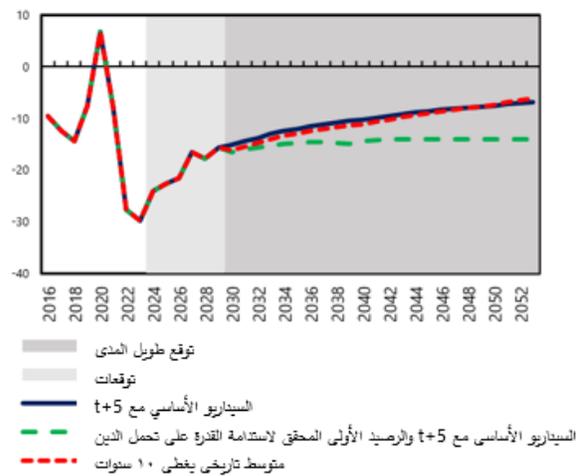
الكويت - تقييم المخاطر طويلة الأجل: استهلاك كبير الحجم

مؤشر المخاطر	المتغير	توقعات
  	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة استهلاك الدين إلى إجمالي الناتج المحلي استهلاك الدين	الاستنباط على المدى المتوسط
  	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة استهلاك الدين إلى إجمالي الناتج المحلي استهلاك الدين	الاستنباط على المدى المتوسط مع الرصيد الأولي المؤدي إلى استقرار الدين
  	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة استهلاك الدين إلى إجمالي الناتج المحلي استهلاك الدين	فرضيات المتوسطات التاريخية
		مؤشر المخاطر الكلي

نسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي



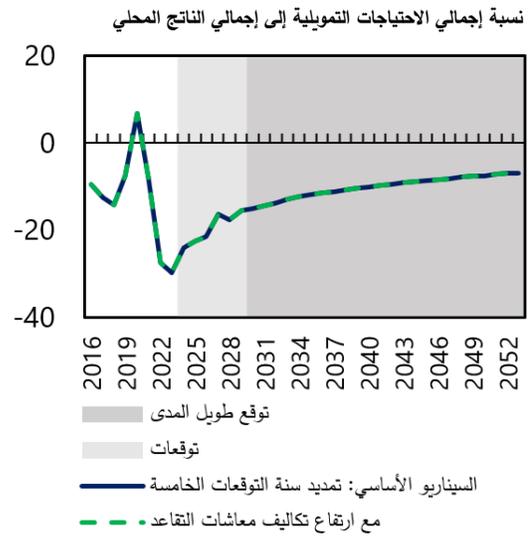
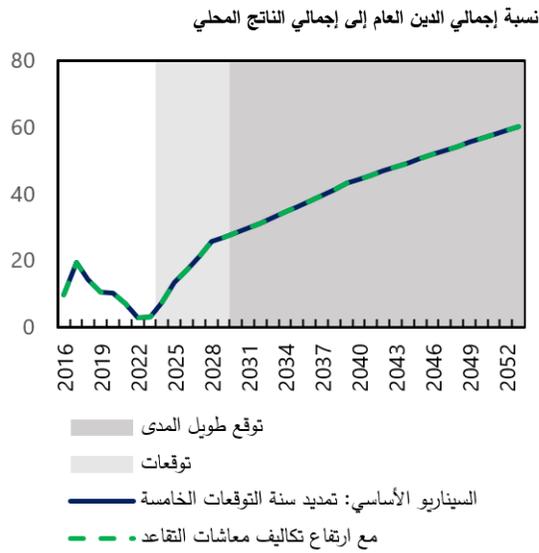
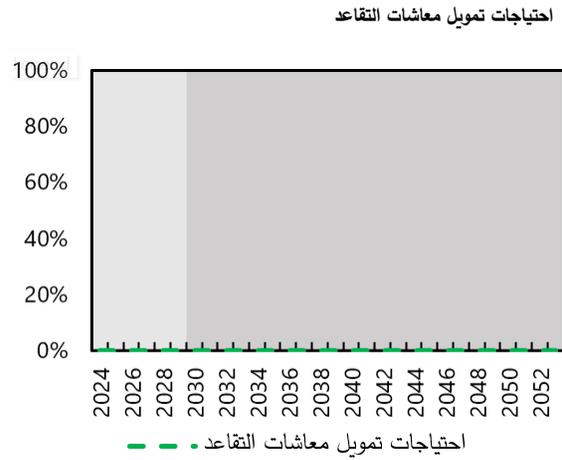
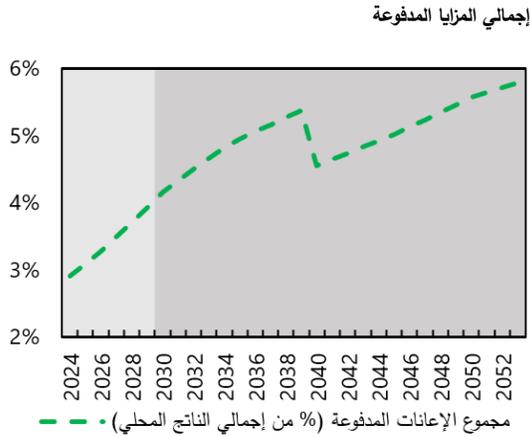
نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



تعليق: تحتفظ الحكومة بهوامش أمان مالي كبيرة يمكنها أن تدعم تمويل المالية العامة، والارتفاع المتوقع في ديونها في ظل السيناريو الأساسي مدفوع بأحد أهداف السياسات لتطوير سوق الدين السيادي بعد سن قانون التمويل والسيولة.

الكويت: الأوضاع الديمغرافية: معاشات التقاعد

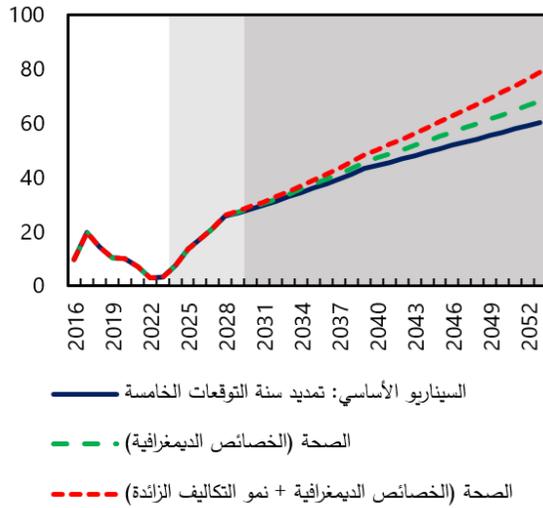
التصحيح الدائم اللازم في نظام التقاعد لإبقاء أصول معاشات التقاعد إيجابية:	سنة ٣٠	سنة ٥٠	حتى عام ٢١٠٠
(% من إجمالي الناتج المحلي، في السنة)	٠,٠٠٠%	٠,٠٠٩%	٠,١٩%



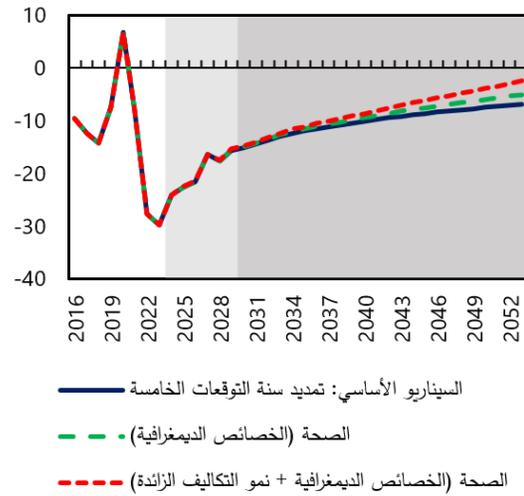
تعليق: تحتفظ الحكومة بهوامش أمان مالي كبيرة يمكنها أن تدعم تمويل المالية العامة، والارتفاع المتوقع في ديونها في ظل السيناريو الأساسي مدفوع بأحد أهداف السياسات لتطوير سوق الدين السيادي بعد سن قانون التمويل والسيولة.

الكويت - الأوضاع الديمغرافية: الصحة

نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي



نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



تعليق: تحتفظ الحكومة بهوامش أمان مالي كبيرة يمكنها أن تدعم تمويل المالية العامة، والارتفاع المتوقع في ديونها في ظل السيناريو الأساسي مدفوع بأحد أهداف السياسات لتطوير سوق الدين السيادي بعد سن قانون التمويل والسيولة.

المرفق الخامس: قضايا البيانات

١- الكويت: تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

تصنيف تقييم كفاية البيانات /١							
جيم							
نتائج الاستبيان ٢/							
التقييم	الحسابات القومية	الأسعار	إحصاءات مالية الحكومة	إحصاءات القطاع الخارجي	الإحصاءات النقدية والمالية	الاتساق على مستوى	تصنيف الوسيط
جيم	باء	باء	باء	جيم	باء	جيم	جيم
نتائج الاستبيان التفصيلية							
خصائص جودة البيانات							
نطاق التغطية	جيم	باء	جيم	جيم	باء		
مستوى التفصيل ٣/	دال		باء	باء	باء	ألف	
الاتساق			جيم	جيم			جيم
التواتر والحدثة	جيم	ألف	باء	باء	باء		
ملحوظة: عندما لا يتضمن الاستبيان سؤالاً عن أحد أبعاد جودة البيانات في قطاع ما، تكون الخانة المقابلة فارغة.							
١/ التقييم الكلي لكفاية البيانات يستند إلى تقييم الخبراء لمدى كفاية بيانات البلد المعني لأغراض التحليل وصياغة المشورة بشأن السياسات، ويراعي خصائص كل بلد.							
٢/ التقييم العام بناء على الاستبيان والتقييمات الخاصة بكل قطاع على حدة الواردة في الخريطة الحرارية يستندان إلى استبيان موحد ونظام تصنيف (راجع IMF Review of the Assessment for Surveillance Framework for Data Adequacy, Appendix I, January 2024).							
٣/ الخانة العلوية عن "تفصيل" إحصاءات مالية الحكومة توضح تقييم الخبراء لتفصيل البيانات المبلّغة عن عمليات الحكومة، في حين توضح الخانة في الأسفل تفصيل البيانات الخاصة بإحصاءات الدين العام. توضح الخانة العليا الخاصة بالمستوى التفصيلي للإحصاءات النقدية والمالية تقييم الخبراء حول المستوى التفصيلي للبيانات المبلّغة عن الإحصاءات النقدية والمالية، في حين توضح الخانة السفلية المستوى التفصيلي لبيانات مؤشرات السلامة المالية.							
ألف	البيانات المقدمة للصندوق كافية لأغراض الرقابة.						
باء	هناك بعض القصور في البيانات المقدمة للصندوق، ولكنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.						
جيم	تطوي البيانات المقدمة للصندوق على أوجه قصور تعوق أعماله الرقابية إلى حد ما.						
دال	هناك أوجه قصور جسيمة في البيانات المقدمة للصندوق، مما يعوق أعماله الرقابية إلى حد كبير.						
الأساس المنطقي لتقييم الخبراء: تطوي البيانات المقدمة للصندوق على أوجه قصور تعوق أعماله الرقابية إلى حد ما. ومنها: إحصاءات الحسابات القومية: أدى عدم تفكيك العناصر على جانب النفقات في عام ٢٠٢٣، عام التقييم، فضلاً عن التأخر المفرط في تقديم هذه الإحصاءات، إلى عرقلة عملية تحديد الدوافع الحقيقية للنشاط الاقتصادي، وتعقيد التحقق من الاتساق داخل القطاعات، في ظل أهميتها البالغة في الرقابة الفعالة. وكذلك أدى توقف نشر الحسابات القومية منذ بدء الجائحة حتى ديسمبر ٢٠٢٣ إلى إضعاف صنع السياسة الاقتصادية وتحليلها.							
إحصاءات حسابات المالية العامة: أدى استبعاد تحويلات أرباح المؤسسات المملوكة للدولة (SOEs) والدخل الاستثماري من الهيئة العامة للاستثمار إلى عدم وضوح حقيقة موقف سياسة المالية العامة وتعقيد تقديرات القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام.							
إحصاءات القطاع الخارجي: أدى استبعاد الأصول الأجنبية في حيازة الهيئة العامة للاستثمار من بيانات وضع الاستثمار الدولي إلى ظهور فروق كبيرة بين الأرصدة والتدفقات في بيانات ميزان المدفوعات، وهو ما أثر على دقة تحليل القطاع الخارجي.							
الإحصاءات النقدية و المالية: عدم توافر بيانات أسعار الفائدة على القروض المصرفية ومؤشرات أسعار العقارات كان عائقاً أمام دقة قياس الأوضاع المالية وتقييم المخاطر المالية.							
التغيرات التي طرأت منذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة: قامت السلطات بتحديث إحصاءات الحسابات القومية، وتبلغ بيانات إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٢٠ مع تفكيك العناصر على جانب الإنتاج. وقدمت كذلك بيانات إجمالي الناتج المحلي على جانب الإنتاج عن السنوات ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.							
الإجراءات التصحيحية وأولويات تنمية القدرات: لتعزيز أعمال رقابة الصندوق في الكويت، لا بد من استهداف التحسينات المتعلقة بكفاية البيانات. وينبغي أن تركز هذه التحسينات على التأكد من إدراج البيانات التفصيلية على جانب النفقات ضمن الحسابات القومية، وإدماج تحويلات أرباح المؤسسات المملوكة للدولة والدخل من استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في حسابات المالية العامة، وتوخي الدقة في انعكاس الأصول الخارجية للهيئة العامة للاستثمار في وضع الاستثمار الدولي من أجل إجراء تحليل شامل للقطاع الخارجي. تعزيز بناء القدرات من خلال تقديم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب المتخصص لخبراء الإحصاء المحليين سيشكل خطوات رئيسية نحو تحقيق هذه التعزيزات وضمان فعالية أنشطة رقابة الصندوق.							
استخدام البيانات و/أو التقديرات في مشاورات المادة الرابعة بدلاً من الإحصاءات الرسمية المتاحة لخبراء الصندوق. نظراً لاستبعاد الأصول الأجنبية في حيازة الهيئة العامة للاستثمار من إحصاءات وضع الاستثمار الدولي الرسمية، يستند تقييم القطاع الخارجي الذي يُجره خبراء الصندوق إلى تقديرات وضع الاستثمار الدولي المأخوذة من قاعدة بيانات ثروة الأمم الخارجية (Wealth of Nations External).							
فجوات أخرى في البيانات: إنزاع الإحصاءات النقدية والمالية لبيانات أسعار الفائدة على القروض المصرفية ومؤشرات أسعار العقارات سيساعد على تحسين تقييم الأوضاع والمخاطر المالية.							

٢- الكويت: مبادرات معايير البيانات

تشارك الكويت في النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS) وتنتشر البيانات في صفحة البيانات القومية الموجزة الخاصة بها منذ سبتمبر ٢٠٢١.

٣- الكويت: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

حسب الوضع في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤

النشر في ظل مبادرات معايير البيانات من خلال صفحة البيانات القومية الموجزة				تقديم البيانات إلى الصندوق			
التاريخ آخر مشاهدة	تاريخ تلقي البيانات	معدل تواتر البيانات ^١	معدل إبلاغ البيانات ^٢	معدل التواتر المتوقع ^{٣,٧}	الحداثة المتوقعة ^{٦,٧}	الكويت ^٨	
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	شهري	يومي	...	٢١	أسعار الصرف
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	شهري	٢١	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	كل شهرين	٢١	الاحتياطي/القاعدة النقدية
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	ربع سنوي	٢١	التفوق بمعناها الواسع
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	كل شهرين	٢١	الميزانية العمومية للبنك المركزي
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	ربع سنوي	٢١	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	...	٢١	أسعار الفائدة ^٤
أغسطس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	كل شهرين	٣٠	مؤشر أسعار المستهلكين
مارس ٢٠٢٤	إبريل ٢٠٢٤	شهري	نصف سنوي	سنوي	كل ثلاثة أرباع	٢٤٠	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٥ - الحكومة العامة ^٥
مارس ٢٠٢٤	إبريل ٢٠٢٤	شهري	نصف سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٤٠	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٥ - الحكومة المركزية
مارس ٢٠٢٤	إبريل ٢٠٢٤	شهري	نصف سنوي	ربع سنوي	كل ربعي سنة	...	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٥
مارس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٩٠	رصيد الحساب الجاري الخارجي
مارس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	شهري	كل شهرين	شهري	كل ١٢ أسبوعا	٩٠	الصادرات والواردات من السلع
يونيو ٢٠٢٤	أكتوبر ٢٠٢٤	ربع سنوي	كل شهرين	ربع سنوي	ربع سنوي	٩٠	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
مارس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	ربع سنوي	كل ربعين	ربع سنوي	كل ربعي سنة	٩٠	إجمالي الدين الخارجي
مارس ٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	ربع سنوي	ربع سنوي	سنوي	كل ثلاثة أرباع	٩٠	وضع الاستثمار الدولي

^١ يشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو المحملة بالتزامات، وكذلك مراكز المشتقات الصافية.

^٢ أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة والسندات الإذنية والسندات.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

^٥ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٦ معدلات التواتر والحداثة: يومية؛ أو أسبوعية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن أسبوع بعد التاريخ المرجعي؛ أو شهرية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن شهر بعد التاريخ المرجعي؛ أو ربع سنوية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن ربع سنة بعد التاريخ المرجعي؛ أو سنوية؛ أو نصف سنوية؛ أو غير منتظمة؛ أو غير متاحة أو لا ينطبق؛ أو في موعد أقصاه.

^٧ المعدلات المقترحة لتواتر البيانات وحداثة الإبلاغ في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات، والمعدلات الإلزامية لتواتر البيانات وحداثة الإبلاغ في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. ولا يعرض الجدول أيًا من الخيارات المرنة أو الخطط الانتقالية في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات أو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تشترك في مبادرات معايير البيانات التي أطلقها صندوق النقد الدولي، فإن التواتر والحداثة المطلوبين في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات يظهران فيما يخص نيوزيلندا، في حين يظهر التواتر والحداثة المحيئين في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات فيما يخص إريتريا وناورو وجنوب السودان وتركمانستان.

^٨ استناداً إلى المعلومات المستقاة من موجز ملاحظات المشاركين في المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، وموجز ممارسات نشر بيانات المشاركين

المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ مع الكويت

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة – ٩ ديسمبر ٢٠٢٤: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة^١ مع الكويت. لا يزال الاقتصاد في حالة ركود بسبب تخفيض إنتاج النفط في ظل اتفاق أوبك+، غير أن القطاع غير النفطي قد بدأ يتعافى، والتضخم أخذ في التراجع. وسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكماشاً بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣، نتج عن انكماش نسبته ٤,٣٪ في قطاع النفط نظراً لتخفيض الإنتاج من أوبك+، وعززه انكماش قدره ١,٠٪ في القطاع غير النفطي يرجع في المقام الأول إلى تراجع نشاط الصناعة التحويلية. وفي وقت أقرب، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١,٥٪ (محسوباً على أساس سنوي) في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، يقوده انخفاض إضافي قدره ٦,٨٪ في قطاع النفط، عوضه جزئياً انتعاش بلغت نسبته ٤,٢٪ في القطاع غير النفطي. وتراجع التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٣، انعكاساً لانخفاض التضخم الأساسي وتضخم أسعار المواد الغذائية. وتراجع التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلكين في الآونة الأخيرة ووصل إلى ٢,٦٪ (محسوباً على أساس سنوي) وذلك في سبتمبر ٢٠٢٤.

وأدى انخفاض أسعار النفط وإنتاجه إلى إضعاف الرصيد الخارجي ورصيد المالية العامة، في حين أمكن الحفاظ على الاستقرار المالي. ولا يزال الوضع الخارجي قوياً، مع تراجع فائض الحساب الجاري إلى ٣١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ وبلوغ الأصول الاحتياطية الرسمية ٤٧,٦ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٣، وهو ما يعادل ٩,٢ من أشهر الواردات المتوقعة. وتراجع رصيد المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، حيث تأرجح مسجلاً عجزاً بلغ ٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ورغم ذلك، فإن رصيد المالية العامة للحكومة العامة – بما في ذلك الدخل التقديري لاستثمارات صندوق الثروة السيادية (الهيئة العامة للاستثمار) وتحويلات الأرباح من المؤسسات المملوكة للدولة – بلغ ٢٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وتباطأ نمو الائتمان في ٢٠٢٣ نظراً لارتفاع أسعار الفائدة، ولكن مع احتفاظ البنوك بهوامش قوية من رأس المال والسيولة، في حين ظلت القروض المتعثرة منخفضة وتُرصد لها مخصصات كافية.

ويُتوقع استمرار حالة الركود في الاقتصاد في ظل السيناريو الأساسي لعام ٢٠٢٤، ثم تعافيه على المدى المتوسط. وسوف يواصل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الانكماش بنسبة ٢,٨٪ في ٢٠٢٤ نتيجة لتخفيضات الإنتاج الإضافية من أوبك+، ثم

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

يسجل ارتفاعا نسبته ٢,٦٪ في ٢٠٢٥ مع إلغاء هذا التخفيض. وسوف يستمر التعافي الأولي الذي يشهده القطاع غير النفطي في عام ٢٠٢٤ بالتوازي مع زيادة نمو الائتمان الحقيقي، مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٢٪ برغم ضبط أوضاع المالية العامة. وسيستمر تراجع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين حتى يصل إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٤ مع ضعف ضغوط الطلب المفرطة وهبوط أسعار الأغذية المستوردة. وسيواصل فائض الحساب الجاري التراجع ويصل إلى ٢٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط وإنتاجه إلى تقليص الفائض التجاري. وسيزيد عجز المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية إلى ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نظرا لأن انخفاض الإيرادات النفطية سيوازن ترشيد الإنفاق ويتجاوز.

وتتميل المخاطر المحيطة بهذه التوقعات الاقتصادية في السيناريو الأساسي نحو التطورات السلبية. والاقتصاد مُعرَّض بدرجة كبيرة لمخاطر عالمية مختلفة بسبب اعتماده على النفط، وخاصة مخاطر تقلب أسعار السلع الأولية، وتباطؤ النمو العالمي أو تسارع وتيرته، واشتداد حدة الصراعات الإقليمية. أما المخاطر المحلية فهي مرتبطة في المقام الأول بتنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تتأخر أو تتسارع أكثر من ذلك. وهناك حاجة إلى هذه الإصلاحات لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وهو ما يمكن أن يعزز قدرته على الصمود ويحفز الاستثمار الخاص.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وبينما أشاروا إلى مرحلة الركود الحالية، رحب المديرون بظهور التعافي في القطاع غير النفطي، وتراجع التضخم، والاحتياطات الوقائية المالية الكبيرة، والتي توفر هامشا للوقاية من الصدمات المعاكسة. غير أنهم شددوا على أن ميل المخاطر المحيطة بالآفاق نحو التطورات السلبية والاعتماد الكثيف على النفط يؤكدان الحاجة إلى بذل جهود مستمرة لتنويع النشاط الاقتصادي. ورحب المديرون بتركيز السلطات على التحول إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا وشددوا على أهمية وضع حزمة شاملة ووفق تسلسل مدروس من الإصلاحات المالية والهيكلية.

وأكد المديرون الحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لتعزيز الاستدامة المالية ودعم العدالة بين الأجيال. ودعوا إلى اتخاذ منهج متوازن يرتكز على ترشيد الإنفاق الجاري وتعبئة الإيرادات غير النفطية، مع زيادة الاستثمارات في البنية التحتية. وألقى المديرون الضوء على الحاجة إلى التوسع في ضريبة دخل الشركات لتغطي كل الشركات المحلية الكبرى وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية المعتمدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وأكدوا أهمية احتواء فاتورة الأجور والإلغاء المرحلي للدعم على الطاقة والمياه، مع حماية الفئات الضعيفة. وحث المديرون على تنفيذ إطار المالية العامة

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع عبر الرابط التالي على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات:

<http://www.IMF.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

متوسط الأجل لتقوية عملية التخطيط للميزانية وتنفيذها وبذل الجهود للتعجيل بسن قانون التمويل والسيولة من أجل تسهيل تمويل المالية العامة بصورة منظمة.

واتفق المديرون على أن نظام سعر الصرف المربوط لا يزال يشكل ركيزة اسمية فعالة للاقتصاد. وإذ أشار المديرون إلى أن موقف السياسة النقدية المتشدد لا يزال ملائماً، فقد أوصوا بمواصلة تعزيز انتقال أثر السياسة النقدية من خلال تعميق سوق المعاملات بين البنوك وسوق سندات الديون السيادية المحلية.

ورحب المديرون باستمرار الاستقرار في القطاع المالي وبالحرص في إدارة المخاطر النظامية. وأوصوا بالاستعاضة عن الضمان غير المحدود على الودائع المصرفية بإطار محدود لتأمين الودائع بهدف تخفيف الخطر الأدبي. ومن شأن الإلغاء التدريجي للحدود القصوى لأسعار الإقراض المصرفي أن يساعد على دعم الكفاءة في تسعير المخاطر.

وأكد المديرون أهمية تنفيذ إصلاحات شاملة وفق تسلسل مدروس لتعزيز القدرة التنافسية وتتنوع النشاط الاقتصادي. وتتضمن الأولويات تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية، ومواصلة الانفتاح الاقتصادي. واتفق المديرون على أن الإصلاحات التدريجية لسوق العمل سوف تحفز النمو بقيادة القطاع الخاص. وتدابير تحسين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي حددها التقييم المتبادل لعام ٢٠٢٤ الصادر عن فريق العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، لها أهمية بالغة في تعزيز الحوكمة. وأكد المديرون الحاجة إلى مواصلة التقدم بشأن التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وشددوا كذلك على أهمية معالجة أوجه القصور في توفير البيانات، بدعم من أنشطة تنمية القدرات التي يقدمها الصندوق.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع الكويت على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهراً.

الجدول ١ - الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٢٦				
توقعات				
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
(التغير %)				
٢,٢	٢,٦	٢,٨-	٣,٦-	٥,٩
٢,٠	٣,٠	٦,٩-	٤,٣-	١٢,١
٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٠-	٠,٣-
٢,٢	٢,٤	٣,٠	٣,٦	٤,٠
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,١	٣,٣
(الناتج والأسعار)				
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
النفطي / ١				
غير النفطي / ١				
تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط)				
التضخم الأساسي / ٢				
(القطاع الخارجي)				
رصيد الحساب الجاري				
الأصول الاحتياطية الرسمية (بعدد أشهر الواردات)				
إجمالي الدين الخارجي				
(م % من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
١٩,٨	٢٢,٥	٢٧,٢	٣١,٤	٣٤,٣
٩,٥	٩,٤	٩,٣	٩,٢	٩,١
٤٢,٣	٤١,٧	٣٩,٥	٣٩,٤	٣٥,٠
(م % من إجمالي الناتج المحلي)				
مالية الحكومة / ٣				
الإيرادات / ٤				
النفطية				
أخرى / ٤				
النفقات				
صافي الإقراض (+) / الإقتراض (-) / ٤				
الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية				
إجمالي الدين الحكومي / ٥				
(التغير %)				
٧٣,٢	٧٤,٠	٧٥,٤	٧٨,٦	٦٩,٨
٦٧,٣	٦٨,٥	٧٠,٢	٧٣,٧	٦٥,٥
٥,٩	٥,٥	٥,٢	٤,٩	٤,٣
٤٩,٧	٥٠,٢	٥٠,٧	٤٨,٧	٣٩,٤
٢٣,٤	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٩,٩	٣٠,٤
٨,٨-	٧,٩-	٥,٨-	٠,٩	٧,٢
١٦,٣	١٢,٩	٧,٣	٣,٢	٢,٩
(التغير %)				
٥,١	٤,٧	٣,٩	١,٨	٨,٦
٥,١	٤,٦	٢,٧	١,٠	٦,٥
بنود التذكير				
١٦٢,٢	١٥٨,٦	١٥٩,١	١٦٣,٧	١٨٤,٠
٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٤,٨
٣١١٠,٤	٣١٠٢,٩	٣١٧٥,٣	٣٣٣٢,١	٣٨٣٨,٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)				
عدد السكان (بالملايين)				
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)				
المصادر: السلطات الكويتية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.				
١/ على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.				
٢/ ما عدا المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية.				
٣/ على أساس السنة التقويمية.				
٤/ بما في ذلك تقديرات دخل استثمارات الهيئة العامة للاستثمار وتحويلات الأرباح إلى صندوق الاحتياطي العام من مؤسسة البترول الكويتية وبنك الكويت المركزي.				
٥/ على افتراض استئناف الحكومة إصدار سندات الدين اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.				